

بصحة حديث باب مدينة العلم علي



تأليف

الحافظ أحمد بن الصديق الغماري

المتوفى سنة ١٣٨٠هـ

شرف بخدمته:

الدكتور علوي بن حامد ابن شهاب الدين

الأستاذ المشارك في الحديث الشريف وعلومه بجامعة سيئون



بسم الله الرحمن الرحيم

فَتْحُ الْـمَلِكِ العَلِي

بصحة حَدِيثِ بَابِ مَدينَـةِ العِلْمِ عَلِيْ

تأليف الحافظ

أحمد بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُمَـاري الحَسَنِي

الـمتوفى سنة ١٣٨٠هـ

شرف بخدمته:

الدكتور/ علوي بن حامد بن محمد بن شهاب الدين

الأستاذ الـمشارك في الحديث الشريف وعلومه بجامعة سيئون

الـموضوع : جـزء حديـثـي عن حديث (أنـا مديـنـة العلم وعلي بابها).

العنـــوان : فـتح الـملك العلي بـصحة حـديـث بـاب مديـنـة العلم علي.

المؤلف : الحافظ العـلامــة أحـمد بن الصديق الغُمـاري(ت ١٣٨٠هـ) .

شرف بخدمته : الدكتـور/ عَلَوي بن حـامد بن مـحمد بن شهاب الدين.

حجم الكتاب : ١٧ × ٢٤ **عدد الصفحات** : (٣١٧) صفحة.



جوال (+٦٢٨٢٢٥١٨٦١٩٧١)

EM:dralwibinshehab@gmail.com

المطلع من القرآن الكريم

قال تبارك وتعالى : ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾ ﴾

{سورة الشورى}

الـمطلع من السنة الشريفة

عن الـبراء بـن عـازب رضي الله عنهمـا قـال : **قـال رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم مـخاطبًا لعـلي بـن أبي طالب : أنت مني وأنا منك.**

أخرجه البخاري في صحيحه

(٢/ ٩٦٠) برقم [٢٥٥٢]

المطلع الشعري

ألا يا عيـن ويـحك أسعدينـا ... ألا تبــكى أمير الـمؤمنينـا

تُـبـكِّي أمُّ كلثـوم عليـه ... بعبرتــها وقد رأت اليقينـا

ألا قُـل للخوارج حيثُ كانـوا ... فَـلا قَـرَّت عُيونُ الشامتينـا

أفـي شهـر الصيام فجَعْـتُـمُـونـا ... بـخيـر الناس طُرًّا أجـمـعيـنـا

قتـلتم خيـر من ركب الـمطايـا ... وذلَّلـها ومـن ركب السفـيـنا

ومن لبـس النـعال ومـن حذاها ... ومَـن قـرأ الـمثاني والـمئينا

فكلُّ منـاقب الـخيـرات فيـه ... وَحِبُّ رسـول رب العالـمينا

لقد علمت قريـشٌ حيـثُ كانت ... بـأنـك خيـرها حسبـاً وديـنـا

إذا اسْتَـقْـبَلت وجـهَ أبي حُسينٍ ... رأيت البـدرَ فـوق النـاظـريـنـا

وكـنَّـا قبـل مـقـتـله بـخيـر ... نـرى مـولى رسـول الله فيـنـا

يـقيم الـحق لا يـرتـاب فيـه ... ويـعدل في الـعِدَا والأقربيـنـا

وليـس بـكاتـم علمـاً لـديـه ... ولم يُـخـلـقْ من الـمتـجبـريـنـا

كأنَّ النـاس إذ فـقدوا عَـليـاً ... نَـعَامٌ حَـارَ في بـلـد سِـنيـنـا

الأبيات منسوبة لأبي الأسود الدؤلي وقيل لأم الهيثم بنت العريان

انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٤٢-٥٤٣).

قال الإمام أحـمد بن حنبل :

(ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه).

الـمستدرك على الصحيحين (٣/ ١١٦)

برقم [٤٥٧٢] بسند صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الـمعتني بالكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله الغر الميامين، وصحابته الذين نصروه في كل حين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

فلقد بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشريعة السمحاء التي تناسب كل عصر، وخصه الله بصحابة أجلاء، قدموا في سبيل دينهم كل غالٍ ونفيس حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم فيهم: آية الإيمان، حب الأنصار، وآية النفاق، بغض الأنصار[1] وما ذلك إلا لما قدموه من تضحيات في سبيل نصرة هذا الدين الحنيف.

وإنَّ من أولئك الصحابة الأجلاء سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه، فلقد روى مسلم في صحيحه عنه قوله: والذي فلق

(١) صحيح البخاري برقم [١٧] ومسلم برقم [٧٤] من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه.

الحبة وبرأ النسمة ، إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله سلم إليَّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق[1] ولقد اشتهرت مناقبه رضي الله عنه، بل وخصائصه التي تميَّز بها عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم ، حتى جمع الإمام النسائي كتابًا مستقلا سمَّاه خصائص الإمام علي ، وإن من أشهر خصائص الإمام علي رضي الله عنه حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) ولقد صححه جماعة من العلماء أمثال الإمام يحيى بن معين والحافظ ابن جرير الطبري والإمام الحاكم والحافظ السيوطي وحسنه الحافظ ابن حجر والحافظ السخاوي والحافظ العلائي وآخرون ، وقال بعضهم بوضعه كابن الجوزي والذهبي ، فانبرى الحافظ أحمد بن الصديق الغماري ؛ لكشف الغمة عن هذا الحديث والدفاع عنه بهذا الكتاب القيم المفيد.

ولما كان الكتاب قد طبع سنة ١٩٦٩م طبعة قديمة ، وليس له وجود في المكاتب اليوم ، أحببت خدمة هذا الكتاب ، وتقديمه لطلاب العلم بصورة لائقة ، خصوصًا أني رأيت الحاجة ماسة لمثل هذا الكتاب؛ لأنَّ كثيرًا من طلاب العلم يحكمون على هذا الحديث بالوضع تبعًا للإمام

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٨٦) برقم [٧٨].

الذهبي عليه رحمة الله ، بل رأيت ثناء العلماء على هـذا الكتـاب[1]، ممـا زادني تصميمًا عل خدمته ، إذ فضل الإمـام عـلي بـن أبي طالـب مشـهور ، وهـذا الحديث إنما هو واحدة من خصائصه رضي الله عنه.

عملي في خدمة الكتاب:

١- عملـت ترجـمة مـختصرة لـمؤلف الكتـاب الحـافظ أحمـد بـن الصديق الغمـاري.

٢- عزوت الآيات القرآنية إلى السور مع ذكر رقم الآي.

٣- عزوت الأحاديث إلى أشهر مخرجيها من كتب السنة.

٤- رقمت بعض الـرواة الـذين رووا الحـديث حتـى يتضـح للقـاري الكريم ، كم عدد روايات للحديث.

٥- ترجمت لبعض الرواة الوارد ذكرهم حسب ما تدعو إليه الحاجة.

٦- عزوت النصـوص التـي ينقلهـا المؤلـف إلى أصـحابها مـا أمكـن ، حسب المراجع المتاحة لي أثناء خدمة هذا الكتاب. علـمًا بـأنَّ هنـاك كتبًا لم أقف عليها ولا هي بالمتداولة اليوم ، مما يزيد هذا الكتاب

---

(١) انظر مثلا ما كتبه السيد المحدث عبدالله بن الصديق الغماري في سبيل التوفيق (٦٢).

أهمية كون المؤلف نقل منها.

٧- علقت تعليقات مختصرة حسب ما تدعو إليه الحاجة.

٨- أضفت الصلاة على الآل عند ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث إن بعضها لا ذكر للآل فيها، كما أني أضيف الترضي على الصحابة في النصوص أدبًا مع صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

٩- أضفت للكتاب فهارس على النحو الآتي:

- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس بمحتويات الكتاب.

ترجـمة المؤلف

الـحافظ أحـمد بن الصديق الغُمـاري

يعد الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، من خـيرة حفّـاظ الحـديث في القرن الرابع عشر، ولقد ذكر العلماء أنَّ العالِم يُؤكَّد علمه، إمَّا بوجود تلامـذة له، أو بكتب يخلِّفها ذلك العالِم، تدل على سعة علمـه وإطلاعـه، أو بكلـيهما، ولقـد جمـع الغـماري رحمـه الله بـين الخصـلتين معًـا، فلقـد درَّس في المغـرب والمشرق، وتلاميذه من مشاهير علماء العصر، أمـا عـن آثـاره العلميـة التـي خلَّفَهَا، ومؤلفاته التي طبعت في حياته وبعد وفاته، فهي أشهر من أن تُعـرَّف، ومكانتها العلمية شهد بها القاصي والداني، وكأني به يستشهد بقول الشاعر :

تلكـــــم آثارنـــــا تـــــدل علينـــــا
فـــــانظروا بعــــــدنا إلى الآثـــــار

أما عن ترجمته، فلقد ترجم هو لنفسه بكتاب مستقل، سمَّـاه (البحر العميق في مرويات ابن الصديق)[1] وترجم له تلميذه الشيخ عبدالله التليدي

(١) الكتاب يقع في مـجلدين ، وهو مطبوع ومتداول.

ي كتاب مستقل سمَّاه (حياة الشيخ أحمد الغماري) وذكره الكثير ممن ترجم لأعلام القرن الرابع عشر الهجري، ولقد وصل إلى درجة الحفاظ في علم الحديث الشريف؛ لذلك ذكره الشيخ محمود سعيد ممدوح في كتابه (تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ) وعدَّه من حفاظ الحديث الشريف فقال: (وهو مستحق الوصف بالحفظ، وقد وصفه بذلك جمع من أعيان شهوده، من ذوي الخبرة بالحديث وعلومه، فقد اشتهر بالطلب والأخذ من أفواه الرجال، وكان على معرفة بالجرح والتعديل، وبطبقات الرواة، مع تمييز لصحيح الحديث من ضعيفه، وكان حفظه قويًّا، وزاد على ما سبق أمرين:

١- أماليه الحديثية ، فقال الحافظ الذهبي في "الموقظة" (٦٧) : وكان الحفاظ يعقدون مجالس الإملاء، وهذا عُدِمَ اليوم.

٢- كتابته المستخرجات، فاستخرج على مسند الشهاب القضاعي، وجاء المستخرج في مجلدين ضخمين، ولم يكتفِ بالاستخراج على المسند فقط، بل يأتي بما في الباب بشرط إيراده مسندًا؛ ليكون الكتاب كله على منوال واحد....وما أظن أنَّ أحدًا عمل المستخرجات بعد القرن

السادس، نعم ذكر أن الحافظ العراقي استخرج على المستدرك، لكنه لم يكمله، والله أعلم).[1]

وسأكتفي في ترجمته بالتعريف الموجز به؛ كون رسالة علمية متخصصة، تُكتب في ترجمة الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، فأقول مستعينا بالله، ومتوكلا عليه:

اسمه ونسبه وكنيته:

فهو العلامة السيد أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبدالمؤمن بن محمد بن عبدالمؤمن بن علي بن الحسن بن محمد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن عيسى بن سعيد بن مسعود بن الفضيل بن علي بن عمر بن العربي بن علال بن موسى بن أحمد ابن داوود بن إدريس بن إدريس بن عبدالله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي وفاطمة بنت رسول الله، صلى الله عليهم أجمعين.[2]

---

(١) تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ (١٠٤- ١٠٥).

(٢) البحر العميق في مرويات ابن الصديق (٨).

ونسبه من جهة أمه ينتهي إلى الإمام إدريس بن عبدالله، فوالدته هي السيدة زهراء بنت الشيخ عبدالحفيظ ابن المفسر الصوفي أحمد بن عجيبة المتوفى سنة ١٢٢٤هـ.

أما عن نسبته إلى بلده ، فهو من مدينة طنجة بالمغرب العربي ؛ لذلك قد ينسب إليها فيقال : الطنجي.

وكنيته التي عرف بها، وكنَّى بها نفسه، هي أبو الفيض.[١]

نشأته ومكانته العلمية:

ولد الحافظ أحمد بن الصديق الغماري بالمغرب الأقصى، في قبيلة بني سعيد القريبة في سكناها من منازل غُمَارَة، وذلك يوم الجمعة، السابع والعشرين من رمضان سنة ١٣٢٠هـ، وبعد شهرين من ولادته رجع به والده إلى طَنْجة، وأول مَنْ سكنها من أهله جد المترجم له.

ولما بلغ خمس سنين أدخله والده المكتب؛ لحفظ القرآن الكريم، على تلميذ أبيه السيد العربي بن أحمد بو دُرَّةً. ولم يُكمل حِفظ القرآن؛ لكون والده عزم على الحج سنة ١٣٢٩هـ وأخذ أفراد الأسرة جميعهم معه.

(١) البحر العميق في مرويات ابن الصديق (٨).

وبعد رحلة الحج وزيارة بعض الأقطار العربية عاد إلى المغرب، فأكمل حفظ القرآن وجَوَّده، وقرأ الخراز بشرحه "فتح المنان" ثم جعل يحفظ المتون، وأهم المتون التي حفظها:

١- الآجرومية.
٢- المرشد المعين.
٣- الأربعين النووية.
٤- السنوسية.
٥- ألفية ابن مالك.
٦- جوهرة التوحيد.
٧- البيقونية.
٨- ألفية العراقي في الحديث.
٩- بعض مختصر خليل.

ثم بعد ذلك بدأ يحضر دروس شيخه بو دُرَّة في النحو والفقه والتوحيد، كما حضر دروس والده بالجامع الكبير في النحو والفقه والحديث، وكان والده مهتمًا ومعتنيًا به، فكان يذاكره بزاويته وبيته في علوم جمة من تفسير، وحديث، وفقه على المذاهب، وسلوك "تصوف"، وتاريخ، وتراجم الأئمة؛ حتى يتخلَّق بأخلاقهم، وتسمُو همته إلى بلوغ درجاتهم.

ثم لما اشتد عوده أرسله والده إلى مصر، وكانت وقتئذ منارًا للعلم، يقصدها طلاب العلم من العالم الإسلامي؛ للتحصيل العلمي من جهة،

ولـمذاكرة العلمـاء ومناقشتهم من جهة أخرى.

أشهر شيوخه[1]:

لقد كان الحافظ الغمـاري مهتمًـا في تحصيله العلمـي؛ لـذلك كثـر شيوخه؛ لحرصه الشديد على الدراسة على أشهر مشـايخ عصرـه، فهـو وإن كان نشأ في المغـرب، إلا أنـه رحـل إلى المشرـق، وأخـذ عـن كبـار المشـايخ بالأزهر والحجـاز والشـام والـيمن وغيرهـا، وسـأكتفي في شـيوخه بـذكر أشهرهم، وهم الذين أجازوه إجازة شرعية، وذكرهم هـو في البـاب الثـاني من كتابه "البحر العميق في مرويـات ابـن الصـديق" تحـت عنـوان "ذكـر مشايخه وأسانيدهم" وهم:

١- والده العلامة المربي السيد محمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٥٤هـ).

٢- الإمام العلامة المحدث الفقيه محمد بن جعفر الكِتَّانِي (ت ١٣٤٥هـ).

٣- العلامة محمد إمام بن برهان الدين الشهير بالسَّقَّا (ت ١٣٥٤هـ).

٤- علامة الديار المصرية محمد بَخِيْت المُطِيْعِي الحنفي (ت ١٣٥٤هـ).

---

(١) إذا وجد خلاف في ذكر تاريخ الوفاة فسأعرض عن ذكر تاريخ الوفاة كاملا ، وبعض مشـايخه لم يذكر تاريخ وفاتهم ولم أقف عليه.

٥- العلامة محمد بن إبراهيم علي الحميدي السمالوطي (ت ١٣٥٣هـ).[١]

٦- العلامة أحمد بن محمد الزكاري،المعروف بابن الخياط (ت ١٣٤٥هـ).

٧- العلامة أحمد بن محمد القاسمي الطهطاوي (ت ١٣٥٥هـ).

٨- العلامة محمد بن سالم الشرقاوي، الشهير بالنجدي (ت ١٣٥٠هـ).

٩- العلامة بدر الدين بن يوسف بن بدر الدين المغربي (ت ١٣٤٥هـ).

١٠- العلامة الفاضل محمد سعيد بن أحمد الفرا الحنفي الدمشقي.

١١- العلامة محمد بسيوني بن عسل القرنشاوي، أبو عبدالله (١٣٤٢هـ).

١٢- العلامة محمد بن إدريس القادري، أبو عبدالله (ت ١٣٥٠هـ).

١٣- العلامة محمد بن محمود خفاجة (ت ١٣٦١هـ وقيل:١٣٦٢هـ).

١٤- العلامة كمال الدين محمد بن خليل القصيباتي (ت ١٣٤٥هـ).

١٥- الفقيه المالكي محمد بن رجب السكندري.

١٦- الفقيه العلامة محمد علي بن حسين المالكي المكي.

١٧- العلامة الفقيه محمد بن أحمد بن علي بن أبي طالب الجزائري.

١٨- الشيخ محمد توفيق بن محمد الهبري الخلوتي البيروتي، أبو خليل.

---

(١) سمالوط : قرية من قرى الصعيد بمصر.

١٩- الفقيه محمد العدوي المالكي المصري، أبو حسنين (ت ١٣٥٤هـ).

٢٠- العلامة فتح الله بن أبي بكر البناني، أبو محمد.

٢١- العلام الأديب محمد المكي بن محمد بن علي بن عبدالرحمن البطاوري الرباطي، أبو عبدالله (ت ١٣٥٥هـ).

٢٢- العلامة المحدث عبدالستار بن عبدالوهاب البكري الصديقي الهندي.

٢٣- العلامة الفقيه أحمد بن عبدالسلام العيادي السميحي الغماري.

٢٤- العلامة المحدث عبدالله بن محمد بن غازي الهندي (ت ١٣٦٧هـ).

٢٥- الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، ملك اليمن (ت ١٣٦٧هـ).

٢٦- الإمام العلامة الحسين بن علي العمري، أبو علي (١٣٦١هـ).

٢٧- العلامة عبدالمجيد بن إبراهيم الشرنوبي المالكي (ت ١٣٤٥هـ).

٢٨- العلامة عبدالله بن محمد بن صالح البنَّا السكندري الحنفي.

٢٩- العلامة أحمد بن نصر العدوي المالكي (ت ١٣٤٧هـ وقيل: ١٣٤٨هـ).

٣٠- الأستاذ العلامة صالح بن مصطفى الآمدي الدمشقي الحنفي.

٣١- الأستاذ العلامة صالح بن أسعد الحمصي الدمشقي، أبو محمد.

٣٢- العلامة عبدالكريم بن محمد سليم بن محمد الحمزاوي الدمشقي.

٣٣- العلامة محمد توفيق بن محمد الأيوبي الأنصاري الدمشقي الحنفي.

٣٤- الأستاذ الشريف علي بن محمد بن عيدروس الحبشي الحضرمي.

٣٥- العلامة الأثري المقعوي عبيدالله السندي الهندي.

٣٦- الأستاذ الفاضل أحمد بن محمد الأدرمي الهندي المدراسي.

٣٧- الشريف العلامة السيد عيدروس بن سالم البار الحضرمي.

٣٨- العلامة المجاهد سيف الرحمن بن غلا محاتحان الأفغاني.

٣٩- العلامة الشيخ أحمد بن مصطفى البساطي المدني.

٤٠- الأستاذ محمد بن عثمان الدغتاني الحنفي المدني.

٤١- الأستاذ الفاضل طه بن يوسف الشعبيني المصري الشافعي (١٣٧٣هـ).

٤٢- العلامة المسند عمر بن حمدان بن عمر المحرسي المكي (ت ١٣٦٨هـ).

٤٣- الأستاذ الأديب عويد بن نصر الخزاعي المكي الضرير (ت ١٣٥٢هـ).

٤٤- الأستاذ العلامة عبدالمعطي بن حسن بن رجب السقا (ت ١٣٤٨هـ).

٤٥- الفقيه عبدالله بن محمد زُنْط الصعيدي الأسنوي المالكي، أبو محمد.

٤٦- الفقيه العلامة عبدالرحيم الأسيوطي الجرجاوي المالكي.

٤٧- العلامة يس بن أحمد الخياري المدني الشافعي (ت ١٣٤٥هـ).

٤٨- العلامة المسند عبدالواسع بن يحيى الواسعي الصنعاني، أبو محمد.

٤٩- العلامة عبدالوهاب بن نصار المصري القاهري الأزهري، أبو محمد.

٥٠- الشيخ المعمر عوض بن محمد العفري الزبيدي القاهري (ت ١٣٤٦هـ).

٥١- العلامة أبو القاسم بن مسعود الدباغ الحسيني الإدريسي (ت ١٣٥٧هـ).

٥٢- العلامة عمر بن أبي بكر باجنيد الحضرمي المكي (ت ١٣٥٤هـ).

٥٣- الأستاذ الشريف على بن محمد بن حسين الحبشي العلوي الحضرمي.

٥٤- الأستاذ العلامة نصر بن حسن بن شعبان الجربي، واعظ المغرب.

٥٥- الفقيه عبدالرحمن بن محمد الأسيوطي ، المعروف بقرعة (ت ١٣٥٥هـ).

٥٦- الأستاذ يوسف بن إبراهيم بن محمد بن رضوان بن يوسف الشافعي.

٥٧- الفقيه الشافعي محسن بن ناصر باحربة اليمني الحضرمي، أبو الثناء.

٥٨- العلامة أحمد بن محمد بن محمد الدبشاني الحنفي، أبو فتوح.

٥٩- الشيخ عبدالقادر بن محمد حدار المدني، أبو محمد.

٦٠- العلامة المعمر الطيب بن محمد بن أحمد النيفر الحسني التونسي.

٦١- الأستاذ المعمر الفقيه قطب الدين بن أحمد البليسي الشافعي.

٦٢- العلامة الفقيه محمد أمين بن محمد سويد الدمشقي (ت ١٣٤٥هـ).

٦٣- الأستاذ خالد بن محمد بن محمد الأنصاري الحمصي، أبو البقاء.

٦٤- الأستاذ عبدالجليل بن سليم الذرا الدمشقي.

٦٥- العلامة عبدالقادر بن محمد الكيلاني، المعروف بالأسكندراني.

٦٦- الفقيه العلامة عطاء بن إبراهيم بن يس الكسم الدمشقي الحنفي.

٦٧- الأستاذ العلامة نجيب بن مصطفى كيوان الدمشقي.

٦٨- الشيخ محي الدين البُنّي الدمشقي.

٦٩- الشيخ عبدالقادر بن مصطفى بن عبدالغني القباني البيروتي.

٧٠- العلامة يونس بن موسى بن محمد العطافي المصري (ت ١٣٤٦هـ).

٧١- العلامة يوسف شلبي بن محمد الشيرانجوي الشافعي، أبو المحاسن.

٧٢- العلامة عبدالمجيد بن إبراهيم بن محمد السنديوني اللبان الشافعي.

٧٣- الأستاذ عبدالعظيم بن إبراهيم السقا (ت ١٣٤٥هـ).

٧٤- العلامة المحقق السيد محمد بن محمد زبارة الحسني (ت ١٣٨٠هـ).

٧٥- الشيخ الفاضل محمد المهدي بن العربي العزوزي الفريجي.

٧٦- العلامة الشيخ عبدالقادر شلبي الشامي الحنفي، الطرابلسي ثم المدني.

٧٧- المحدث عبدالباقي بن علي الأنصاري الأيوبي اللكنوي(ت ١٣٦٤هـ).

٧٨- العلامة المشارك عبدالرحمن بن محمد القرشي الإمامي، أبو زيد.

٧٩- العلامة يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني (ت ١٣٥٠هـ).

٨٠- العلامة المسند محمد بن عبدالواحد الإدريسي الزواوي، أبو عبدالله.

٨١- العلامة خليل بن بدر بن مصطفى الخالدي المقدسي (ت ١٣٦٠هـ).

٨٢- الأستاذ العلامة السيد العباس بن محمد بن يس بن أحمد نصران.

٨٣- العلامة المعمر الشيخ محمد دويدار الكفراوي المصري (ت ١٣٦١هـ).

٨٤- العلامة عبدالحسين شرف الدين الموسوي العاملي الشيعي.

٨٥- العلامة المؤرخ المسند محمد راغب الطباخ (ت ١٣٧٠هـ).

٨٦- الأستاذ الفاضل عبدالعزيز بن أبي القاسم بن مسعود الدباغ المدني.

٨٧- الفقيه العلامة أحمد بن الطالب بن محمد بن سورة.

٨٨- العلامة الأستاذ محمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ).

٨٩- العالم محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٧١هـ).

٩٠- العلامة شيخ جامع الزيتونة الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي.

٩١- المسند القاضي عبدالحفيظ بن محمد الطاهر الفاسي، أبو محمد.

٩٢- الأستاذ محيي الدين بن إبراهيم بن محمود بن أحمد بن عبيد العطار.

٩٣- الأستاذ الفاضل محمد بن كفور المراكشي.

٩٤- الشيخة المعمرة الفاضلة أمة الله بنت عبدالغني بن أبي سعيد المجددي الدهلوي (ت ١٣٥٧هـ).

٩٥- الشريفة الفاضلة مريم بنت جعفر بن إدريس الكتانية.

٩٦- الشريفة الفاضلة عائشة بنت أحمد القصبية.

٩٧- الفاضلة أم البنين آمنة بنت عبدالجليل بن سليم الزرا الدمشقية.

٩٨- السيدة فاطمة بنت أبي بكر بن عبدالله بن محمد العلوية الحضرمية.

٩٩- السيدة سِيْدَه بنت عبدالله بن حسين بن طاهر العلوية الحضرمية.

١٠٠- الشريفة خديجة بنت محمد بن أحمد المحضار العلوية الحضرمية.

١٠١- الأستاذ الفاضل الشيخ محمد بن علي زغوان الطرابلسي.



أشهر تلاميذه[1]:

لقد تقدم معنا أنَّ الحافظ أحمد الغماري لم يستقر في المغرب العربي، بل رحل إلى الحجاز والشام واليمن ومصر واستقر بها طويلا، لذلك كثر تلاميذه، وسأذكر أشهر تلاميذه الذين انتفعوا به، وكتبت لهم الشهرة في العالم وهم:

١- أخوه المحدث عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري، أبو الفضل، محدث وفقيه أصولي بارع، أخذ العالمية من الأزهر سنة ١٣٥٢هـ وأكثر من التصنيف، ومؤلفاته كثيرة ومشهورة، توفي بطنجة في العشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٣هـ.

٢- أخوه المحدث عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري، أبو اليسر، محدث وخطيب، درس بالأزهر الفقه الشافعي، له أكثر من ستين مؤلفًا، توفي بطنجة سنة ١٤١٨هـ.

٣- الشيخ عبدالله بن عبدالقادر بن أحمد التليدي، أبو الفتوح، محدث فقيه،

---

(١) استفدت في هذا الموضوع مما كتبه صديقي الأخ السيد حسن بن علي الكتاني في كتابه (فقه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري دراسة مقارنة).

له معهد إسلامي خاص بطنجة، يُدرس فيه حسبة، مؤلفاته تزيد على الثلاثين.

٤- العلامة الأديب محمد بن الأمين أبو خبزة، صهر الحافظ الغماري، وهو أحد الباحثين بتطوان، وناسخ الكثير من مؤلفات شيخه بخطه الجميل.

٥- أخوه السيد عبدالحي بن محمد بن الصديق، فقيه أصولي من دعاة الاجتهاد، درس بالأزهر، ثم أصبح مديرًا للمعهد الإسلامي بطنجة سنة ١٤١٥هـ.[١]

٦- أخوه السيد محمد الزمزمي بن محمد بن الصديق، فقيه داعية، درس الفقه الحنبلي بالأزهر واستقر بطنجة، وأسس جماعة "أنصار السنة" وكان له أتباع ونشاط كبير، توفي سنة ١٤٠٨هـ.[٢]

٧- أخوه السيد الحسن بن محمد بن الصديق، فقيه داعية درس بالقرويين، ويعمل الآن مديرًا للمركز الإسلامي ببروكسل في بلجيكا.[٣]

---

(١) إسعاف الإخوان (٣٥١).

(٢) إسعاف الإخوان (١٢١).

(٣) إسعاف الإخوان (٩١).

٨- أخوه السيد إبراهيم بن محمد بن الصديق، تخرج من دار الحديث الحسنية، ودرَّس بجامعة محمد الخامس، وهو رئيس المجلس العلمي بطنجة.

٩- السيد محمد المنتصر الكتاني، فقيه ومحدث، درس بالقرويين والأزهر، وكان رئيس قسم القرآن والسنة بجامعة دمشق، ثم مستشار لرابطة العالم الإسلامي، ومدرسًا بجامعة أم القرى وبالحرمين الشريفين، توفي بالرباط سنة ١٤١٩هـ.(١)

أشهر مؤلفاته:

للحافظ أحمد الغماري الكثير من المؤلفات، فلقد كان قلمه سَيَّالاً، فما إن يُسأل عن مسألة حتى يُحرر فيها كتابًا، يوضح فيه رأيه ودليله؛ لهذا كثرت مؤلفاته.

قال تلميذه الشيخ عبدالله التليدي : (أما مؤلفاته فهي كثيرة جدًا، تناهز الثلاثمائة ، والتي وقفنا عليها ورأيناها أو قرأناها، فنحو من مائة ونيِّف وأربعين ، وقد كان الشيخ رضي الله عنه سيوطي زمانه في كثرة

---

(١) معجم فقه السلف (٩/ ١٣٨).

التأليف مع الإتقان ، وقد سئل مرة والده عن عدم اشتغاله بالكتابة فقال: إنَّ مولاي أحمد سينوب عَنَّا، وقال مرة: إنه سيكون سيوطي زمانه في كثرة التأليف ، ولقد صدق فيه قول أبيه رضي الله تعالى عنه).(1) وقال أخوه وتلميذه المحدث السيد عبدالعزيز الغماري: (ومؤلفاته النفيسة قد أربت على الثلاثمائة).(2)

أما عن بداية التأليف عنده ، فلقد بدأ الحافظ أحمد الغماري في التأليف وعمره دون العشرين؛ ويعود سبب ذلك أنَّ والده عليه رحمة الله، أمر المتجَرِّدِين بالزاوية الصديقية، أن يحفظوا القرآن الكريم، فكتب الحافظ أحمد الغماري كتابًا في فضل القرآن الكريم وحفظه وتلاوته وسمَّاه "رياض التنزيه في فضل القرآن وحامليه" فهذا الكتاب كان باكورة مؤلفات الحافظ الغماري، وتبعه زخم هائل من المؤلفات، وأشهر عناوينها مرتبة على الحروف الهجائية هي:

---

(1) حياة الشيخ أحمد بن الصديق (85-86).

(2) مقدمة الإفضال والمنة برؤية النساء لله تعالى في الجنة (37).

حرف الألف:

١- الائتساء في إثبات نبوة النساء.

٢- إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون. (ط)

٣- إتحاف الفضلاء والخلان ببيان حال حديث الممسوخ من النجوم والحيوان.

٤- إتحاف الحفاظ المهرة بأسانيد الأصول العشرة.

٥- الإجازة للتكبيرات السبع على الجنازة. (ط)

٦- الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة. (ط)

٧- إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور. (ط)

٨- الأخبار المسطورة في القرآن في الصلاة ببعض السورة. (ط)

٩- اختصار مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا.

١٠- الأربعون المتتالية بالأسانيد العالية.

١١- إرشاد المربعين إلى طرق حديث الأربعين. (ط)

١٢- إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين في الحضر. (ط بتحقيقي)

١٣- أزهار الروضتين فيمن يؤتى أجره مرتين.

١٤- الأزهار المتكاثفة في شرح الألفاظ المترادفة.

١٥- الاستئناس بتراجم فضلاء فاس.

١٦- الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة. (ط)

١٧- الاستعاضة بحديث وضوء المستحاضة. (ط)

١٨- الاستنفار لغزو التشبه بالكفار.(ط)

١٩- الأسرار العجيبة في شرح أذكار ابن عجيبة.

٢٠- إسعاف الملحين ببيان حال حديث إذا ألف القلب الإعراض عن الله ابتلي بالوقيعة في الصالحين.

٢١- الإسهاب في الاستخراج على مسند الشهاب.

٢٢- الإشراف بتخريج الأربعين المسلسلة بالأشراف.

٢٣- إظهار ما كان خفيا من نكارة حديث لو كان العلم بالثريا.(ط)

٢٤- إغتنام الأجر في تصحيح حديث أسفروا بالفجر. (ط)

٢٥- الإفضال والمنة برؤية النساء لله في الجنة.(ط)

٢٦- إقامة الدليل على حرمة التمثيل.(ط)

٢٧- الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد.

٢٨- الإلمام بطرق المتواتر من حديثه عليه الصلاة والسلام.

٢٩- الأمالي الحسينية.

٣٠- الأمالي المستظرفة على الرسالة المستطرفة.(ط)

٣١- إياك من الاغترار بحديث اعمل لدنياك.

٣٢- إيضاح المريب من تعليق إعلام الأريب.

حرف الباء:

٣٣- البحر العميق في مرويات ابن الصديق.(خ)

٣٤- بذل المهجة (منظومة تائية في التاريخ)

٣٥- البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي.(ط)

٣٦- بلوغ الآمال في فضائل الأعمال.

٣٧- بيان الحكم المشروع في أنَّ الركعة لا تدرك بالركوع.(خ)

٣٨- بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري.(ط)

٣٩- بيان غربة الدين بواسطة العصر بين المفسدين. (مفقود)

٤٠- البيان والتفصيل لوصل ما في الموطأ من البلاغات والمراسيل.

حرف التاء:

٤١- تبيين البله ممن أنكر حديث ومن لغا فلا جمعة له. (ط)

٤٢- تحسين الخبر الوارد في الجهاد الأكبر.

٤٣- تحسين الفعال في الصلاة بالنعال.(ط)

٤٤- تحفة الأشراف بإجازة الحبيب محمد بن هادي السقاف.

٤٥- تحفة القاصي والداني بشرح منظومة الزرقاني.

٤٦- تحفة المريد.

٤٧- تحقيق الآمال بإخراج زكاة الفطر بالمال. (ط)

٤٨- تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل.

٤٩- تذكرة الرواة. وهو كتاب على طريق تقريب التهذيب للحافظ، إلا أنه عام في جميع الرواة إلى القرن السادس.

٥٠- تسهيل سبيل المحتذي بترتيب سنن الترمذي.

٥١- تشنيف الآذان بأدلة استحباب السيادة في الآذان. (ط)

٥٢- التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق. (ط)

٥٣- تعريف الساهي اللاه بطرق حديث أمرت أن أقاتل النـاس حتـى يقولوا لا إله إلا الله.

٥٤- التعريف لما أتى به حامد الفقي في تصحيح الطبقتين خاصة من التصحيف.(خ)

٥٥- تعريف المطمئن بوضع حديث دعوه يئن.(ط)

٥٦- التقييد النافع لمن يريد مطالعة الجامع.

٥٧- تنوير الأبصار والبصائر بتكفير ما تقدم من الكبائر والصغائر.

٥٨- تنوير الحلبوب بمكفرات الذنوب.

٥٩- توجيه الأنظار لتوحيد العالم الإسلامي في الصوم والإفطار.(ط)

حرف الجيم:

٦٠- جزء في الكلام على حديث الـمنسوخين.

٦١- جزء في نبوة خالد بن سنان والخضر والنساء.

٦٢- جمع الطرق والوجوه لحديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه.

٦٣- جهد الأيمـان بطرق حديث الإيمـان يمـان.

٦٤- الجواب المفيد للسائل المستفيد.

٦٥- جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار. (خ)

حرف الحاء:

٦٦- الحسبة على من جوَّز صلاة الجمعة بلا خطبة. (ط)

٦٧- الحسن والجمال والعشق والحب من الأحاديث المرفوعة خاصة.

٦٨- حصول التفريج بأصول التخريج.(ط)

٦٩- الحنين بوضع حديث الأنين.(ط)

حرف الدال:

٧٠- درء الضعف عن حديث من عشق فعف.(ط)

٧١- دفع الرجز بطرق حديث أكرموا الخبز.

حرف الراء:

٧٢- الرغائب في طرق حديث ليبلغ الشاهد منكم الغائب.

٧٣- رفض اللي بتواتر حديث من كذب علي.

٧٤- رفع شأن المنصف السالك وقطع لسان المتعصب الهالك في سنية القبض في الصلاة عند مالك. (ط)

٧٥- رفع المنار لحديث من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار.(ط)

٧٦- رياض التنزيه في فضل القرآن وفضل حامليه.(خ)

حرف الزاي:

٧٧- زجر من يؤمن بطرق حديث لا يزني الزاني وهو مؤمن.

٧٨- الزواجر المقلقلة لمنكر التداوي بالصدقة.(ط)

حرف السين:

٧٩- سبل الهدى في إبطال حديث اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا (ط)

٨٠- سبحة العقيق في ترجمة الشيخ سيدي محمد بن الصديق. (خ)

٨١- السر الجليل في الكلام على حديث جبريل.

حرف الشين:

٨٢- شد الوطأة على منكر إمامة المرأة.

٨٣- شرف الإيوان في حديث المسموخ من الحيوان.

٨٤- شمعة العنبر ببدعة أذان الجمعة على المنارة وعند المنبر.

٨٥- شهود العيان بثبوت حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان.

٨٦- شوارق الأنوار المنيفة في ظهور النواجذ الشريفة. (ط)

حرف الصاد:

٨٧- صدق اللهجة.

٨٨- صرف النظر عن حديث ثلاث يجلين البصر.

٨٩- صفع التياه بإبطال حديث ليس بخيركم من ترك دنياه. (ط)

٩٠- صلة الوعاة بالمرويات والرواة. تم منه مجلد كبير.

٩١- الصواعق المنزلة على من صحح حديث البسملة.

حرف الطاء:

٩٢- طباق الحال الحاضرة لخير سيد الدنيا والآخرة. (ط)

٩٣- طرفة المنتقي للأحاديث المرفوعة من زهد البيهقي.

٩٤- الطرق المفصلة لحديث أنس في البسملة. (ط)

حرف العين:

٩٥- العتب الإعلاني لموثق صالح الفلاني. (خ)

٩٦- العقد الثمين في حديث إن الله يبغض الحبر السمين.

٩٧- عواطف اللطائف بتخريج أحاديث عوارف المعارف. (ط)

حرف الفاء:

٩٨- غنية العارف بتخريج أحاديث عوارف المعارف. (ط)

حرف الفاء:

٩٩- فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي. (وهو كتابنا هذا).

١٠٠- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب. جزآن

١٠١- فصل القضاء في تقديم ركعتي الفجر على صلاة الصبح عند القضاء. (ط)

١٠٢- فك الربقة بطرق حديث الثلاث وسبعين فرقة.

حرف القاف:

١٠٣- قطع العروق الوردية من صاحب البروق النجدية. (خ)

حرف الكاف:

١٠٤- الكسملة في تحقيق الحق من أحاديث الجهر بالبسملة.

١٠٥- كشف الخبي بجواب الجاهل الغبي. (خ)

١٠٦- كشف الرين في طرق حديث مر على قبرين.

حرف اللام:

١٠٧- لب الأخبار المأثورة في مسلسل عاشوراء. (ط)

١٠٨- لثم النعم بنظم الحكم لابن عطاء الله الاسكندري.

١٠٩- ليس كذلك. (ط)

حرف الميم:

١١٠- مجمع فضلاء البشر من أهل القرن الثالث عشر. تم منه مجلد كبير إلى حرف العين.

١١١- المثنوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما يصح من السنن والآثار.(ط)

١١٢- المداوي لعلل المناوي في شرحيه على الجامع الصغير. (ط)

١١٣- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة لابن أبي زيد وهو شرح لها بالحديث.(ط)

١١٤- مسامرة النديم بطرق حديث دباغ الأديم.

١١٥- المستخرج على الشمائل للترمذي. (ط)

١١٦- المسك التبتي في طرق حديث نضر الله أمرئ سمع مقالتي.

١١٧- مسند الجن.

١١٨- المسهم بطرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم. (ط)

١١٩- مطالع البدور في بر الوالدين (ط)

١٢٠- المعجم الوجيز للمستجيز. (ط)

١٢١- معقل الإسلام. وهو شرح لسنن البيهقي. تم منه مجلد.

١٢٢- مغني النبيه عن المحدث والفقيه.

١٢٣- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير. (ط)

١٢٤- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب. (ط)

١٢٥- مفتاح المعجم الصغير للطبراني.

١٢٦- مناهج التحقيق في الكلام على سلسلة الطريق.

١٢٧- المناولة في طرق حديث المطاولة.

١٢٨- المنتدة بتواتر حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

١٢٩- المنتقى من مكارم الأخلاق.

١٣٠- المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بين المكتوبة. (ط)

١٣١- منية الطلاب بتخريج أحاديث الشهاب. مجلد.

١٣٢- موارد الأمان بطرق حديث الحياء من الإيمان.

١٣٣- المؤانسة بالمرفوع من حديث المجالسة للدينوري.

١٣٤- المؤذن في أخبار سيدي أحمد بن عبدالمؤمن.

١٣٥- الموضوعات. كتب منه مجلد.

١٣٦- الميزانيات، وهي الأحاديث التي أسندها الذهبي في الميزان.

حرف النون:

١٣٧- نصب الجرة لنفي الإدراج عن الأمر بإطالة الغرة.

١٣٨- نفث الروع بأن الركعة لا تدرك بالركوع. (ط بتحقيقي)

١٣٩- نيل الخطوة بقيادة الأعمى أربعين خطوة.

١٤٠- نيل الزلفة بتخريج أحاديث التحفة المرضية.

١٤١- نيل الطالب ما يرجوه من طرق حديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه.

حرف الهاء:

١٤٢- هداية الرشد لتخريج أحاديث بداية ابن رشد. (ط)

١٤٣- هدية الصُغْراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء. (ط)

١٤٤- الهَدِي المتلقَّى من حديث أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا.

حرف الواو:

١٤٥- وشيء الإهاب بالمستخرج على مسند الشهاب. (ثلاثة مجلدات كبار).

١٤٦- وسائل الترجيح المرتضى، للقول بأن الفائتة عمدًا لا تقضى. (ط)

١٤٧- وسائل الخلاص من تحريف حديث من فارق الدنيا على الإخلاص. (ط)



مرضه ووفاته :

لقد كان الحافظ أحمد الغماري يعاني من المرض في فترة مبكرة من عمره، فبعد عودته من مصر في رحلته الأولى؛ بسبب مرض والدته، التي انتهى بوفاتها ، أَلَمَّ به مرضٌ، حكم الأطباء على إثره بعدم إمكانية عيشه ، لكن الله عافاه وشفاه ، ثم رحل إلى مصر لمواصلة دراسته العليا.(1)

ثم مرض الغماري بمرض القلب، فلزم الفراش مرارًا ، وفي المرة الأخيرة منعه الأطباء من كل عمل، فبقي ثمانية أشهر كذلك، وفي يوم الأحد فاتح جمادى الثانية، سنة ١٣٨٠هـ توفي رحمه الله بمصر ، وشَيَّعَ جَنَازَتَهُ جمعٌ غفير ، كما أقيم له بالمغرب تأبين كبير ، فرحمه الله رحمة الأبرار ، وأسكنه جنات تجري من تحتها الأنهار.

ولقد رثاه كثير من العلماء والشعراء ، منهم تلميذه الشيخ محمد ابن الأمين أبو خبزة إذ يقول في رثائه :

مَا زِلْتَ بَدْرًا تُضِيءُ الكَونَ مُزْدَهِرًا

فِي اللَحْدِ نُورُكُ يُنْسِينِي سَنَا الْمَرَجِ

---

(١) حياة الشيخ أحمد بن الصديق (١٤).

كَمُلْـــتَ فَضْـــلا وَنَقْـــصُ الْمُــرْءِ مُفْـــتَرَضٌ

فَكَـــانَ فِي العُمْـــرِ مجـــلي الـــنقص والعـــرج

لَــوْ كُنْــتَ تُفْـدَى فَـدَتْكَ الـنَّفْسُ يَـا سَـنَدَ

الإِسْـــلامِ يـــا طيِّـــب الأنْفَـــاسِ والأَرَجِ

قَــدْ كَــانَ نَعْيُــكَ مَأسَــاةَ الأَنَــامِ فَهَــلْ

مِـــنْ مُسْـــلِمٍ غَـــيرَ مَحْـــزُونٍ وَمُنْـــزَعِجِ

إلى أن قال:

مَـــنْ للأَحَادِيْـــثِ يُمْلِيهَـــا ويُوسِـــعُهَا

بَحْثًـــا وَنَقْـــدًا بِقَـــوْلٍ سَـــاطِعِ الحُجَـــجِ

مَـــنْ للشَرِيْـــعَةِ يُبْـــدِي مِـــنْ مَحَاسِـــنِهَا

مَـــا يَخْلِـــبُ اللُّـــبَّ مِـــنْ غَـــاوٍ وَمُنْـــتَهِجِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد ....

فإنَّ الأحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عديدة متكاثرة ، وشهيرة متواترة ، حتى قال جمعٌ من الحفاظ : إنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة الجياد ما ورد لعلي بن أبي طالب عليه السلام[1] ، إلا أن هناك أحاديث اختلفت فيها أنظار الحفاظ ، فصححها بعضهم ، وتكلم فيها آخرون ، منها : حديث الطير ، وحديث الموالاة ، وحديث رد الشمس ، وحديث باب العلم.

---

(١) روى الحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم [٤٥٧٢] بسند صحيح أنَّ الإمام أحمد ابن حنبل قال : (ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضائل ما جاء لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه).

أما حديث الطير ،[1] فقد أفرده بالتأليف الحافظان أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان ،[2] أحد تلامذة الحاكم ، وأبو عبدالله محمد بن

(١) حديث الطير هو ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه وغيره حيث قال : كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقُدِّم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرخ مشوي فقال : اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير ، قال : فقلت : اللهم اجعله رجلًا من الأنصار ، فجاء علي رضي الله عنه فقلت : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حاجة ، ثم جاء فقلت : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حاجة ، ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: افتح فدخل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما حبسك عَلَيَّ ؟ فقال : إنَّ هذه آخر ثلاث كرات ، يردني أنس يزعم إنك على حاجة ، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ فقلت : يا رسول الله ، سمعت دعاءك ، فأحببت أن يكون رجلًا من قومي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنَّ الرجل قد يحب قومه.

أخرجه الترمذي برقم [٣٧٢١] والبزار في مسنده برقم [٣٨٤٠] والنسائي في السنن الكبرى برقم [٨٣٩٨] وأبو يعلى في مسنده برقم [٤٠٥٢] والمحاملي في أماليه برقم [٥٢٩] والطبراني في المعجم الأوسط برقم [٥٨٨٦] والطبراني في المعجم الكبير برقم [٧٣٠] والحاكم في المستدرك برقم [٤٦٥٠] وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) هو الحافظ المجود أبو طاهر محمد بن أحمد بن علي بن حمدان الخراساني ، أحد الرحالين المصنفين صحب أبا عبدالله الحاكم وتخرج به. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١١١١).

أحـمد بن عثمـان الذهبي.[1]

وأما حديث الموالاة ؛ فأفرده أيضًا الحافظان أبو العباس بن عقدة،[2] وأبو عبدالله الذهبي.[3]

وأما حـديث رد الشـمس ؛ فـأفرده أيضًـا الحـافظ أبـو الحسـن بـن شاذان، والـمحدث النسابة الشريف أبو علي محمد بـن أسـعد الجـوالبي ،[4] أحد الأئمة المصنفين في القرن السادس .

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٣٣) : وحديث الطير على ضعفه فله طرق جمة ، وقـد أفردتها في جزء ولم يثبت ، ولا أنا بالمعتقد بطلانه.

(٢) قال الذهبي تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٩ـ٨٤٢) : حافظ العصر ، والمحـدث البحـر ، أبـو العبـاس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي ومولى بني هاشم ، وكان إليـه المنتهـى في قـوة الحفـظ ، وكثـرة الحديث ، وصنف وجمع وألف في الأبواب والتراجم...

(٣) كتاب الذهبي مطبوع ومتداول وهو بعنوان (طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من لسان الميزان (٥/ ٧٥) : محمد بن أسعد بن علي بن المعمر بن علي بن أبي هاشم الحسين بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن الحسن بن محمد الجوالبي بن عبيـدالله بن الحسين الأصغر بن علي بن الحسين بن علي، أبو علي الشريف النسابة النقيب، قـال الرشـيد العطار في مشيخة بن الحميري: كان عالما بالأنساب... ورأيت له مع ذلك جزأ في جمع طرق رد الشمس لعلي رضي الله عنه...

أما حديث باب العلم ، فلم أر من أفرده بالتأليف ، ولا وجّه العناية إليه بالتصنيف ؛ فأفردت هذا الجزء لجمع طرقه ، وترجيح قول من حكم بصحته ، سالكًا فيه سبيل العدل والإنصاف ، متجنبًا طريق التعصب والاعتساف ، وسميته (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي).

والله أسأل أن يمنَّ عليَّ بالإخلاص في الأقوال والأعمال ، وأن ينفعني بما علمني ، ويعلمني ما ينفعني ، ويزيدني علمًا ، والحمد لله على كل حال.

بسم الله الرحمن الرحيم

أنبأنا عشرة قالوا: أنبأنا البرهان السقا، أنا ثعيلب، أنا الملوي والجوهري قالا: أنا أبو العز محمد بن أحمد العجمي، أنا الشمس البابلي، أنا أحمد بن خليل السبكي، أنا النجم الغيطي، أنا زكريا، أنا محمد بن عبدالرحيم، أنا عبدالوهاب بن علي (ح) وأنبأنا العفري، أنا البرزنجي، أنا الفلاني، أنا ابن سنه، أنا الوولاتي، أنا ابن أركماش، أنا أحمد بن علي الحافظ، أنا عبدالرحيم بن الحسين الحافظ، أنا الصلاح بن كيكلدي الحافظ، قالا: أنا

محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ، أنا إسحاق بن يحيى، أنا الحسن بن عباس، أنا عبدالواحد بن حمويه، أنا وجيه بن طاهر، أنا الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، أنا أبو طالب حمزة بن محمد الحافظ، أنا محمد بن أحمد الحافظ، أنا أبو صالح الكرابيسي، أنا صالح بن محمد، أنا أبو الصلت الهروي، أنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد بابها فليأت عليًا".

أخرجه الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي في كتابه (بحر الأسانيد في صحاح المسانيد) الذي جمع فيه مائة ألف حديث بالأسانيد الصحيحة، وفيه يقول الحافظ أبو سعد بن السمعاني: لو رتب وهذب لم يقع في الإسلام مثله، وهو في ثمانمائة جزء.

قلت: والحديث رواه عن أبي الصلت جماعة منهم:

١- محمد بن إسماعيل الضراري.

٢- محمد بن عبدالرحيم الهروي.

٣- الحسن بن علي المعمري.

٤- محمد بن علي الصائغ.

٥- إسحاق بن حسن بن ميمون الحربي.

٦- القاسم بن عبدالرحمن الأنباري.

٧- الحسين بن فهم بن عبدالرحمن.

أما رواية محمد بن إسماعيل: فأخرجها ابن جرير في "تهذيب الآثار" قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل الضراري، ثنا عبدالسلام بن صالح الهروي، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها".

وأما رواية محمد بن عبدالرحيم: فأخرجها الحاكم في "المستدرك على الصحيحين"[1] قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبدالرحيم الهروي، ثنا أبو الصلت عبدالسلام بن صالح، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنها قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧) برقم [٤٦٣٧].

فليأت الباب" قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأما رواية الحسن بن علي ومحمد بن الصايغ: فأخرجها الطبراني في "المعجم الكبير"(١) قال : حدثنا الحسن بن علي المعمري ومحمد بن الصايغ المكي قالا: حدثنا أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : "أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأته من بابه".

وأما رواية إسحاق بن الحسن الحربي: فأخرجها الخطيب(٢) في ترجمة عبدالسلام بن صالح من "تاريخ بغداد" قال: أخبرنا محمد بن عمر بن القاسم النرسي، أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي، ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، ثنا عبدالسلام بن صالح - يعني الهروي- ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها. .".

---

(١) المعجم الكبير (١١/ ٦٥) برقم [١١٠٦١].

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٨).

وأما رواية القاسم بن عبدالرحمن الأنباري: فأخرجها الخطيب[1] أيضًا قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق: أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، ثنا القاسم بن عبدالرحمن الأنباري، ثنا أبو الصلت الهروي، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح.

وأما رواية الحسين بن فهم: فأخرجها الحاكم في (المستدرك)[2] قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم، ثنا الحسين بن فهم قال: حدثناه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب" قال الحاكم: الحسين بن فهم بن عبدالرحمن ثقة مأمون حافظ...[3]

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٩).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧) برقم [٤٦٣٨].

(٣) ثم قال الحاكم: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح.

فهذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح، كما حكم به يحيى بن معين والحاكم وأبو محمد السمرقندي، وبيان ذلك من تسعة مسالك:

المسلك الأول:

أن مدار صحة الحديث على الضبط والعدالة، ورجال هذا السند كلهم عدول ضابطون، أما أبو معاوية والأعمش ومجاهد[1] فلا يُسأل عنهم؛ لكونهم من رجال الصحيح، وللاتفاق على ثقتهم وجلالتهم، وأما من دون أبي الصلت الهروي فلا يسأل عنهم أيضًا؛ لتعددهم وثقة أكثرهم، وكون الحديث مشهورًا ومعروفًا عن أبي الصلت، فلم يبق محلا للنظر إلا أبو الصلت، وعليه يدور محور الكلام على الحديث، وهو عدل ثقة صدوق مرضي ، معروف بطلب الحديث والاعتناء به ، رحل في طلبه إلى البصرة

---

(١) هؤلاء الثلاثة مروياتهم في الكتب الستة وهم من مشاهير الرواة الثقات، أما أبو معاوية فهو محمد بن خازم الكوفي، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٧٥): محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي عَمِيَ وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره... والأعمش قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (٢٥٤): سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس. أما مجاهد فقال عنه في التقريب (٥٢٠): مجاهد بن جبر المخزومي المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم.

والكوفة والحجاز واليمن والعراق، ودخل بغداد فحدث بها، روى عنه أحمد بن منصور الرمادي الحافظ صاحب المسند، وعباس بن محمد الدوري صاحب يحيى بن معين، وإسحاق بن الحسن الحربي، ومحمد بن علي المعروف بفستقة، والحسن بن علوية القطان، وعلي بن أحمد بن النضر الأزدي، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وسهل بن زنجلة، ومحمد بن رافع النيسابوري، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وأحمد بن سيار المروزي، وعلي بن حرب الموصلي، وعمار بن رجاء، ومحمد بن عبدالله الحضرمي، ومعاذ بن المثنى وآخرون.

قال الخطيب[1]: قرأت على الحسن بن أبي القاسم عن أبي سعيد أحمد ابن محمد بن رميح النسوي، قال: سمعت أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام، يقول: سمعت أحمد بن سيار بن أيوب، يقول أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي: ذكر لنا أنه من موالى عبدالرحمن بن سمرة، وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث، وكان صاحب قشافة، وهو من آحاد المعدودين في الزهد، قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو،

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٧) ترجمة عبدالسلام بن صالح بن سليمان الهروي.

فلم يزل عنده مكرمًا إلى أن أراد إظهار كلام جهم، وقـول القـرآن مخلـوق، وجمع بينه وبين بشر المرسى، وسأله أن يكلمه، وكـان عبدالسـلام يـرد عـلى أهل الأهواء مـن المرجئـة، والجهميـة، والزنادقـة، والقدريـة، وكلـم بشرـ المرسى غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام، كـل ذلـك كـان الظَفَرُ له، وكان يعرف بكلام الشيعة، وناظرته في ذلك لأستخرج ما عنـده، فلم أره يفرط، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ويترحم على عـلي وعثمان رضي الله عنهما، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسـلم إلا بالجميل، وسمعته يقـول: هـذا مـذهبي الـذي أديـن الله بـه، إلا أن ثَـمَّ أحاديـث يرويهـا في المثالـب، وسـألت إسـحاق بـن إبـراهيم عـن تلـك الأحاديث، وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسـى، ومـا روى في معاوية فقال: هذه أحاديث قد رويت، قلت: فتكره كتابتها والروايـة عمـن يرويها؟ فقال: أما من يرويها عن طريق المعرفة، فـلا أكـره ذلـك. وَأمـا مـن يرويها ديانة، ويريد عيب القوم بها، فلا أرى الرواية عنه.

وقال الخطيب[1]: أخبرني عبيدالله بن عمر الواعظ، ثنا أبي، وأخبرنا

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٨).

عبدالغفار بن محمد بن جعفر المؤدب، أخبرنا عمر بن أحمد الواعظ، ثنا عمر ابن الحسن بن علي بن مالك قال: سمعت أَبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أَبي الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع.

وقال الخطيب[1]: أخبرنا الجوهري، أخبرنا محمد بن العباس، ثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي ، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال : سألت يحيى بن معين عن أَبي الصلت الهروي فقال : قد سمع وما أعرفه بالكذب.

وقال الخطيب[2]: أخبرنا محمد بن علي المقري، أخبرنا محمد بن عبدالله النيسابوري، قال: سمعت أَبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يوثق أَبا الصلت عبدالسلام بن صالح فقلت – أو قيل له –: أَنه حدث عن أَبي معاوية بحديث "أنا مدينة العلم، وعلي بابها" فقال ما تريدون من هذا المسكين؟!! أَليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أَبي معاوية هذا أو نحوه!!

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٨ – ٤٩).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٥٠).

وقال الخطيب[1]: قرأت على البرقاني عن محمد بن العباس قال: حدثنا أحمد محمد بن مسعدة، حدثنا جعفر بن درستويه، ثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له: في حديث أَبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنها "أنا مدينة العلم وعلي بابها" فقال: هو من حديث أَبي معاوية.

أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديمًا ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلا موسرًا يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها.

وقال الخطيب[2] أيضًا: أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، أخبرنا أبو مسلم بن مهران، أخبرنا عبدالمؤمن بن خلف النسفي قال: سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي الصلت الهروي، فقال: رأيت يحيى بن معين يُحسن القول فيه، ورأيت يحيى بن معين عنده،

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٥٠).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٥٠).

وسئل عن هذا الحديث الذي رواه عن أبي معاوية حديث علي رضي الله عنه"أنا مدينة العلم وعلي بابها" فقال: رواه أيضًا الفيدي، قلت: ما اسمه؟ قال محمد بن جعفر .اهـ

وقال الحاكم في (المستدرك)(1) عقب تخريج الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو الصلت ثقة مأمون؛ فإني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة، قلت أليس قد حدث عن أبي معاوية بحديث "أنا مدينة العلم"؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون.

وقال الحاكم أيضًا: سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القباني، إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي فقال: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت، فسلم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت؟ فقال: هو صدوق، فقلت له: إنه روى حديث "أنا مدينة

---

(1) المستدرك على الصحيحين (3/ 137).

العلم" فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت. اهـ[1]

وقال الدارقطني: قال لي دعلج: أنه سمع أبا سعيد الهروي وقيل له: ما تقول في أبي الصلت؟ قال: نعيم بن الهيضم، ثقة، قال: إنما سألتك عن عبدالسلام فقال: نعم، ثقة.[2]

وقال الآجري عن أبي داوود: كان ضابطًا، ورأيت ابن معين عنده.

وقال الذهبي في (الميزان)[3]: عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد. اهـ

ووثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته عنه، وذلك يدل على أنه ثقة عند أبيه أيضًا ؛ فإن عبد الله كان لا يروي إلا عمن يأمره أبوه بالرواية عنه ممن هو عنده ثقة ، كما ذكره الحافظ في غير موضع من كتابه "تعجيل المنفعة".

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٥١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٨).

فقال في ترجمة إبراهيم بن الحسن الباهلي: كان عبدالله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة؛ ولذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسند. اهـ[1]

وقال في ترجمة إبراهيم بن عبدالله بن بشار الواسطي: كان عبدالله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه.[2]

وقال في ترجمة عبدالله بن صندل عقب قول الحسيني أنه مجهول: كيف يكون مجهولا من روى عنه جماعة، ويأذن أحمد لابنه في الكتابة عنه؛ فإن عبدالله كان لا يأخذ إلا عمن يأذن له أبوه في الأخذ عنه.[3]

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن المعلم عقب قول الحسيني لا يدري من هو: قلت: ما كان عبدالله يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه،

---

(١) تعجيل المنفعة (١٥).

(٢) تعجيل المنفعة (١٨).

(٣) تعجيل المنفعة (٢٢٥).

فهذا القدر يكفي في التعريف به.[1]

وقال في ترجـمة الليث بن خالد البلخي : كان عبد الله بن أحـمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه ؛ ولهذا كان معظم شيوخه ثقات.[2]

وقال في ترجـمة محمد بن تميم الهشلي: حكم شيوخ عبدالله القبـول، إلا أن يثبت فيه جرح مفسر؛ لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبـوه فيـه.[3] ونص على ذلك أيضًا في ترجمة محمد بن عبـدالله بـن جعفـر[4]، وفي ترجمـة محمد بن يعقوب الزبالي.[5]

وقال في "تقريب التهذيب"[6]: عبدالسلام بن صالح بـن سليمـان، أبو الصلت الهروي ، مولى قريش، صدوق له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال: كذاب. اهـ

(١) تعجيل المنفعة (٢٥٨).

(٢) تعجيل المنفعة (٣٥٥).

(٣) تعجيل المنفعة (٣٦٠).

(٤) تعجيل المنفعة (٣٦٦).

(٥) تعجيل المنفعة (٣٨١).

(٦) تقريب التهذيب (٣٥٥).

وقد نص في خطبة هذا الكتاب: على أنه يحكم على الرجل بأصح ما قيل فيه[1]، فهؤلاء جماعة من الأئمة وثقوه ووصفوه بالصدق والصلاح والضبط، وهذا أعلى ما يطلب في راوي الصحيح، وليس في رجال الصحيحين من وصف بأكثر من هذا، ولا من اتفق على توثيقه إلا القليل، وقد قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي من (الميزان)[2]: قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي الصحيحين عدد كثير ما علمنا أنَّ أحدًا نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر، أنَّ حديثه صحيح.اهـ

فإذا كان حديث من هذا حاله صحيحًا، فكيف بعبدالسلام بن صالح؟!! الذي وثقه جماعة فيهم مثل يحيى بن معين الذي هو أشد الناس تعنتًا في الرجال، والذي يأذن أحمد بن حنبل لابنه في الرواية عنه، وقد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر، بل يجب أن يكون حديثه أصح من حديث المذكورين.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب (٧٣): (..أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بأخص عبارة، وأخلص إشارة..).

(٢) ميزان الاعتدال (٦/ ٦).

المسلك الثاني:

أنهم قد صححوا لرجال لم يبلغوا رتبة عبدالسلام بن صالح في الضبط والعدالة، ولم يقاربوه فيما أثنى به عليه أئمة الجرح والتعديل، حتى صححوا لرجال مجهولين كما تقدم عن الذهبي في رجال الصحيحين ونسبه إلى الجمهور، وكما هو شرط كثير ممن صنف في الصحيح كابن خزيمة وابن حبان، اللذين تصحيحهما أعلى من تصحيح الحاكم كما نص عليه الحافظ ابن كثير[1] وغيره، فقد نقل ابن عبدالهادي في (الصارم المنكي) عن ابن حبان أنه قال: ضابط الحديث الذي يحتج به، إذا تعرى راويه من أن يكون مجروحًا أو فوقه مجروح أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلا أو منقطعًا، أو كان المتن منكرًا. اهـ

وقال الحافظ في (مقدمة اللسان)[2] مسلك ابن حبان في كتاب "الثقات" أنه يذكر خلقًا ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترفع برواية واحد مشهور

---

(١) اختصار علوم الحديث (٢٦- ٢٧). المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث.

(٢) لسان الميزان (١/ ١٤).

وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرَّح فهو عدل، حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم. اهـ

وقال الحافظ أيضًا في آخر من اسمه أيوب من (اللسان)[1]: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه، من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرا، هذه قاعدته وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي، والحافظ شمس الدين بن عبدالهادي وغيرهما.

وقال أيضًا في ترجمة سيف أبي محمد، بعد نقل كلام ابن حبان: وهذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول. اهـ[2]

---

(١) لسان الميزان (١/ ٤٩٢).

(٢) لسان الميزان (٣/ ١٣٤).

وقال في ترجمة عبدالله بن أبي سعيد المدني من "تعجيل المنفعة"[1] بعد كلام ما نصه: وتلخص من هذا أن لعبدالله بن أبي سعيد راويين ولم يجرح، ولم يأت بمتن منكر، فهو على قاعدة ثقات ابن حبان. اهـ

وقد سلك الحافظ هذا المسلك في كثير من تصرفاته، منها أنه قال في ترجمة عبدالله بن رماجس من (اللسان)[2] رداً على الذهبي في حديث ما نصه: فالحديث حسن الإسناد؛ لأن راوييه مستوران لم تتحقق أهليتهما ولم يجرحا، ولحديثهما شاهد قوي، وصرَّحا بالسماع، وما رُميا بالتدليس، لا سيما التسوية الذي هو أفحش أنواع التدليس، إلا في القول الذي حكيناه آنفًا عن ابن عبدالبر. اهـ

(فإن قيل): هذا مشروط بكونهم لم يجرحوا كما صرحوا به، وليس حال عبدالسلام بن صالح كذلك، فإنه وإن كان وثقه جماعة، فقد ضعفه آخرون، فقال زكريا الساجي: يحدث بمناكير، هو عندهم

---

(١) تعجيل المنفعة (٢٢٣).

(٢) لسان الميزان (٤/ ١٠٠).

ضعيف. وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم[1]: لم يكن بصدوق هو ضعيف ، وقال ابن عدي[2]: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو المتهم بها ، وقال البرقاني عن الدارقطني : كان رافضيًا خبيثًا ، وكذا قال العقيلي[3] وزاد في رواية عنه : أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.[4]

قلنا: الجواب عنه من وجهين:

الوجه الأول: إنَّ هذا الجرح باطل مردود على رأي الجمهور والقواعد المقررة عندهم، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى؛ لأنه مبنى على أصل فاسد فهو بمنزلة المعدوم.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٤٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٣٢).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ٧٠).

(٤) وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٥) وتهذيب الكمال (١٨/ ٧٣) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٠٦) والمجروحين (٢/ ١٥١) والمغني في الضعفاء (٢/ ٣٩٤) وميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٨) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٥٥): صدوق له مناكير وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب.

الوجه الثاني: أنهم صححوا لرجال تُكلم فيهم بأشد مما تكلم به في عبدالسلام بن صالح، ورموا بأسوأ مما رُمي به من الكذب وسوء العقيدة، مما يجب معه أن يكون حديثه أصح من حديثهم، فقد صححوا لرجال كذابين متهمين بالوضع، وفيهم من أقرَّ على نفسه بذلك.

فصحح البخاري ومسلم لإسماعيل بن أبي أويس. قال أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: يسرق الحديث. وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: يخلط ويكذب ليس بشيء. وقال النسائي[1] ضعيف، وقال في موضع آخر: غير ثقة ولم يخرج له. وقال ابن معين: روى عن خاله - يعني مالكًا - أحاديث غرائب، لا يتابعه عليها أحد. وقال النضر بن سلمة المروزي: كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وذكره العقيلي في الضعفاء. ونقل عن ابن معين أنه قال: لا يسوى فلسين. وقال الأزدي: حدثنا سيف بن محمد أنَّ ابن أبي أويس: كان يضع الحديث. وقال سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل

(١) الضعفاء والمتروكين (١٧).

المدينة، إذا اختلفوا فيما بينهم.[1]

وصحح البخاري لأُسَيد بن زيد الجمـال ، قال ابن معين[2]: كـذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديـث كـذب ، وقـال النسـائي[3]: مـتروك ، وقال ابن حبان[4]: يروي عن الثقات المناكير ويسرـق الحـديث. وقـال ابـن عدي[5]: يتبين على روايته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال أبـو حاتم[6]: يتكلمون فيه، وقـال الـدارقطني : ضـعيف الحـديث ، وقـال ابـن مـــأكولا[7]: ضـــعفوه ، ....

(١) وانظر ترجمته في: التعديل والتجريح (١/ ٣٧٠) وتهذيب الكمال (٣/ ١٢٤) وتهذيب التهـذيب (١/ ٢٧١) ورجال صحيح البخاري (١/ ٦٩) ورجال مسلم (١/ ٥٦) والضعفاء والمتروكـين لابن الجوزي (١/ ١١٧) والكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٢٣) وميزان الاعتدال (١/ ٣٧٩) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (١٠٨): صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٣٩٤).

(٣) الضعفاء والمتروكين (١٩).

(٤) المجروحين (١/ ١٨٠).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٠٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٣١٨).

(٧) الإكمـال (/ ٥٦).

وقـال الـــخطيب[1]: كـان غـير مـرضي في الروايـة ، وقـال البـزار: حـدث بأحاديث لم يتابع عليها. وقد احتمل حديثه مـع شـيعة شـديدة فيـه، وقـال الساجي : سمعت أحـمد بن يـحيى الصوفي يـحدث عنه بمناكير.[2]

وصحح البخاري للحسن بن مُدْرِكٍ السدوسي. قال فيه أبو داوود: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حـمـاد.[3]

وصحح البخاري ومسلم لأحمد بن عيسى بن حسان المصري، قال

---

(١) تاريخ بغداد (٧/ ٤٧).

(٢) وانظر ترجمته في: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (٧٨) والتعـديل والتجـريح (١/ ٤١١) وتهـذيب التهـذيب (١/ ٣٠١) وتهـذيب الكـمال (٣/ ٢٣٨) ورجـال صـحيح البخـاري (٢/ ٨٦٩) وضعفاء العقـيلي (١/ ٢٨) والضـعفاء والمتروكـين لابـن الجـوزي (١/ ١/ ١٢٤) والمغني في الضعفاء (١/ ٩٠) ومن روى عنهم البخاري في الصحيح (٩٨) وميـزان الاعتـدال (١/ ٤١٩) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (١١٢): ضعيف أفرط بن معين فكذبه وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره.

(٣) انظر ترجمته في: التعديل والتجريح (٢/ ٤٧٨) وتهذيب التهـذيب (٢/ ٢٧٧) وتهـذيب الكـمال (٦/ ٣٢٣) والجـرح والتعـديل (٣/ ٣٩) ورجـال صـحيح البخـاري (١/ ١٦٥) والمغنـي في الضعفاء (١/ ١٦٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٤) وقال عنـه ابـن حجـر في تقريـب التهـذيب (١٦٤): لا بأس به ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ.

أبو داوود: كان ابن معين يحلف أنه كذاب، وقال أبو حاتم[1]: تكلم الناس فيه، وقال سعيد بن عمرو البردعي[2]: أنكر أبو زرعه على مسلم روايته عنه في الصحيح، وقال ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه – وأشار إلى لسانه – يعني أنه يكذب.[3]

بأكثر عددًا مما توبع عليه كثير من رجال تلك الأحاديث كما ستراه في المسلك الذي بعده . . .[4]

المسلك الثالث:

إن الراوي وإن كان متكلمًا فيه، فحديثه يُقوَّى ويُصحَّح

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٦٤).

(٢) سؤالات البرذعي (٦٧٦).

(٣) انظر ترجمته في: التعديل والتجريح (١/ ٣٣٢) وتهذيب التهذيب (١/ ٥٦) وتهذيب الكمال ورجال صحيح البخاري (١/ ٤١٧) (١/ ٤٠) ورجال مسلم (١/ ٣٦) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ٨٢) ومن روى عنهم البخاري في الصحيح (٧٥) وميزان الاعتدال (١/ ٢٦٨) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٨٣): صدوق تكلم في بعض سماعاته، قال الخطيب: بلا حجة.

(٤) هذه العبارة متعلقة بكلام المؤلف عن الوجه الثاني الذي تقدم، فلينتبه القارئ الكريم.

بالمتابعات، وإنما يعدون في منكراته ما تفرد بـه، وعبدالسـلام بـن صـالح لم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه عليه جماعة منهم:

١- محمد بن جعفر الفيدي.

٢- جعفر بن محمد الفقيه.

٣- عمر بن إسماعيل بن مجالد.

٤- أحمد بن سلمة الجرجاني.

٥- إبراهيم بن موسى الرازي.

٦- رجاء بن سلمة.

٧- موسى بن محمد الأنصاري.

٨- محمود بن خِدَاش.

٩- الحسن بن علي بن راشد.

١٠- أبو عبيد القاسم بن سلام.

أما متابعـة **محمـد بـن جعفـر**: فـذكرها يحيـى بـن معـين كـما تقـدم وأخرجها الحاكم في "مستدركه"[1] قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بـن

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧) برقم [٤٦٣٨].

تميم القنطري ثنا الحسين بن فهد، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس، ثنا محمد ابن جعفر الفيدي، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أَنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب.

قال الحسين بن فهم: حدثناه أبو الصلت الهروي عن أَبي معاوية، قال الحاكم[1]: ليعلم المستفيد لهذا العلم، أن الحسين بن فهم بن عبدالرحمن ثقة مأمون حافظ. اهـ

قلت: ومحمد بن جعفر وثقة يحيى بن معين، فهذه المتابعة بمفردها على شرط الصحيح.

وأما متابعة **جعفر بن محمد الفقيه**: فأخرجها الخطيب[2] في ترجمته من التاريخ فقال: أخبرنا الحسين بن علي الصيمري، ثنا أحمد بن محمد بن علي الصيرفي، ثنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين، ثنا محمد بن عبدالله أبو

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧) وقال: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسناد صحيح.

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ١٧٢).

جعفر الحضرمي، ثنا جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أَراد العلم فليأت الباب".

قلت: جعفر بن محمد ذكره الذهبي في (الميزان)[1] وقال: فيه جهالة، وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه، كما ذكره في (خطبة الميزان)[2] فلو سلمنا له جهالته، فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة ولم يجرِّحه أحد، ولم يأت بما ينكر، فحديثه صحيح على رأي الجمهور، كما صرح به الذهبي فيما حكيناه عنه آنفًا.

وأما متابعة **عمر بن إسماعيل**: فأخرجها الخطيب في ترجمته من

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ١٤٥).

(٢) قال الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال (١/ ١١٣): (وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضَّاعين المتعمدين قاتلهم الله... ثم على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول، أو يقول: غيره لا يعرف، أو فيه جهالة، أو يجهل أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به..).

"التاريخ"[1] فقال: أخبرنا علي بن أبي علي المعدل وعبيدالله بن محمد بن عبيدالله النجار قالا: حدثنا محمد المظفر، ثنا أحمد بن عبيدالله بن سأبور، ثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد، ثنا أبو معاوية الضرير، عن الأعمش، عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها، فمن أراد الحكمة فليأت الباب".

وأخرجها العقيلي[2] في ترجمته أيضًا قال: ثنا محمد بن هشام، ثنا عمر بن إسماعيل به.

قلت: عمر بن إسماعيل احتج به الترمذي[3]، وأنكر بعضهم أن يكون سمع هذا الحديث من أبي معاوية، وقد سأل عبدالله بن أحمد ابن حنبل أباه عن ذلك، فقال: ما أراه إلا صَدَق.[4]

وأما متابعة أحمد بن سلمة: فأخرجها ابن عدي في ترجمته من

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٠٣).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ١٤٩).

(٣) عمر بن إسماعيل بن مجالد هو شيخ الترمذي وقد روى عنه في جامعه، بل وصحح حديثه. انظر مثلا حديث رقم [٣٤١٧].

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٧٤).

(الكامل)[1] قال: حدثنا عبدالرحمن بن سليمان بن موسى، ثنا أحمد بن سلمة أبو عمرو الجرجاني، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها".

وأما متابعة إبراهيم بن موسى الرازي: فأخرجها ابن جرير في (تهذيب الآثار) قال: حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وليس بالفراء، ثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

وقال ابن جرير: هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث.

قلت: وهذه المتابعة أيضًا صحيحة أو حسنة على شرط ابن حبان وموافقيه كما سبق؛ لأن إبراهيم روى عن ثقة، وروى عنه ثقة ولم يجرح ولم يأت بما ينكر.

وأما متابعة رجاء بن سلمة: فأخرجها الخطيب في ترجمة أحمد بن فاذويه بن عزرة أبي بكر الطحان من "التاريخ"[2] فقال: أخبرنا أحمد بن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٨٩).

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٣٤٨).

محمد العتيقي، ثنا عبدالله بن محمد بن عبدالله الشاهد، ثنا أبو بكـر أحمـد بـن فاذويه بن عزرة الطحان، ثنا أبو عبدالله أحمد بن محمد بـن يزيـد بـن سـليم، حدثني رجاء بن سلمة، ثنا أبو معاوية الضرير، عن الأعمش عن مـــجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قـال : قـال رسـول الله صـلى الله عليـه وآلـه وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم، فليأت الباب".

وأما متابعة موسى بن محمد الأنصاري: فأخرجها خيثمة بن سليمان في الفضائل قال: حدثنا ابن عوف، ثنا محفوظ بن بحر، ثنا موسى بـن محمـد الأنصاري الكوفي، عن أبي معاويـة، عـن الأعمـش، عـن مجاهـد عـن ابـن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم: " أنـا مدينة الحكمة، وعليٌّ بابها".

وأما متابعة محمود بن خِدَاش: فأخرجهـا ابـن عـدي في (الكامـل) حدثنا الحسن بن عثمان، ثنا محمود بن خداش، ثنا أبو معاوية به.

ومحمود بن خداش ثقة صدوق لكن الراوي عنه اتهمه ابن عدي.

وأما متابعة الحسن بن علي أيضًا قال:حدثنا أبو سعيد العدوي ثنا

الحسن بن علي بن راشد، ثنا أبو معاوية به.[1]

قلت: والحسن بن علي أيضًا صدوق احتج به أبو داوود[2]، ولكن الراوي عنه متّهم.

وأما متابعة أبي عبيد: فأخرجها ابن حبان في ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف أبي هارون الجبريني من (الضعفاء)[3] فقال: حدثنا الحسين ابن إسحاق الأصبهاني، ثنا إسماعيل بن محمد بن يوسف، ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد الدار، فليأتها من قِبَلِ بابها".

متابعات أخرى:

قد تقدم عن ابن نمير ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه فيما أسنده عنهم الخطيب أن هذا الحديث ثابت معروف من حديث أبي معاوية

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٤١).

(٢) الحسن بن علي بن راشد من شيوخ أبي داوود، وقد روى عنه في السنن. انظر حديث رقم [٤٥٢٤].

(٣) المجروحين (١/ ١٣٠).

مما دل على أنه ثابت عنه بطريق الشهرة والاستفاضة.

متابعة أخرى قاصرة من غير طريق أبي معاوية: قال ابن عدي في ترجمة سعيد بن عقبة، أبي الفتح من (الكامل)[1]: حدثنا أحمد بن حفص السعدي، ثنا سعيد بن عقبة، أبو الفتح الكوفي، عن الأعمش، عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" وقال ابن عدي: سعيد بن عقبة مجهول.

متابعة أخرى عن الأعمش: قال ابن عدي في ترجمة عثمان بن عبدالله الأموي الشامي من (الكامل)[2] أيضًا: أنبأنا ابن زاطيا، حدثنا عثمان بن عبدالله الأموي، حدثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها".

فهذه متابعات لا يوجد مثلها لكثير من الأحاديث التي صححوها

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤١٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤١٢).

بالمتابعات، وقد صحح التاج السبكي في أول (الطبقات)[1] حديث "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع" وهو من رواية قرة[2] عن الزهري، وقرة قال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد[3]: منكر الحديث جدًا: وقال أبو زرعة[4]: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أبو حاتم[5] والنسائي: ليس بقوي، وقال أبو داوود: في حديثه نكارة.

ذكر السبكي هذا الجرح كله، ثم قال: ومع هذا فهو عندي من أثبت أحاديثه عن الزهري؛ لأنه توبع عليه، وذكر وجوهًا أخرى لا تقاوم الوجوه التي عضضنا بها نحن حديث الباب، وبالله التوفيق.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٧).

(٢) هو قرة بن عبدالرحمن بن حيويل، من أوثق الرواة عن الزهري. قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٥٥): صدوق له مناكير.. وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٣) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٥٨١) وضعفاء العقيلي (٣/ ٤٨٥) والكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥٣) والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٢٤) وميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٠).

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ١٧).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٣١).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٣١).

المسلك الرابع :

أن الراوي لو لم يكن له متابعون، فإن حديثه يصحح أيضًا بالشواهد المعنوية، كما هو مقرر في علم الحديث، وكما أثبتوا به صحة أحاديث في الصحيحين والموطأ ومسند أحمد وغيرها، وقد صحح ابن عبدالبر وابن سيد الناس حديث عبدالكريم بن أبي الـمُخارق المجمع على ضعفه[1] بوجود الشواهد المعنوية لحديثه.

وقال البيهقي في (شعب الإيمان)[2] في الكلام على حديث العباس ابن مرداس: هذا الحديث له شواهد كثيرة، وقد ذكرناها في كتاب البعث

---

(١) قال ابن عبدالبر: بصري لا يختلفون في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ولا يحتج به ...وهو أيضًا مجمع على ضعفه..ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٨).

لا تكاد تجد في تراجم رواة الحديث راويًا قد اتفقت فيه كلمة أئمة الجرح والتعديل، فإذا وجدت من يُبالغ في توثيقه، تجد من تكلم فيه ولو يسيرًا، وكذلك العكس، فالعبرة بتعليل الجرح، والدلالة عليه، لا بنقله عن الأئمة؛ لأن التقليد كان شائعًا عند العلماء رحمهم الله، ولأنَّ بعضهم يجرِّح بما لا يجرح به غيره. ومنه تعلم أنَّ عبدالكريم بن أبي المخارق الذي يقال عنه مجمع على ضعفه، قد خرج له الشيخان في صحيحيهما وغيرهما.

(٢) شعب الإيمان (١/ ٣٠٥).

فإن صح لشواهده ففيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [1]

وقال الحافظ في (التلخيص)[2] في الكلام عن حديث "من احتكر طعامًا أربعين ليلة فقد برئ من الله" ردًا على ابن الجوزي في ذكره إياه في الموضوعات بعد كلام ما نصه: ثم إن له شواهد تدل على صحته. اهـ

وقال النووي[3] في الكلام على حديث "لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك" قاله لعلي رضي الله عنه. خرّجه ....

---

(١) سورة النساء [١١٦].

(٢) انظر تلخيص الحبير (٣/ ١٣– ١٤) ولم يقل الحافظ ابن حجر: (ثم إن له شواهد تدل على صحته) ومسألة تقوية الحديث بالشواهد، ذكرها ابن حجر في تلخيص الحبير في عدة مواضع، أثناء كلامه على تخريج الأحاديث منها:

١- حديث سئل النبي أي الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة لأول وقتها. تلخيص الحبير (١/ ١٤٥).

٢- حديث الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام. تلخيص الحبير (١/ ٢٧٧).

٣- حديث صالح النبي أهل نجران على أن لا يأكلوا الربا فنقضوا العهد وأكلوه. تلخيص الحبير (٤/ ١٢٥).

(٣) روضة الطالبين (٧/ ٨) بنحوه.

الترمذي[1] وحسَّنَه، وإنما حسنه الترمذي لشواهده. اهـ

قلت: والترمذي يعتمد على الشواهد في أكثر الأحاديث التي يحكم بصحتها وحُسنها في سننه؛ فإنه يورد الحديث في سنده من تكلم فيه، ثم يصححه أو يحسنه مع ذلك، ويقول بعده: وفي الباب عن فلان وفلان، يشير بذلك إلى أن الحديث وإن كان في سنده مقال، فإنه يصحح بشواهده التي سَمَّى رواتها من الصحابة، وهو في الأكثر الأغلب يذكر اسم من روى حديث الباب لا لفظه، كما نص عليه الحفاظ، وكما يعلم من استقراء تصرفه.

وقال الذهبي في ترجمة حرام بن حكيم من (الميزان)[2] وثقه دحيم وضعفه ابن حزم، ثم أورد له حديثا ونقل عن عبدالحق أنه قال: لا يصح هذا، ثم تعقبه بقوله: وعليه مؤاخذة في ذلك؛ فإنه يقبل رواية المستور، وحرام فقد وثق، وحدث عنه زيد بن واقد وعبدالله بن العلاء، روى أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ فحديثه مع غرابته يقتضي أن يكون حسنا. اهـ

ولما نقل في ترجمة أفلح بن سعيد عن ابن حبان أنه قال في حديثه: أنه

(١) جامع الترمذي (٥/ ٦٣٩) برقم [٣٧٢٧].

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٩).

باطل تعقبه بقوله: بل حديث أفلح صحيح غريب، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه شاهد لمعناه.[1]

والأحاديث التي صححوها بهذه الطريق كثيرة جدًا يطول تتبعها، وحديث الباب له أيضًا شواهد كثيرة تشهد بصحة معناه، منها حديث ابن عباس رضي الله عنها قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "علي عتبة علمي" أخرجه ابن عدي.[2]

وحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: "علي باب علمي، ومبين لأُمتي ما أرسلت به من بعدي" أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس"[3] قال: أنبأنا أبي، أنا الميداني، أنا أبو محمد الحلاج، أنا أبو الفضل محمد بن عبدالله، ثنا أحمد بن عبيد الثقفي، ثنا محمد بن علي بن خلف العطار، ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد،

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٤١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٠١).

(٣) مسند الفردوس (٣/ ٦٥) برقم [٤١٨١] وتمام الحديث: حبه إيمان وبغضه نفاق والنظر إليه رأفة ومودته عبادة.

ثنا عبدالمهيمن بن العباس، عن أبيه، عن جده سهل بن سعد، عن أبي ذر رضي الله عنه به.

وأخرجه الحاكم في (المستدرك)[1] من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه إلا أنه اقتصر على شطره الثاني.

وحديث زيد بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: لما آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه قال عليٌ رضي الله عنه: لقد ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت بغيري، فإن كان هذا مِنْ سَخَطٍ عَلَيَّ، فلك العتبى والكرامة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي"، قال: وما أَرِثُ منك يا رسول الله؟ قال: "ما ورث الأنبياء من قبلي" قال: وما ورث الأنبياء من قبلك؟ قال: "كتاب ربهم وسنة نبيهم..الحديث". أخرجه الإمام أحمد[2] في كتابه المناقب.

---

(١) المستدرك (٣/ ١٣٢) برقم [٤٦٢٠] وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) فضائل الصحابة (٢/ ٦٣٨) برقم [١٠٨٥] وأصل الحديث في صحيح مسلم (٤/ ١٨٧١) برقم [٢٤٠٤].

وأخرجه البغوي في معجمه قال: ثنا علي بن محمد الجوزجاني، ثنا نصر بن علي الجهضمي، أنا عبدالمؤمن بن عباد العبدي، ثنا يزيد بن معن، عن عبيدالله بن شراحيل، عن رجل من قريش، عن زيد بن أبي أوفى رضي الله عنه به، وأخرجه من وجه آخر فقال: عن ابن شراحيل، عن زيد بن أبي أوفى رضي الله عنه.

وحديث علي رضي الله عنه قال: علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب، كل باب يفتح ألف باب، أخرجه أبو نعيم، وأخرجه الإسماعيلي في معجمه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده على شرط الحسن لولا ما فيه من الاضطراب.

وحديث علي رضي الله عنه أيضًا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا علي، إن الله أمرني أن أدنيك، وأعلمك لتعي، وأنزلت هذه الآية: ﴿ وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴿١٢﴾ ﴾[1] فأنت واعية لعلمي. أخرجه أبو نعيم في "الحلية".[2]

---

(١) سورة الحاقة [١٢].

(٢) حلية الأولياء (١/ ٦٧).

وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير[1] من وجه آخر عن أبي مرة الأسلمي رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي رضي الله عنه: إني أُمرت أن أدنيك ولا أقصيك، وأن أعلمك، وأن تعي، وحق لك أن تعي. قال: فنزلت هذه الآية: ﴿ وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴿١٢﴾ ﴾[2] ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير[3] وأخرجه أيضًا من وجه آخر عن بريدة، ومن وجه آخر عن مكحول مرسلا قال: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سألت الله أن يجعلها أذنك يا علي.

وهكذا أخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأخرجه الثعلبي من وجه آخر عن عبدالله بن حسن.

وحديث ابن عباس رضي الله عنها قال: كنا نتحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى علي رضي الله عنه سبعين عهدًا، لم يعهدها إلى

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ٥٩٢).

(٢) سورة الحاقة [١٢].

(٣) تفسير الطبري (٢٩/ ٥٥ - ٥٦).

غيره. أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير".[1]

ثنا محمد بن سهل بن الصباح، ثنا أحمد بن الفرات الرازي، ثنا سهل ابن عبدويه ثنا عمرو بن أبي قيس، عن مطرف بن طريف، عن المنهال بن عمرو، عن التميمي عن ابن عباس رضي الله عنها به. وأخرجه أبو نعيم في "الحلية"[2] قال: حدثنا الطبراني به.

قلت: التميمي هو المفسر، واسمه أرْبِدة ، ذكره الذهبي في (الميزان)[3] ولم يذكر فيه جرحًا سوى روايته لهذا الحديث ، ومع ذلك فلم يتهمه به ، بل قال : تفرد به أحمد بن الفرات عن السندي ، وهو منكر الحديث. اهـ

وهذا باطل مردود على الذهبي؛ فإنَّ أرْبِدة قال العجلي[4]: تابعي كوفي ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.[5]

---

(١) المعجم الصغير (٢/ ١٦١) برقم [٩٥٦].

(٢) حلية الأولياء (١/ ٦٨).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٣١٨).

(٤) معرفة الثقات (١/ ٢١٤).

(٥) الثقات (٤/ ٥٢).

وأما أحمد بن الفرات، فإن الذهبي[1] نفسه وصفه بأنه حافظ ثقة وقال: إن ابن عدي ذكره في الكامل فأساء، فإنه ما أبدى شيئًا غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش وفيها رفض وبدعة قال: إن ابن الفرات يكَذب عمدًا وقال ابن عدي:[2] لا أعرف له رواية منكرة. قال الذهبي: فبطل قول ابن خراش.اهـ

قلت : وإذا بطل قول ابن خراش ، وقال عنه الذهبي : إنه حافظ ثقة، فكيف يقول فيه بعد ذلك بورقات : إنه منكر الحديث ، وإذا أراد بهذا السندي على احتمال بعيد، فإنه لم يسبق إلى ذلك، ولم يذكره هو في الضعفاء، وقد وثقه أبو عوانة ، فاحتج به في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الوليد الطيالسي : لم أر بالري أعلم بالحديث منه، وهذه عندهم عبارة توثيق ، ولكن الذهبي إذا رأى حديثا في فضل علي عليه السلام ، بادر إلى إنكاره بحق وبباطل، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من ....

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٧١) وقال عنه في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٤): الحافظ الحجة.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٩٠).

رأسه، سامحه الله.[1]

وحديث علي رضي الله عنه أنه سئل عن نفسه فقال: إني كنت إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنبأني، وإذا سكت ابتدأني. أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي[2] والحاكم[3] وأبو نعيم في الحلية[4] والضياء في المختارة[5]، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم والضياء، ورواه "ابن سعد"[6] من حديث محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أنه قيل لعلي رضي الله عنه: ما لك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا؟ فقال: وذكره.

---

(١) قول المؤلف في حق الذهبي رحمه الله: (كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) هي نفس العبارة التي يستخدمها الذهبي في رده على غيره، فلقد قال في ترجمة أفلح بن سعيد القبائي من ميزان الاعتدال (١/ ٤٤١): (وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال) فقال الذهبي: (ابن حبان ربما قَصَّب – عاب – الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه).

(٢) جامع الترمذي (٥/ ٦٣٧) برقم [٣٧٢٢].

(٣) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٥) برقم [٤٦٣٠].

(٤) حلية الأولياء (١/ ٦٨).

(٥) الأحاديث المختارة (٢/ ١٢٤) برقم [٢/ ١٢٤].

(٦) الطبقات الكبرى (٢/ ٣٣٨).

وحديث أبي إسحاق قال: سألت قثم بن العباس رضي الله عنهما كيف ورث عليٌّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم؟ قال: لأنه كان أولنا به لحوقًا، وأشدنا به لزوقا. أخرجه الحاكم(1) وصححه، ثم قال: سمعت قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي يقول: سمعت أبا عمر القاضي يقول: سمعت ابن إسحاق القاضي يقول: وذكر له قول قثم رضي الله عنه هذا فقال: إنما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء.

ولا خلاف بين أهل العلم أنَّ ابن العم لا يرث مع العم، فقد ظهر بهذا الإجماع أن عليًا ورث العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دونهم، ثم أسند الحاكم(2) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان علي رضي الله عنه يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن الله يقول: ﴿ أَفَإِيْن

---

(1) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٦)[٤٦٣٣] وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(2) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٦) برقم [٤٦٣٥] وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٢٥) برقم [٨٤٥٠] والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٠٧) برقم [١٧٦] والضياء في المختارة (٢/ ٢٣٣) برقم [٦١٢] قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١٣٤): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾[1] والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، ولئن مات أو قتل، لأقاتلنَّ عليه حتى أموت، والله إني لأخوه ووليه وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني.

وحديث علي عليه السلام قال: دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليستعملني على اليمن فقلت: يا رسول الله، إني شاب حديث السن، ولا علم لي بالقضاء، فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صدري مرتين أو ثلاثا.[2]

وصحح البخاري[3] للحسن بن ذكوان، قال ابن معين: صاحب الأوابد منكر الحديث، وقال أحمد ابن حنبل: أحاديثه أباطيل، وضعفه أبو

---

(١) سورة آل عمران [١٤٤].

(٢) رواه أحمد في مسنده (١/ ٨٣) برقم [٦٣٦] وأبو داوود في سننه (٣/ ٣٠١) برقم [٣٥٨٢] والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ١١٧) برقم [٨٤٢٠] وابن ماجه في سننه (٢/ ٧٧٤) برقم [٢٣١٠] وعبد بن حميد في مسنده (١/ ٦١) برقم [٩٤] والبزار في مسنده (٣/ ١٢٥) برقم [٩١٢] والإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/ ٦٥٤) برقم [٢٨٥] والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٤٠).

(٣) أخرج البخاري له في صحيحه، وانظر ترجمته في رجال صحيح البخاري (١/ ١٥٦).

حاتم[1] والنسائي وابن المديني والساجي وآخرون.[2]

وصحح أيضًا لنعيم بن حماد، قال الدولابي: كان يضع الحديث، وقال الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكم ابن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة؛ أعلها بنعيم، ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير.[3] وقد قال الحافظ السيوطي في (ذيل الموضوعات): أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات.

وصحح أيضًا لعكرمة مولى ابن عباس وقد كذبه جماعة من الأئمة، وبينوا أدلة ذلك، بل نقل عنه الاعتراف الكذب في مسألة أو مسألتين، هذا

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٣).

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤١) وضعفاء العقيلي (١/ ٢٢٣) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ٢٠١) والكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣١٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٧) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (١٦١): صدوق يخطيء ورمي بالقدر وكان يدلس.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠٩) ورجال صحيح البخاري (٢/ ٧٥٣) والضعفاء والمتروكين للنسائي (١٠١) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ١٦٤) والكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٦) وميزان الاعتدال (٧/ ٤١) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٥٦٤): صدوق يخطيء كثيرا فقيه عارف بالفرائض.

مع البدعة الشديدة التي كانت فيه.[1]

وصحَّح مسلم لأفلح بن سعيد، اتهمه ابن حبان[2] بالوضع، بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه.[3]

وصحَّح أيضًا لقطن بن نسير، قال ابن عدي[4]: يسرق الأحاديث، واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث.[5]

---

(١) يقصد بالبدعة التي وصف بها عكرمة كونه من الخوارج الصفرية، وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣٤) ورجال صحيح البخاري (٢/ ٥٨٣) ورجال مسلم (٢/ ١٠٩) وضعفاء العقيلي (٣/ ٣٧٣) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٨٢) وميزان الاعتدال (٥/ ١١٦) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٩٧): ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن بن عمر ولا تثبت عنه بدعة.

(٢) المجروحين (١/ ١٧٦).

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١) ورجال مسلم (١/ ٨٢) وضعفاء العقيلي (١/ ١٢٥) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٢٨) وميزان الاعتدال (١/ ٤٤٠) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (١١٤): صدوق.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥٢).

(٥) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٤١) ورجال مسلم (٢/ ١٤٨) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ١٨) وميزان الاعتدال (٥/ ٤٧٤) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٥٦): صدوق يخطيء.

وصحح البخاري لحريز بن عثمان وقد وصل في البدعة إلى حد مفسق بالإجماع ، أو مكفر على رأي البعض.[1] وكذلك صحح لعمران بن حطان وهو مثله ...[2]

وصحَّح مالك ومسلم لعبدالكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبدالبر وغيره، وصحح الإمام الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى، قال فيه مالك: لم يكن بثقة في دينه ولا في حديثه، وقال يحيى بن

---

(١) البدعة التي وصف بها حريز بن عثمان هي بغضه للإمام علي كرم الله وجهه، وانظر ترجمته في:التعديل والتجريح (٢/ ٥٤٤) وتهذيب الكمال (٥/ ٥٦٨) والجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩) ورجال صحيح البخاري (١/ ٢١٦) وضعفاء العقيلي (١/ ٣٢١) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٩٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٢١٨) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (١٥٦): ثقة ثبت رمي بالنصب. ومن أراد معرفة المزيد عن توثيق النواصب ومبغضي الإمام علي رضي الله عنه فعليه بكتاب (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) للعلامة محمد بن عقيل.

(٢) كان عمران بن حطان من الخوارج القعدية، وكان يرثي عبدالرحمن بن ملجم قاتل الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وانظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٢٢) والثقات (٥/ ٢٢٢) والجرح والتعديل (٦/ ٢٩٦) ورجال صحيح البخاري (٢/ ٥٧٤) وسير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٤) وضعفاء العقيلي (٣/ ٢٩٧) وميزان الاعتدال (٥/ ٢٨٥). وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٢٩): صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج ويقال رجع عن ذلك.

معين: سمعت القطان يقول: إنه كذاب، وقال أحمد: تركوا حديثه قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال البخاري: تركه ابن المبارك والناس، وقال عباس عن ابن معين: كذاب رافضي، وقال ابن المديني: كذاب، وكان يقول بالقدر، وقال النسائي والدارقطني وجماعة: متروك، وأطلق النسائي أنه كان يضع الحديث، وقال إبراهيم بن سعد: كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة، وقال محمد بن سحنون: لا أعلم بين الأئمة اختلافاً في إبطال الحجة به، ومع هذا كله قال الحافظ في (التلخيص)[1] كم من أصل أصَّله الشافعي لا يوجد إلا من رواية إبراهيم. اهـ

فأين ما قيل في عبدالسلام بن صالح مما قيل في هؤلاء ؟! فإن جرحه لا يذكر بالنسبة لجرحهم، ومع ذلك حكموا بصحة أحاديثهم، وذلك يوجب أن يكون حديثه أصح وأرفع بدرجات من أحاديثهم.

فإن قيل: إنما صحح هؤلاء الأئمة للمجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم، ولكونهم ثقات في نظرهم.

قلنا: وكذلك عبدالسلام بن صالح إنما صحح له ابن معين والحاكم

(١) تلخيص الحبير (١/ ٢٢).

والسمرقندي، لعدم ثبوت الجرح عندهم؛ ولكونه ثقة في نظـرهم، عـلى أنَّ الواقع في أكثر رجال الصحيحين ليس كذلك، لأن مـنهم مـن كـان جرحـه ذائعًا مشهورًا لا يخفى على مثل البخاري ومسلم، وقد اعـترض أبـو زرعـة على مسلم في إخراجه لأناس ضعفاء، فـأقر واعـترف بـذلك، واعتـذر أنـه خرج عنهم لعلو إسنادهم.

فإن قيل: فهذا دليل على أنهم ما صححوا لهؤلاء المجـروحين إلا مـا توبعوا عليه كما صرح به مسـلم، وكـما أجـابوا بـه عـن كثـير مـن أحاديـث البخاري ومالك والشافعي وغيرهم.

قلنا: وكذلك عبدالسلام بن صالح قد توبع على هذا الحديث وهـو يقول: "اللهم اهد قلبه، وثبِّت لسانه، فكَأنما كل علم عندي، وحُشِـيَ قلبـي علمًا وفقهًا، فما شـكَكْت في قضـاء بـين اثنـين" أخرجـه الخطيـب في ترجمـة القاسم بن جعفر الحجازي من (التاريخ)[1] وأصل الحديث معـروف مخـرج في الأصول بدون هذه اللفظة، إلى غير هذا من الأحاديث المصرـحة بمزيـد اعتناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتعليم علي رضي الله عنـه وتخصيصـه

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٤٣).

إياه منه بما لم يخص به غيره، والدعاء له بذلك، والأخبار بأنه وارث علمه صلى الله عليه وآله وسلم، وغير ذلك مما يدل على أنه عليه السلام، باب علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنَّ الحديث صحيح.

المسلك الخامس:

أن الحديث له مخرجان آخران، مباينان لمخرج حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قد حُكم لكل واحد منهما على انفراده بأنه صحيح أيضًا، وقد تقرر أن من تمام صحة الحديث، تعدد مخارجه وتباينها.

أما المخرج الأول

فمن حديث علي بن أبي طالب عليه السلام

كتب إليَّ الطيب بن محمد قال: أنبأنا محمد بن علي الشلغي، أنا محمد بن سالم الفشني؛ أنا أحمد بن عبدالكَريم الخالدي، أنا محمد بن عبدالباقي الزرقاني، أنا محمد بن العلاء، أنا حجازي الواعظ، أنا عبدالوهاب بن أحمد الشعراني، أنا زكَريا، أنا أحمد بن علي الحافظ، أنا أبو علي الفاضلي إذنا مشافهة، أنا أحمد بن أبي طالب، أنا جعفر بن علي، أنا محمد بن عبدالرحمن الحضرمي، أنا عبدالرحمن بن محمد بن عتاب، حدثنا أبي، ثنا أبو المطرف

عبدالرحمن بن مروان القنازعي، ثنا أحمد بن عمرو الجريري، ثنا محمد بن جرير، ثنا إسماعيل بن موسى، ثنا محمد بن عمرو الرومي، ثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله سلم: "أنا دار الحكمة وعلي بابها" أخرجه الترمذي[1] في سننه عن موسى بن إسماعيل به.

وقال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يكون على مذهب آخرين سقيمًا غير صحيح لعلتين :

أحداهما : أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من هذا الوجه.

والأخرى أنَّ سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة. قال : وقد وافق عليًا رضي الله عنه في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ، ثم أسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت : أصاب ابن جرير رحمه الله في تصحيح هذا الحديث ، ولم يصب فيما ذكر أنه قد يكون علة فيه عند غيره ؛ لأنه جعل إحدى العلتين

(١) جامع الترمذي (٥/ ٦٣٧) برقم [٣٧٢٣].

كونه لم يروَ عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه ، وليس كَذلك ، بل روى عنه من أربعة أوجه أخرى.

الوجه الأول : من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن علي، أخرجه الخطيب في (تلخيص المتشابه) قال : أنبأنا علي بن علي ، ثنا محمد بن المظفر الحافظ ، ثنا محمد بن الحسين الخثعمي ، ثنا عباد بن يعقوب، ثنا يحيى بن بشار الكندي ، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي رضي الله عنه ، وعن عاصم بن ضمرة ، عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب) قال الخطيب : يحيى ابن بشار وشيخه إسماعيل مجهولان.

قلت : المجهول إذا روى عنه ثقة ولم يأت بما يُنكر ، فحديثه صحيح مقبول على رأي جماعة من الحفاظ.

الوجه الثاني : من رواية ابنه الحسين عليه السلام ، أخرجه ابن النجار في (تاريخه) قال : حدثتنا رقية بنت معمر بن عبدالواحد ، أنبأتنا فاطمة بنت محمد بن أبي سعد البغدادي ، أنبأنا سعيد ابن أحمد النيسابوري ،

أنبأنا علي بن الحسن بن بندار بن المثنى ، أنبأنا علي بن محمد بن مهرويه ، حدثنا داوود بن سليمان الغازي ، حدثنا علي بن موسى الرضى ، عن عباية ، عن الحسين عن علي رضي الله عنهما ، به.

الوجه الثالث : من رواية الأصبغ بن نباته ، ذكره أبو نعيم في الحلية[1] ، وأخرجه أبو الحسن علي بن عمر الحربي في (أماليه) قال : حدثنا إسحاق بن مروان ، حدثنا أبي ، ثنا عامر بن كثير السراج ، عن أبي خالد ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباته ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (أنا مدينة العلم وأنت بابها يا علي ، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها).

الوجه الرابع : من رواية الشعبي ، أخرجه ابن مردويه في المناقب من طريق الحسن بن محمد ، عن جرير ، عن محمد بن قيس ، عن الشعبي ، عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (أنا دار الحكمة وعلي بابها).

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٦٤).

وأما العلة الثانية وهي كون سلمة بن كهيل لا تقوم به حجة عندهم: فمدفوعة أيضًا؛ بأن سلمة بن كهيل ليس عندهم كذلك، بل احتج به البخاري ومسلم والأربعة وغيرهم من أصحاب الصحاح، ووثقه ابن معين والعجلي[1] وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم[2] ويعقوب بن شيبة وأحمد وسفيان والنسائي وآخرون.[3]

وإنما توهَّم ابن جرير عدم احتجاجهم به من ذلك الأصل الباطل في رد حديث الشيعي، خصوصًا إذا روى فضل علي عليه السلام؛ لأن سلمة بن كهيل كان كَذلك وهو أصل باطل بالإجماع كما ستعرفه، فهذا الحديث بمفرده أيضًا على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير؛ فإن رجاله كلهم موثقون.

---

(١) معرفة الثقات (١/ ٤٢١).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٧٠).

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ أسماء الثقات (١٠٢) وتهذيب التهذيب (٤/ ١٣٧) والثقات (٤/ ٣١٧) ورجال صحيح البخاري (١/ ٣٢٠) ورجال مسلم (١/ ٢٧٧) وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٨) وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (٢٤٨): ثقة.

(٣) معرفة الثقات (١/ ٤٢١).

أما شريك ومن فوقه فكلهم ثقات من رجال الصحيح.

وأما محمد بن عمر الرومي فروى عنه البخاري خارج الصحيح، وقال أبو حاتم[1]: صدوق، وذكَره ابن حبان في الثقات[2]، وقال: أبو زرعة شيخ فيه لين، روى حديثًا منكرًا عن شريك.

فهذا أقصى ما قيل فيه، وقد عرفت أنَّ مَنْ هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح، خصوصًا ولم ينفرد بهذا الحديث، بل تابعه عليه عبدالحميد ابن بحر، أخرج متابعته أبو نعيم في (الحلية)[3] قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجاني، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا عبدالحميد بن بحر ثنا شريك، ثنا سلمة بن كهيل به. إلا أنه قال: عن الصنابحي ولم يذكر سويد بن غفلة.

وأما إسماعيل بن موسى الفزارى فقال أبو حاتم[4]: صدوق، وكَذا قال مطين، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكَره ابن حبان في الثقات[5]،

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢١).

(٢) الثقات (٩/ ٧١).

(٣) حلية الأولياء (١/ ٦٤).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٦).

(٥) الثقات (٨/ ١٠٤).

وقال أبو داوود: صدوق في الحديث إلا أنه يتشيع، وقال ابن عدي[1]: إنما أنكروا عليه الغلو في التشيع.

قلت: ومع هذا فلم ينفرد به أيضًا، بل تابعه الحسن بن سفيان وإبراهيم بن عبدالله البصري.

أما متابعة الحسن بن سفيان فأخرجها أبو نعيم في (الحلية) كما سبق.

وأما متابعة إبراهيم فأخرجها (ابن بطة) قال: حدثنا أبو علي محمد ابن أحمد الصواف، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله البصري، ثنا محمد بن عمر الرومي، ثنا شريك به.

فإذا ضُمَّ إلى هذه الطريق التي هي صحيحة تلك الطرق الأربعة من رواية الشعبي والحسن والأصبغ والحارث، كان حديث علي عليه السلام بمفرده صحيحًا جزمًا، فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي هو من أصح الصحيح كما عرفت؟!!

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٢٥) وقال: وأما في الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه.

فصل

المخرج الثاني

من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما

أنبأنا سعيد بن أحمد الفراء الدمشقي بها قال: أنا علاء الدين بن محمد بن عمر الحسيني، أنا أبي، أنا محمد بن عبدالرحمن الكزبري، أنا أبي، أنا أبو المواهب الحنبلي، أنا أبي، أنا شمس محمد بن عبدالله الأنصاري، أنا محمد ابن خليل اليشبكي، أنا أبو الفضل الحافظ، أنا أبو إسحاق التنوخي شفاها، أنا يحيى بن محمد بن سعد كتابة، أنا أبو جعفر أحمد بن علي ابن حكم، أنا عياض بن موسى، أنا أبو الأصبغ عيسى بن محمد الزهري، أنا سليمان بن خلف، أنا أبو عبدالله محمد بن علي بن محمود، أنا أبو العباس الرازي، أنا أبو أحمد بن عدي، ثنا النعمان بن هارون البلدي ومحمد بن أحمد بن المؤمل، وعبدالملك بن محمد، قالوا: حدثنا أحمد بن عبدالله أبو جعفر المكتب، أنبأنا عبدالرزاق، أنبأنا سفيان، عن عبدالله ابن عثمان بن خثيم، عن عبدالرحمن ابن بهمان التميمي، سمعت جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي رضي

الله عنه، يقول: "هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور مَنْ نصره، مخذول مَنْ خذله، يمد بها صوته، أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب" أخرجه الحاكم في (المستدرك).[1]

وقال حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي القفال البخاري وأنا سألته حدثني النعمان بن هارون البلدي من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن عبدالله بن يزيد الحراني به مقتصراً على حديث الباب، وقال: إسناده صحيح.

وأخرجه الخطيب في ترجمة محمد بن عبدالصمد أبي الطيب الدقاق من (تاريخ بغداد)[2] فقال: حدثنا يحيى بن علي السكري بحلوان، ثنا أبو بكر محمد بن المقراي بأصبهان، ثنا أبو الطيب محمد بن عبدالصمد الدقاق البغدادي، ثنا أحمد بن عبدالله أبو جعفر المكتب به.

وأخرجه أيضًا في ترجمة أحمد بن عبدالله[3] المذكور فقال: أخبرنا أبو الطاهر عبدالغفار بن محمد بن جعفر المؤدب، ثنا أبو الفتح محمد بن الحسين

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٤٠) برقم [٤٦٤٤].

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٧٧).

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٢١٨) في ترجمة أحمد بن عبدالله بن يزيد أبو جعفر المكتب يعرف بالهشيمي.

ابن أحمد الأزدي الحافظ، ثنا محمد بن عبدالله الصيرفي وعلي بن إبراهيم البلدي وجماعة قالوا: حدثنا أحمد ابن عبدالله بن يزيد المؤدب أبو جعفر السامري به.

قال أبو الفتح: تفرد به عبدالرزاق وحده، قال الخطيب: ولم يروه عن عبدالرزاق غير أحمد بن عبدالله هذا، وهو أنكر ما حفظ عليه.

قلت: وليس كما قال الخطيب، بل تابعه عليه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى عن عبدالرزاق، كما ذكره ابن عدي وابن الجوزي، ثم إنه لا نكارة في تفرد أبي جعفر السامري عن عبدالرزاق بمثل هذا الحديث؛ فإن عبدالرزاق كان يعلم أنَّ من حَدَّثَ بفضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه يجرَّح ويُبدَّع، بل يتهم ويكذب، فكان لا يحدث بها إلا أهلها، وقد قال في حقه الذهبي: أنه كان يعرف الأمور فلا يتجاسر أن يحدث بها، سامح الله الذهبي يسمي التحديث بفضائل علي عليه السلام جسارة.

وقد وقع مثل هذا للحافظ أبي الأزهر النيسابوري، فإنه لما حدث عن عبدالرزاق بحديث في فضل علي رضي الله عنه أخبر يحيى بن معين بذلك، فبينما هو عنده في جماعة أهل الحديث، إذ قال يحيى بن معين: من هذا

الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى بن معين وقال: أما أنك لست بكذاب ولكن الذنب لغيرك في هذا الحديث[1]، ثم سأله يحيى بن معين كيف خصك عبدالرزاق بهذا الحديث؟ فقال: إني خرجت مع عبدالرزاق إلى قريته، فكنت معه في الطريق، فقال لي: يا أبا الأزهر، أفيدك حديثا ما حدثت به غيرك؟ قال: فحدثني بهذا الحديث، ومع هذا فقد وجد لأبي الأزهر متابع عليه، فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبدالرزاق به قال الخطيب: فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ توبع على روايته.

قلت: وكذا وقع في حديث الباب، فإن عبدالرزاق خص به أبا جعفر السامري كما خص أبا الأزهر بذلك الحديث، وكما أنه وجد لأبي الأزهر متابع عليه، كذلك وجد لأبي جعفر السامري، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن بن شاذان في خصائص على رضي الله عنه قال: حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي، حدثنا الحسين بن عبدالله التميمي،

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٧٥) وتهذيب الكمال (١/ ٢٦٠).

حدثنا حبيب بن النعمان، حدثني جعفر بن محمد، حدثني أبي، عن جدي، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة الحكمة وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها".

وأخرجه الخطيب في "تلخيص المتشابه" من طريق الدارقطني، ثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي به فبرئ أبو جعفر السامري منه ولله الحمد.

المسلك السادس :

إن هذه المخارج الثلاثة، قد حكم بصحة كل منها على انفراده كما رأيت، والحفاظ إذا وجدوا حديثا من القبيل، جزموا بارتقائه إلى درجة الصحيح، وكثيرًا ما يجزم المتأخرون كابن كثير والعلائي والعراقي والحافظ وتلميذه السخاوي بذلك، وقد سلك الحافظ السيوطي هذا المسلك بالنسبة لهذا الحديث فقال في "الجامع الكبير": قد كنت أجيب دهرًا عن هذا الحديث بأنه حسن، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث على رضي الله عنه في (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة.

المسلك السابع:

إننا لو اقتصرنا على تحسين حديث علي وابن عباس، مراعاة لما قيل في عبدالسلام ابن صالح، ومحمد بن عمر الرومي، كما يسلكه بعض أهل الحديث فيمن كان ذلك حاله،وكما سلكه الحافظ صلاح الدين العلائي، والحافظ وتلميذه السخاوي بالنسبة لهذا الحديث، فإنهم اقتصروا على الحكم بحسنه ولم يرفعوه إلى مرتبة الصحة، كما فعل ابن معين والحاكم وابن جرير والسمرقندي، فإن الحسن يرتقي مع وجود المتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح، وقد صرح الحافظ السخاوي بأن حديث ابن عباس رضي الله عنهما بمفرده على شرط الحسن، فإذا انضم إليه حديث علي رضي الله عنه وحديث جابر رضي الله عنه مع ما أوردناه من الشواهد المعنوية، فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره بلا خلاف، وهذا مما لا يشك فيه مَنْ له خبرة بعلم الحديث، ودراية بصناعته، فلا نحتاج إلى ذكر دلائله، والإطالة بنصوصهم فيه، وقد قال الحافظ في (القول المسدد)[1] في الكلام على حديث

---

(١) القول المسدد (١٦).

(سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي)[1] ما نصه: هذا الحديث له طرق متعددة، كل طريق منها على انفراده، لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث.

المسلك الثامن :

إننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق والشواهد بالضعف، ولم نحكم لشيء منها بالصحة ولا بالحسن، فإن الضعيف الذي هو من هذا القبيل يرتقي إلى درجة الصحيح؛ لأن راويه إنما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصدقه، والضعيف إذا تعددت طرقه، وكثرت شواهده، مع تباين مخارجها، حصلت غلبة الظن أيضًا بصدق خبر المجموع، وإن كانت لا تحصل بخبر كل واحد على انفراده، فاستحق خبرهم الحكم بالصحة، كما استحقه خبر الثقة الواحد؛ لوجود غلبة الظن في الجميع، وقد صرحوا بأن المتابعات

(١) رواه أحمد في مسنده (٤/ ٣٦٩) والبزار في مسنده (٣/ ٣٦٨) برقم [١١٦٩] والروياني في مسنده (١/ ٢٧٧) برقم [٤١١] والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ١١٨) برقم [٨٤٢٣] والحاكم في المستدرك (٣/ ١٣٥) برقم [٤٦٣١] وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١١٤): رواه أحمد وفيه ميمون أبو عبدالله وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح.

والشواهد لا يشترط في رواتها أن يكونوا ممن يحتج بهم، فقال ابن الصلاح[1]: قد يدخل باب المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء. وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد.اهـ

بل اشترط الإمام الرازي وجمع من أهل الأصول في الحديث الذي يحتج بمجموع طرقه، أن تكون أفرادها ضعيفة، ليحصل الاحتجاج بالمجموع، وأما إذا كان بعضها صحيحًا، فالاعتماد حينئذ عليه وحده، والضعيف مطروح غير معوَّل عليه، والمفروض الاحتجاج بالمجموع، وقد حكموا بصحة أحاديث كثيرة من هذا القبيل، كحديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم)[2] وحديث (لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (٩٠). بتصرف يسير.

(٢) رواه البزار في مسنده (١/ ١٧٢) برقم [٩٤] والإسماعيلي في معجم شيوخه (٣/ ٧٧٥) من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه والطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٢٤٥) من طريق عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٣٥) برقم [١٧٤] والإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/ ٦٥٢) من طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

غيره)[1] أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن كثير: له شواهد تقتضي صحته وكذلك حديث: (اطلبوا الخير عند حسان الوجوه)[2] وحديث (من وسَّعَ على عياله يوم عاشوراء، وَسَّعَ اللهُ عليه سائر سنته)[3] وحديث العباس

---

(١) رواه الترمذي (٥/ ٦١٤) برقم [٣٦٧٣] من طريق عائشة رضي الله عنها وقال: هذا حديث حسن غريب

(٢)رواه إسحاق بن راهويه في مسنده (٣/ ٩٤٧)برقم [١٦٥١]من طريق أبي مصعب الأنصاري، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ١٧٦)برقم [٦١١٧]من طريق جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ١٩٩)برقم [٤٧٥٩]والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٧٨ برقم [٣٥٤١]من طريق عائشة رضي الله عنها وعبد بن حميد في مسنده (١/ ٢٤٣)برقم [٧٥١]والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٨٤)برقم [٦٦١]من طريق عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .وله ألفاظ كثيرة مقاربة، ولقد جمع الحافظ أحمد الغماري طرقه في جزء حديثي سماه: (جمع الطرق والوجوه لحديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٢١)برقم [٩٣٠٢] والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٦٦) برقم [٣٧٩٤] من رواية أبي سعيد الخدري)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٧٧) برقم [١٠٠٠٧] والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٦٥)برقم [٣٧٩٥] من رواية عبدالله بن مسعود)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٦٦)برقم [٣٧٩٥] من رواية أبي هريرة ، وقال : هذه الأسانيد وإن كانت كمال فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة والله اعلم.

ابن مرداس السلمي في فضل الحج ، وحديث (من احتكر طعامًا أربعين ليلة، فقد برئ من الله)[1] حكم ابن الجوزي بوضعه ، وقال الحافظ[2]: له شواهد تدل على صحته، وحديث (نعم الشيء الهدية ، أمام الحاجة)[3] وحديث (اتقوا فراسة المؤمن ؛ فإنه ينظر بنور الله)[4] وحديث وصية (النبي صلى الله علية وسلم لأنس بن مالك) وحديث (الموت كفارة لكل مسلم)[5]

---

(١) رواه أحمد ابن حنبل في مسنده (٢/ ٣٣) برقم [٤٨٨٠] وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ١١٧) برقم [٥٧٤٦] والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ١٤) برقم [٢١٦٥] من رواية عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) تلخيص الحبير (٣/ ١٤).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ١٣٣) برقم [٢٩٠٣] من طريق الحسين بن علي رضي الله عنهما.

(٤) رواه الترمذي (٥/ ٢٩٨) برقم [٣١٢٧] من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ورواه الطبراني في الأوسط (٣/ ٣١٢) برقم [٣٢٥٤] والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٣٨٧) برقم [٦٦٣] والبيهقي في الزهد الكبير (٢/ ١٦٠) برقم [٣٥٨] من رواية أبي أمامة رضي الله عنه ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٦٨): رواه الطبراني وإسناده حسن.

(٥) رواه القضاعي في مسنده (١٣٣/ ١) برقم [١٧١] والإسماعيلي في معجم شيوخه (٤٩١/ ١) برقم [١٤٠] والبيهقي في شعب الإيمان (١٧١/ ٧) برقم [٩٨٨٥] والديلمي في الفردوس (٢٣٩/ ٤) برقم [٦٧١٧] كلهم من رواية أنس بن مالك .)

وحــديث (إذا ولى أحــدكم أخــاه، فليحســن كفنــه؛ فــإنهم يتــزاورون في أكفانهم).[1]

فصل

فإن قيل: قد تقرر في علم الحديث ، أنَّ الضعيف إذا تعددت طرقـه، إنمـا يرتقي إلى درجة الحسن، ولا يبلغ رتبة الصحيح ، وقد قـال النـووي[2] في كلامه على بعض الأحاديث : وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضـعيفة، فمجموعها يقوي بعضه بعضًا، ويصير الحديث حسنا ويـحتج به ، وسـبقه إلى ذلك البيهقي وغيره.

قلنا: الجواب من وجهين :

الوجه الأول: أن ذلك ليس مُطردًا في كل الطرق الضعيفة، بـل هـو خاص بنوع منها، وهو ما اشتد ضعفه وكان منكرًا؛ فإن طرقه إذا تعـددت،

---

(٢) قال عبدالرزاق في مصنفه (٣/٤٣١)برقم :[٦٢٠٨]عن ابن سيرين قال :كـان يقـال مـن ولى أخاه فليحسن كفنه، وإنه بلغني أنهم يتزاورون في أكفانهم.أما الأمـر بإحسـان الكفـن فـرواه مسلم في الصحيح (٢/٦٥١)برقم [٩٤٣]بلفظ)إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه).

(٢) انظر المجموع (٧/ ١٧٢).

أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ، فإذا وجد له طريق آخر، فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكرًا إلى درجة الحسن كما نص عليه الحافظ وغيره، وأما ما كان في كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقي بمجموعها إلى درجة الصحيح كالأحاديث المذكورة؛ لأن الطريق الذي فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسنا، على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه، وكما نص عليه ابن الجوزي في "مقدمة الموضوعات" فقال: والأحاديث ستة أقسام:

الأول: ما اتفق على صحته البخاري ومسلم وذلك الغاية.

الثاني: ما تفرد به البخاري أو مسلم.

الثالث: ما صح سنده ولم يخرجه واحد منهما.

الرابع: ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن.

الخامس: الشديد الضعف الكثير التزلزل، فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدنيه من الحسان، ويزعم أنه ليس بقوي التزلزل، وبعضهم يرى شدة تزلزله، فيلحقه بالموضوعات، فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل، فإذا تعددت الطرق، به ارتقى إلى الصحيح.

الوجـه الثـاني: إن هـذا الاخـتلاف في اللفـظ لا في الـمعنى؛ لأن الحسن من قسم الصحيح حتى كان الـمتقدمون يدرجونـه في أنواعـه، ولم يكن الحسن عندهم معروفا ولا اسمه بينهم شـائعًا، وأول مَـنْ نـوَّهَ باسـمه وأكثر من ذكـره الترمـذي في جامعـه، وإن وجـد مـن صرَّح بـه مـن طبقـة شيوخه فهو قليل نادر، بل الذي كـان متعارفـا بيـنهم أنَّ الحـديث قسـمان: صحيح وضعيف، والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة، بحسب تفاوت رواته في درجات الضبط والإتقان، حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو أكثر، يشمل جميعها اسم الصـحيح، فجـاء المتـأخرون مـنهم ووضـعوا للأقسـام الأخيرة اسمًـا يخصها، وتتميز بـه عنـد التعـارض والترجـيح، فمـنهم مـن يتشدد فيطلق على القسم الوسط حسنا، ومـنهم مـن يتسـاهل فيطلـق عـلى القسم الأخير صحيحًا.

قال الذهبي في "الموقظة"[1] : من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: من احتجا به في الأصول.

---

(١) الموقظة (٧٩-٨٠).

وثانيهما: مَنْ خَرَّجَا له متابعة واستشهادًا واعتبارًا. فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق، ولم يمرض، فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه، فتارة يكون الكلام تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضًا، ويكون تارة الكلام في حفظه، فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن الذي من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة. اهـ

فصرح بأن الحسن من قسم الصحيح، وأنَّ أحاديث الصحيحين منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن.

وقال ابن الصلاح[1]: من الناس من لا يفرد نوع الحسن، ولا يجعله منفردًا، بل يجعله مندرجًا في أنواع الصحيح؛ لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبدالله. اهـ

ولهذا استشكل ابن دقيق العيد في "الاقتراح"[2] هذه التفرقة بين اسم الحسن والصحيح، فقال: إن هاهنا أوصافًا يجب معها قبول الرواية إذا

(١) مقدمة ابن الصلاح (٤٥).

(٢) الاقتراح في فن الاصطلاح (٢).

وجدت في الراوي، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن، مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا، فإن وجدت، فذلك صحيح. وإن لم توجد، فلا يجوز الاحتجاج به، وإن سُمِّي حسنا، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي، وهو أن يقال: إن الصفات التي يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات، فأعلاها هو الصحيح، وكذلك أوسطها وأدناها هو الحسن، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحًا في الحقيقة. اهـ

فرجع الأمر إلى أن الحديث صحيح على كل الفروض والاحتمالات، وهذا إنما سلكناه تنزلا، وإلا فقد علمت من المسلك الأول أنَّ الحديث بمفرده على شرط الصحيح، وبالله التوفيق.

المسلك التاسع:

أنه قد تقرر أن من علامة صدق الراوي وصحة حديثه، مطابقته للواقع، وصدق مخبره، وعلي بن أبي طالب عليه السلام كان أعلم الصحابة على الإطلاق، كما هو معلوم مشهور، ومستفيض متواتر، حتى ضربوا باشتهار علمه المثل للتواتر المعنوي. فقال الحافظ موفق الدين بن قدامة في أول كتابه

"إثبات صفات العلو لله": واعلم رحمك الله، أنه ليس من شرط صحة التواتر الذي يحصل به اليقين، أن يوجد التواتر في جزء واحد، بل متى نقلت أخبار كثيرة في معنى واحد، من طرق يصدق بعضها بعضًا، ولم يأت ما يكذبها أو يقدح فيها، حتى استقر ذلك في القلوب واستيقنته، فقد حصل التواتر، وثبت القطع واليقين، فإنا نتيقن وجود حاتم وإن كان لم يرد به خبر واحد مرضي الإسناد؛ لوجود ما ذكرنا، وكذلك عدل عمر رضي الله عنه، وشجاعة عليٍّ وعلمه عليه السلام. اهـ

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة والتابعين من الشهادة لعلي بالعلم ما لم يأت لأحد قط، فمن شهادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك، ما أخرجه الإمام أحمد في (مسنده)(١) قال: حدثنا أبو أحمد، ثنا خالد - يعني ابن طهمان - عن نافع بن أبي نافع، عن معقل بن يسار قال: وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ألك في فاطمة رضي الله عنها نعودها؟ فقلت: نعم، فقام متوكئا عليَّ حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام، فقال لها: كيف تجدينك؟ قالت: والله، لقد اشتد

(١) مسند أحمد (٥/ ٢٦).

حزني، واشتدت فاقتي، وطال سقمي.

قال أبو عبدالرحمن: وجدت في كتاب أبي، بخط يده هذا الحديث قال: أوَمَا ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلمًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا، رجاله ثقات، وقد رواه الطبراني[1] من وجه آخر بإسناد صححه الحافظ نور الدين في (الزوائد)[2] من مرسل أبي إسحاق.

قلت: وقد ورد موصولاً من طريقه أخرجه ابن عساكر[3] في ترجمة علي من تاريخه من طريق أبي عمر وعثمان بن أحمد السماك، أنا عبدالله بن أبي روح المدائني أنا سلام بن سليمان المدائني، أنا عمر بن المثنى، عن أبي إسحاق، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قالت فاطمة عليها السلام: زوجتني عليًا خمش الساقين، عظيم البطن، قليل الشيء، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "زوجتك يا بنية، أعظمهم حلمًا، وأقدمهم سلمًا، وأكثرهم علمًا".

---

(١) المعجم الكبير (٢/ ٢٢٩) برقم [٥٣٨].

(٢) مجمع الزوائد (٩/ ١٠٢).

(٣) تاريخ دمشق (٤٢/ ١٣٢).

طريق آخر لهذا الحديث: قال ابن عساكر في (تاريخه)[1]: أخبرنا أبو القاسم عبدالصمد بن محمد بن محمد بن عبدالله، أنا أبو الحسن على بن محمد بن أحمد: أنا أحمد بن محمد بن موسى، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، أنا أحمد بن يحيى وأحمد بن موسى بن إسحاق قالا: أنا ضرار بن صرد، ثنا عبدالكريم بن يعقوب، عن جابر، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها قالت: حدثتني فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها: زوجتك أعلم المؤمنين، وأقدمهم وأفضلهم حلمًا".

قال ابن عساكر: كذا قال، وأسقط منه المعتمر، ثم أخرجه من طريق ابن الأعرابي، ثنا أبو عبدالله يحيى بن إبراهيم بن محمد بن كثير الزهري، ثنا ضرار بن صرد، أنا المعتمر بن سليمان التيمي قال: أنا عبدالكريم بن يعقوب الجعفي، أخبرنا جابر، عن أبي الضحى به.

طريق آخر لهذا الحديث: قال ابن عساكر[2]: أخبرنا أبو غالب بن البنا، ثنا أبو محمد الجوهري، ثنا أبو محمد عبدالعزيز بن الحسن بن علي بن

---

(١) تاريخ دمشق (٤٢/ ١٣٢).

(٢) تاريخ دمشق (٤٢/ ١٣٢ – ١٣٣).

أبي صابر. أنا أبو حبيب العباس بن أحمد بن محمد البرتي، ثنا إسماعيل بن موسى، أنا تليد بن سليمان أبو إدريس، عن أبي الجحاف عن رجل، عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام: زوجتك أقدمهم سلمًا، وأعظمهم حلمًا، وأكثرهم علمًا".

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر[1]: أخبرنا أبو نصر بن رضوان وأبو غالب بن البنا وأبو محمد عبدالله بن نجا قالوا: أنا أبو محمد الجوهري، أنا أبو بكر بن مالك، أنا العباس بن إبراهيم القراطيسي، ثنا إسماعيل بن محمد الأحمسي، أنا مفضل بن صالح، ثنا جابر الجعفي عن سليمان بن بريدة، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة عليها السلام: أما ترضين أنّي زوجتك أقدمهم سلمًا، وأكثرهم علمًا، وأفضلهم حلمًا، والله إن ابنيك لمن شباب أهل الجنة.

ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في (المتفق والمفترق) وللحديث طرق أخرى من حديث علي وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم

---

(١) تاريخ دمشق (٤٢/ ١٣١ - ١٣٢).

وحديث علي صححه ابن جرير.

فائـــدة:

تقدم حديث معقل بن يسار من رواية أحمد ابن حنبل وقد قال الحاكم في (المستدرك)[1]: حدثنا السيد الأوحد أبو يعلى حمزة بن محمد الزيدي رضي الله عنه، ثنا أبو الحسن علي بن محمد بن مهرويه القزويني القطان قال: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: كان يعجبهم أن يجدوا الحديث في الفضائل من رواية أحمد ابن حنبل رضي الله عنه.

(**حديث آخر**): قال أبو نعيم في "الحلية"[2] ثنا أبو أحمد الغطريفي، ثنا أبو الحسين ابن أبي مقاتل، ثنا محمد بن عبدالله بن عتبة، ثنا محمد بن علي الوهبي الكوفي، ثنا أحمد بن عمران بن سلمة - وكان ثقة عدلا مرضيًا - ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسئل عن علي رضي الله عنه فقال: قسمت الحكمة عشرة أجزاء، فأعطي علي تسعة أجزاء، والناس جزءًا واحدًا.اهـ

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٤٣).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٦٥).

أحمد بن عمران ذكره الذهبي في (الميزان)[1] وقال: لا يدري من هو، ثم ضعفه بهذا الحديث، وتعقبه الحافظ في (اللسان)[2] بما تقدم في السند من قول الذهبي أنه كان ثقة عدلاً مرضيًا قال: وفي هذا مخالفة لما ذكره الذهبي.

قلت: لو وثقه الناس كلهم، لقال الذهبي في حديثه أنه كذب، كما فعل في عدة أحاديث أخرجها الحاكم بسند الشيخين، وادعى هو دفعًا بالصدر، وبدون دليل أنها موضوعة، وما علتها في نظره إلا كونها في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فالله المستعان.

(حديث آخر): قال أبو نعيم في "الحلية"[3]: ثنا أبو بكر بن خلاد، ثنا محمد بن يونس الكديمي، ثنا عبدالله بن داوود الخريبي، ثنا هرمز بن حوران، عن أبي عون، عن أبي صالح الحنفي، عن علي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أوصني، قال: قل ربي الله ثم استقم، قال: قلت: الله ربي وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، فقال: ليهنك العلم أبا

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٦).

(٢) لسان الميزان (١/ ٢٣٥).

(٣) حلية الأولياء (١/ ٦٥).

الحسن، لقد شربت العلم شربًا، ونهلته نهلا.

(حديث آخر): قال ابن بطة: ثنا أبو ذر أحمد بن الباغندي، أنا أبي، عن مسعر بن يحيى، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في حكمته، وإلى إبراهيم في حلمه، فلينظر إلى علي".

مسعر بن يحيى النهدي ذكره الذهبي في (الميزان)[1] وقال: لا أعرفه وأتى بخبر منكر، ثم ذكر الحديث، وقد عرفت أن النكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب عليه السلام.

(حديث آخر): قال الطبراني في (المعجم الصغير)[2]: حدثنا علي بن جعفر الملحي الأصبهاني، ثنا محمد بن الوليد العباسي، ثنا عثمان بن زفر، ثنا مندل بن علي، عن ابن جريج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله

---

(١) ميزان الاعتدال (٦/ ٤٠٨).

(٢) المعجم الصغير (١/ ٣٣٥) برقم [٥٥٦] ولفظه كاملا: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأرفق أمتي لأمتي عمر ابن الخطاب، وأصدق أمتي حياء عثمان، وأقضى أمتي علي بن أبي طالب، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ ابن جبل يجيء القيامة أمام العلماء برتوة، وأقرأ أمتي أبي بن كعب، وأفرضها زيد بن ثابت، وقد أوتي عويمر عبادة - يعني أبا الدرداء - رضي الله عنهم أجمعين.

رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى اله عليه وآله وسلم: "أقضى أمتي علي بن أبي طالب" مختصر.

وأخرجه البغوي في (شرح السنة) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه به. ورواه عبدالرزاق في (مصنفه) عن معمر، عن قتادة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا.

قال الحافظ في (الفتح)(١): ورويناه موصولا في فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(**حديث آخر**): أخرج الديلمي في (مسند الفردوس)(٢) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب".

وفي الباب عن معاذ بن جبل، وعمر وابن عباس رضي الله عنهم.



(١) فتح الباري (٨/ ١٦٧).

(٢) مسند الفردوس (١/ ٣٧٠) برقم [١٤٩١].

شهادة عمر بن الخطاب:

قال البخاري في تفسير البقرة من صحيحه: حدثنا عمرو بن علي، ثنا يحيى، ثنا سفيان، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر رضي الله عنه: أقرؤونا أُبَي، وأقضانا علي.[1]

وقال قاسم بن أصبغ في (مصنفه): حدثنا أبو بكر أحمد بن زهير، ثنا أبو خيثمة، ثنا أبو سلمة التبوذكي، ثنا عبدالواحد بن زياد، ثنا أبو جروة، قال: سمعت عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: قال عمر رضي الله عنه: علي أقضانا.[2]

وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر أيضًا قال: حدثنا أبي، ثنا ابن عيينة، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر رضي الله عنه: علي أقضانا.[3]

وأسنده الذهبي في ترجمة الحافظ أبي بكر بن زيادة من (التذكرة)[4]

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٦٢٨) برقم [٤٢١١] باب قوله ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٢٩).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٢٩).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٠).

من هذا الوجه وزاد، أبي أقرؤنا.

وقال ابن أبي خيثمة ، ثنا عبيدالله بن عمر القواريري ، ثنا مؤمل بن إسماعيل ، ثنا سفيان الثوري ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر رضي الله عنه يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن، وكان عمر رضي الله عنه يقول : لو لا علي لهلك عمر.[1]

وقال ابن الأثير في (أسد الغابة)[2] بعد إيراده أخبارًا في علم عليٍّ عليه السلام: ولو ذكرنا ما سأله الصحابة مثل عمر رضي الله عنه وغيره رضي الله عنهم، لأطلنا.

❁ ❁ ❁

شهادة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

قال أبو نعيم في "الحلية"[3]: حدثنا أبو القاسم نذير بن جناح القاضي، ثنا إسحاق بن محمد بن مروان، ثنا أبي عباس بن عبيدالله، ثنا غالب بن عثمان الهمداني أبو مالك، عن عبيدة، عن شفيق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله

---

(١) تأويل مختلف الحديث (١٦٢).

(٢) أسد الغابة (٤/ ١٠١).

(٣) حلية الأولياء (١/ ٦٥).

عنه قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلا له ظاهر وباطن، وإن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عنده الظاهر والباطن.

❁ ❁ ❁

(أثر آخر عن ابن مسعود) قال الحسن بن علي الحلواني: (في كتاب المعرفة) له: حدثنا يحيى بن آدم قال: ثنا ابن بي زائدة، عن أبيه عن أبي إسحاق، عن ابن ميسرة قال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: إن أقضي أهل المدينة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.[1]

❁ ❁ ❁

(أثر آخر عن ابن مسعود): قال الحلواني أيضًا: ثنا يحيى بن آدم، ثنا منذر، عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب قال: قال عبدالله رضي الله عنه: أعلم أهل المدينة بالفرائض علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

شهادة ابن عباس رضي الله عنهما:

قال ابن عبدالبر[2]: ثنا خلف بن القاسم، ثنا عبدالله بن عمر

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣٠).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣٠).

الجوهري، ثنا أحمد ابن محمد بن الحجاج، ثنا محمد بن أبي السري، ثنا عمرو ابن هاشم الجنبي، ثنا جويبر، عن الضحاك بن مزاحم، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: والله لقد أعطي علي بن أبي طالب رضي الله عنه تسعة أعشار العلم، وأيم الله، لقد شارككم في العشر العاشر.

وروى طاووس عنه أيضًا قال: كان علي رضي الله عنه والله قد ملئ علمًا وحلمًا.

(أثر آخر عن ابن عباس): قال ابن أبي خيثمة: حدثنا فضيل عن عبدالوهاب قال: ثنا شريك، عن ميسرة، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كنا إذا أتانا الثبت عن علي رضي الله عنه لم نعدل به.[1]

(أثر آخر عن ابن عباس): قال أبو نعيم في (الحلية)[2]: حدثنا أحمد ابن إبراهيم بن جعفر، ثنا محمد بن يونس السامي، ثنا أبو نعيم، ثنا حبان بن علي، عن مجاهد، عن الشعبي، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن علي بن أبي

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣٠).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٧٢).

طالب أرسله إلى زيد بن صوحان فقال: يا أمير المؤمنين، إني ما علمتك لبذات الله عليم، وأن الله لفي صدرك لعظيم.

❁ ❁ ❁

شهادة عائشة رضي الله عنها:

قال ابن أبي خيثمة: ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، ثنا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن قليب، عن جابر قال: قالت عائشة رضي الله عنها: من أفتاكم بصوم عاشوراء؟ قالوا: علي، قالت: أما إنه أعلم الناس بالسنة، وكانت كثيرًا ما ترجع إليه المسائل.(١)

❁ ❁ ❁

شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه :

قال الحاكم في (المستدرك): ثنا أبو بكر بن دارم الحافظ، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي، ثنا وضاح بن نحى النهشلي، ثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد النخعي قال: لما بويع علي بن أبي طالب رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال خزيمة بن ثابت: وهو واقف بين يدي المنبر:

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣٠).

إِذَا نَـحْنُ بَايَـعْنَا عَلِيًـا فَحَـسْبُـنَا   أبو حَسَنٍ مـما نَـخَافُ مِنَ الفِتَنْ

وَجَدْنَـاهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالنَّاسِ أَنَّـهُ   أَطَبُّ قُرِيشٍ بالكِتَـابِ وَبِالسُّنَنْ[1]

❁ ❁ ❁

شهادة عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة:

ذكر ابن عبدالبر[2] أن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال: قلت لعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة: يا عم، لِمَ كان صَغْوُ الناس إلى علي رضي الله عنه؟ فقال: يا ابن أخي، إنَّ عليًا عليه السلام، كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم، وكان له البسطة في العشيرة، والقدم في الإسلام، والصهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والفقه في السنة، والنجدة في الحرب، والجود في الماعون.



(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٢٤) برقم [٤٥٩٥] وكمال الأبيات قوله:

وإنَّ قريشا ما تشق غباره ** إذا ما جرى يوما على الضمر البدن

وفيه الذي فيهم من الخير كله ** وما فيهمُ كل الذي فيه من حسن

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣١).

شهادة معاوية:

ذكر ابن عبدالبر[1] أنه كان يكتب فيما ينزل به ليسأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما بلغه قتله قال: ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبي طالب رضي الله عنه.

شهادة جملة الصحابة:

قال الحاكم في (المستدرك)[2]: أخبرني عبدالرحمن بن الحسن القاضي بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس رحمه الله (ح) وقال ابن أبي خيثمة، ثنا مسلم بن إبراهيم كلاهما قال: حدثني شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه قال: كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال الحاكم: صحيح عَلَى شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: كنا إذا أتانا الثبت عن علي رضي الله عنه لم نعدل به، وقول سعيد بن عمرو بن العاص لِمَ كان صَغْوُ

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣١).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٤٥) برقم [٤٦٥٦] وانظر أسد الغابة (٤/ ١٠٠).

الناس إلى علي رضي الله عنه، مما فيه الإخبار، بأنَّ الجميع كان يرجع إليه؛ لشهرته بالعلم بينهم.

❁ ❁ ❁

شهادة علي بن أبي طالب رضي الله عنه لنفسه:

قال الأزرقي في (تاريخ مكة): حدثنا سهل بن أبى المهدي، ثنا عبدالله بن معاذ الصنعاني، ثنا معمر عن وهب بن عبدالله، عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال: شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يخطب وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة، إلا أخبرتكم به، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم بسهل أم بجبل، فقام ابن الكوا وأنا بينه وبين علي رضي الله عنه وهو خلفي فقال: أرأيت البيت المعمور ما هو؟ قال: ذاك الضراح، فوق سبع سماوات، تحت العرش، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون فيه إلى يوم القيامة، ولهذا الحديث طرق متعددة.

(أثر آخر عن علي) قال أبو نعيم في (الحلية)[1]: ثنا الحسن بن علي بن

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٦٧ – ٦٨).

الخطاب، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو بكر بن عياش، عن نصير بن سليمان الأحمسي، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت، وأين أنزلت، إن ربي وهب لي قلبًا عقولاً، ولسانًا سؤولا.

(أثر آخر عن علي) : قال الحاكم في (المستدرك)[1]: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد ابن عقبة، ثنا الحسن بن علي بن عفان ، ثنا محمد بن عبيد الطنافسي، ثنا بسام بن عبدالرحمن الصيرفي ، ثنا أبو الطفيل رضي الله عنه قال: رأيت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قام على المنبر فقال: سلوني قبل أن لا تسألوني ، ولن تسألوا بعدي مثلي، قال : فقام ابن الكوا فقال: يا أمير المؤمنين، ما الذاريات ذروًا ؟ قال : الرياح ، قال: فما الحاملات وقراً؟ قال : السحاب ، قال : فما الجاريات يسراً؟ قال: السفن، قال : فما المقسمات أمراً؟ قال : الملائكة ، قال : فمن الذين ﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا

(١) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣٨٣) برقم [٣٣٤٢].

ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾[1] قال: منافقوا قريش، صححه الحاكم، وورد من طرق متعددة في بعضها: لا تسألوني عن آية من كتاب الله تعالى ولا سنة عن رسول الله صلى الله علية وآله وسلم، إلا أنبأتكم بذلك.

(أثر آخر عن علي) : قال الموفق بن قدامة في كتابه (إثبات صفات العلو): أخبرنا محمد، أنبأنا أحمد، حدثنا أبو نعيم، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث، ثنا الفضل بن الحباب الجمحي، ثنا مسدد، ثنا عبدالوارث ابن سعيد، عن محمد بن إسحاق، عن النعمان ابن سعد قال: كنت بالكوفة في دار الإمارة دار علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذ دخل علينا عوف ابن عبدالله فقال: يا أمير المؤمنين، بالباب أربعون رجلاً من اليهود، فقال عليرضي الله عنه: عَلَيَّ بهم، فلما وقفوا بين يديه قالوا له: صف لنا ربك هذا الذي في السماء!! كيف هو؟ وكيف كان؟ ومتى كان؟ وعلى أي شيء هو؟ فاستوى علي رضي الله عنه جالسًا وقال: معشر اليهود، اسمعوا مني ولا تبالوا أن تسألوا أحدًا غيري ... الحديث، وهو في (الحلية)[2] أيضًا.

---

(١) سورة إبراهيم [٢٨-٢٩].

(٢) حلية الأولياء (٦/ ٣).

(أثر آخر عن علي): قال أبو نعيم[1]: ثنا حبيب بن الحسن، ثنا موسى ابن إسحاق (ح) وثنا سليمان بن أحمد، ثنا محمد بن عثمان بن أبى شيبة قال: ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد، وثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحافظ، ثنا محمد بن الحسين الخثعمي، ثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، قالا: ثنا عاصم ابن حميد الخياط، ثنا ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي، عن عبدالرحمن بن جندب عن كميل بن زياد قال: أخذ علي بن أبي طالب رضي الله عنه بيدي فأخرجني إلى ناحية الجبان، فلما أصحرنا، جلس ثم تنفس ثم قال: يا كميل ابن زياد، القلوب أوعية، فخيرها أوعاها، احفظ ما أقول لك: الناس ثلاثة؛ فعالم رباني، ومتعلم عَلَى سبيل النجاة، وهمج رعاع، أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق، العلم خير من المال، العلم يحرسك، وأنت تحرس المال، العلم يزكوا عَلَى العمل، والمال تنقصه النفقة، ومحبة العالم دين يدان بها؛ العلم يكسب العالم الطاعة في حياته، وجميل الأحدوثة بعد موته، وصنيعة المال تزول بزواله؛ مات خُزَّان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٧٩).

مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة، هاه !! إن هاهنا – وأشار بيده إلى صدره – علمًا لو أصبت له حملة ... إلى آخر الوصية، وهي متداولة شهيرة.

❁ ❁ ❁

شهادة ابنه الحسن عليه السلام:

قال أبو نعيم[1]: ثنا أبو بحر محمد بن الحسن، ثنا محمد بن سليمان بن الحارث، ثنا عبيدالله بن موسى، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبى إسحاق، عن هبيرة بن مريم، أن الحسن بن علي عليهما السلام، قام وخطب الناس وقال: لقد فارقكم رجل بالأمس لم يسبقه الأولون، ولا يدركه الآخرون بعلم.

❁ ❁ ❁

شهادة سعيد بن المسيب:

قال الدولابي في (الكنى والأسماء)[2]: ثنا محمد بن معاوية، عن سعيد بن صالح وسعيد بن عنبسة قالا: حدثنا عباد بن العوام أبو سهل، عن داوود، عن سعيد بن المسيب قال: ما كان أحد بعد رسول الله صلى الله

(١) حلية الأولياء (١/ ٦٥).

(٢) الكنى والأسماء (١/ ١٩٧) والدولابي هو الحافظ، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الرازي الوراق المتوفى سنة ٣١٠هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٥٩).

عليه وآله وسلم أعلم من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.[1]

(أثر آخر عن ابن المسيب): قال ابن أبي خيثمة: أخبرنا إبراهيم بن بشار، حدثنا سفيان بن عيينة، ثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: ما كان أحد من الناس يقول: سلوني، غير علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

شهادة عطاء:

قال ابن أبى خيثمة: أخبرنا يحيى بن معين قال: حدثنا عبيدة بن سليمان عن عبدالملك بن أبى سليمان قال: قلت لعطاء: أكان في أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحد أعلم من علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟ قال: لا والله ما أعلمه.

❁ ❁ ❁

شهادة الحسن البصري:

ذكر ابن عبدالبر[2] أنه سئل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: كان على رضي الله عنه والله سهمًا صائبًا من مرامي الله على العدو،

---

(١) انظر أسد الغابة (٤/ ١٠٠).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣٢).

ورباني هذه الأمة، وذا فضلها وسابقتها، وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن بالنؤمة عن أمر الله، ولا بالملومة في دين الله، ولا بالسروقة لمال الله، أعطى القرآن عزائمه، ففاز منه برياض مونقة.

شهادة مغيرة بن مقسم[1]:

قال ابن عبدالبر[2]: حدثنا خلف بن قاسم، ثنا أبو الميمون عبدالرحمن بن عمر بن راشد، ثنا أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي، ثنا عمرو بن حفص بن غياث، حدثني أبي، عن إسماعيل بن أبي خالد قال: إن المغيرة حلف بالله ما أخطأ علي في قضاء قضى به قط .



---

(١) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٤٣): "مغيرة بن مقسم، الحافظ أبو هشام الضبي مولاهم، الكوفي الأعمى، ولد أعمى، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النخعي، وكان عثمانيًا عجبًا في الذكاء، يحمل على عليٍّ رضي الله عنه بعض الحمل" .

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٢٩) وعقبه بقول الشعبي : لقد أفرط.

والحقَّ أنَّ الإمام علي بن أبي طالب لم يُخطئ في القضاء قط كما قال المغيرة بن مقسم؛ وذلك بفضل دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم له.

(**أثر آخر عنه**) قال الحسن بن علي الحلواني في (كتاب المعرفة): حدثني يحيى بن آدم قال: ثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال: ليس أحد منهم أقوى قولًا في الفرائض من علي، قال: وكان المغيرة صاحب الفرائض.[1]

❁ ❁ ❁

شهادة ضرار بن حمزة:

قال الطبراني: ثنا محمد بن زكريا الغلابي، ثنا العباس بن بكار الضبي، ثنا عبدالواحد بن أبى عمرو الأسدي، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبى صالح قال: دخل ضرار بن حمزة الكناني على معاوية فقال له: صف لي عليًا، قال: أو تعفيني؟ قال: لا أعفيك، قال: أما إذ لا بد، فإنه كان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلا، ويحكم عدلا، يتفجر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواحيه . . . وذكر بقيته، أخرجه أبو نعيم في (الحلية)[2] عن الطبراني، وأخرجه ابن عبدالبر[3] من وجه آخر، فقال: حدثنا عبدالله بن محمد بن يوسف، ثنا يحيى بن مالك بن عائد، ثنا أبو

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣٠).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٨٤).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٣١).

الحسن محمد بن محمد بن سلمة البغدادي بمصر قال: ثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد، قال: أخبرنا العكلي عن الحرمازي رجل من همدان قال: قال معاوية لضرار: فذكر القصة.

والآثار بهذا كثيرة، ويغني عنها ما هو متداول من حِكَمِهِ العجيبة، ومعارفه الغريبة، التي لم ينقل مثلها عن غيره، بحيث من وقف عليها رأى العجب العجاب، وجزم بأنه البحر العباب، وذلك أعظم دليل على صدق هذا الخبر، وأنه باب مدينة علم النبي عليه الصلاة والسلام.

فصل

وإذ قد فرغنا من الكلام على صحة هذا الحديث، وبيَّنا وجوه ذلك ودلائله، وأوضحنا طرقه ومسالكه، فلنتفرغ لإبطال كلام الطاعنين فيه، وإفساد ما تعلقوا به في رده فنقول:

قال الخطيب في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد من (تاريخ بغداد)[1]: أخبرنا الجوهري، أخبرنا محمد بن العباس، ثنا محمد بن القاسم الكوكبي، ثنا إبراهيم بن الجنيد قال: سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن إسماعيل، فقال: كذاب يحدث أيضًا بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" وهذا كذب ليس له أصل، وقال: أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن نعيم الضبي قال: سمعت أحمد بن محمد العنزي يقول: سمعت يحيى بن أحمد بن زياد يقول: سألت يحيى بن معين عن حديث أبى معاوية عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما "أنا مدينة العلم" فأنكره جدًا، ثم قال الخطيب:

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٠٣).

أخبرنا البرقاني، حدثنا يعقرب بن موسى الأردبيلي، ثنا أحمد بن طاهر النجم، ثنا سعيد بن عمرو قال: قال أبو زرعة: حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما "أنا مدينة العلم وعلي بابها" كم من خَلقٍ افتضحوا به!! ثم قال لي أبو زرعة: آتينا شيخًا ببغداد يقال له: عمر بن إسماعيل بن مجالد، فأخرج الينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس، فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث، فقلت له: ولا كل هذا بمرة، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال: قل له: يا عدو الله، إنما كتبت أنت عن أبى معاوية ببغداد، فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد؟!!

وقال الخطيب[1] في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه بعد أن أسند الحديث من طريق محمد بن عبدالله، أبى جعفر الحضرمي عنه بسنده، قال: أبو جعفر: لم يرو هذا الحديث عن أبى معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه. اهـ

وأورده ابن الجوزي في (الموضوعات) من أكثر طرقه ثم قال: لا

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٠٣).

يصح ولا أصل له.

قال الدارقطني: حديث على رضي الله عنه رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي، فلم يسنده وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي، والرومي لا يجوز الاحتجاج به، وكذا عبدالحميد، ومحمد بن قيس مجهول، وطريق الحسن عن علي رضي الله عنهما فيه مجاهيل، وجعفر البغدادي متهم بسرقة هذا الحديث، ورجاء أيضًا، وعمر بن إسماعيل وأبو الصلت كذابان، وأبو الصلت هو الذي وضعه على أبى معاوية، وسرقه منه جماعة، وأحمد ابن سلمة يحدث عن الثقات بالأباطيل، وسعيد بن عقبة مجهول غير ثقة، والعدوى وضَّاع، وإسماعيل بن محمد بن يوسف لا يجوز الاحتجاج به يسرق ويقلب، والحسن بن عثمان يضع، والمكتب وابن طاهر كذابان.

قال ابن عدي[1]: الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت، ومن حدث به سرقه منه، وإن قلب إسناده. وسئل أحمد ابن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبح الله أبا الصلت. اهـ

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤١٢) بتصرف يسير.

ولما صححه الحاكم في (المستدرك)[1] وقال: أبو الصلت ثقة مـأمون، تعقبه الذهبي في (التلخيص)[2] فقال: بل موضوع قال: وأبـو الصـلت ثقـة، قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون. اهـ

وأورد الحديث في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من (الميزان)[3] وقال: هذا موضوع، وفي ترجمة سعيد بن عقبة[4] واتهـم بـه الـراوي عنـه أحمـد بـن حفص السعدي.

وكـذا فعـل ابـن طـاهر الـمقدسي والنـواوي ، وقـد تقـدم أنَّ عبدالسلام بن صالح قال فيـه : السـاجي يـحدث بمنـاكير هـو عنـدهم ضعيف وقال النسائي: ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : لم يكن بصدوق وهـو ضعيف وقال ابن عدي: له أحاديث منـاكير في فضـل أهـل البيـت، وهـو المتهم بها ، وقال الدارقطني: كان رافضيًا خبيثًا ، وكذا قال العقيلي وزاد

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٣٧).

(٢) التلخيص (٣/ ١٢٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ١٤٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٢٢).

أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وقال ذاك الشامي الفضولي[1] صاحب (أسنى المطالب): حديث "أنا مدينة العلم وعلي بابها" قال الترمذي: إنه منكر، وكذا قال البخاري، وقال: إنه ليس له وجه صحيح، وقال ابن معين: إنه كذب لا أصل له، وأورده ابن الجوزي في الموضوع، ووافقه الذهبي وغيره، قال: وهذا الحديث قد ولع العلماء به، وذكره من دون بيان رتبته خطأ، وذلك لا ينبغي ذكره في كتب العلم، لا سيما مثل ابن حجر الهيثمي ذكر ذلك في الصواعق، والزواجر وهو غير جيد من مثله [2].

فصل

إذا عرفت هذا فكلامنا مع طائفتين: طائفة المجرِّحين لعبدالسلام ابن صالح، وطائفة المتكلمين في الحديث.

أما الطائفة الأولى، فإنهم جرحوا عبدالسلام بأمرين: أحدهما التشيع، وثانيها كونه منكر الحديث، وهذا الجرح مردود من وجوه.

---

(١) يقصد به الشيخ محمد بن درويش البيروتي، الشهير بالحوت،

(٢) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (٧٢-٧٣).

الوجه الأول: إن الجرح بالتشيع، وَرَدُّ الحديث بـه، باطـل عقـلا ونقـلا، أما الأول فإن مدار صـحة الحـديث عـلى أمـرين لا ثالـث لهـما، وهمـا بالضـبط والعدالة، فمن اتصف بهما وجب أن يكون خبره مقبولا، وحديثه صـحيحًا؛ لأن بالضبط يؤمن الخطأ والخلل، وبالعدالة يؤمن الكذب والاختلاق، والضبط هـو أن يكون الراوي حافظا متيقظا غير مغفل ولا متهور، حتى لا يحدِّث مـن حفظـه المخْتَل، فَيَهِم، ولا من كتابه الذي تطرق إليه الخلل، وهو لا يشعر.

وأما العدالة فالمراد بها في الحقيقة هو صدق الراوي، وتجنبه للكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصـة، لا لمطلـق الكـذب، ولا لغيره من المعاصي؛ لأن العدالة تتجزأ فيكون الرجل عدلاً في شيء، غير عدل في غيره، والمطلوب لصحة الحديث، إنما هـو عدالتـه فيـه، وأمانتـه في نقله، إلا أنه لما كان هذا القدر لا يتحقـق في العمـوم، ولا يمكـن انضـباطه ومعرفتـه، إلا بملازمـة التقـوى، واجتنـاب سـائر المعـاصي، اضـطروا إلى اشتراط العدالة الكاملة التي عرفوها بأنها ملكة تحمل على ملازمـة التقـوى واجتناب الأعمال السيئة، وخوارم المروءة، على خلاف في اشتراط الأخـير، ثم أبحر بهم هذا التوسع إلى توسع آخر، فصاروا يدخلون تحت كل من هـذه

القيود، ما ليس منها كالتفرد، والركض على البرذون، وكثرة الكلام، والبول قائما، وبيع الزيبق، وتولية أموال الأيتام، والقراءة بالألحان، وسماع آلة الطرب المختلف فيها، والتزي بزي الجند، وخدمة الملوك، وأخذ الأجرة على السماع، والاشتغال بالرأي وعلم الكلام والتصوف، ومصاحبة الواقفة، ورواية الأحاديث المختلفة لهوى المجرِّح، أو موافقة المخالف له في بعض الفروع، والتطفيل، وإبدال صيغ الأجازة بصيغ الأخبار، والبدعة والخلاف في المعتقد كالإرجاء، والقدر، والنصب، والتشيع، وغيرها من النحل،[1]

(١) قال الخطيب في الكفاية في علم الرواية (١١١): وقد قال كثير من الناس يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات، نحو التبذل والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائما، والانبساط إلى الخرق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ويوجب رد الشهادة.

والذي عندنا في هذا الباب رد خبر فاعلى المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه، فإن غلب على ظنه، من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة، أنه مطبوع على فعل ذلك والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والتنزه عنه، قُبِل خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها، وجب عليه ترك العمل بخبره، ورد شهادته.

وهذا التوسع كاد ينسد معه باب العدالة وينعدم به مقبول الرواية، خصوصًا بالنسبة للشرط الأخير، فإن غالب ما جاء بعد الصحابة من رواة السنة والجماعة وحملت الشريعة في الصدر الأول والثاني والثالث كانوا من هذا القبيل فلم يسلم من التعلق بأذيال نحلة من هذه النحل منهم إلا القليل، غير أنهم كانوا متفاوتين فيها بالتوسط والتغالي والإفراط والاعتدال، فمن كان غاليًا في نحلته داعياً إليها عُرف بها واشتهر، ومن كان متوسطا غير داعية لم يشتهر، فإذا جرح كل هؤلاء، وردت رواياتهم، ذهبت جملة الآثار النبوية، وكاد ينعدم معها المقبول بالكلية، كما قال ابن جرير في جزء جمعه للذب عن عكرمة مولى ابن عباس: لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الردية، ثبت عليه ما ادعى فيه، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك؛ للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه. اهـ

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي من (الميزان)[1]: هو شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته، وقد وثقه أحمد ابن

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١١٨).

حنبل وابن معين وأبو حاتم، وأورده ابن عدي وقال: كان غاليًا في التشيع، وقال السعدي: زائغ مجاهر، فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلا مَنْ هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين مع الدين والورع والصدق فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. انتهى كلام الذهبي.

وإيضاح المقام، أنَّ رد الخبر إنما هو لكونه كذباً في حد ذاته، لا لشيء آخر مضاف إلى الكذب، كما أن قبوله إنما هو لصدقه في حد ذاته، لا لشيء آخر مضاف إلى الصدق، فلو حدث الثقة السني بالكذب فهو مردود عليه، واتصافه بالعدالة والسنية، لا يصيِّر كذبه صدقا، كما إنَّ الكذاب المبتدع إذا حدث بالصدق فخبره مقبول، واتصافه بالكذب والبدعة لا يُصيِّر صدقه كذبا، بل ذلك مُحال عقلا، إلا أنه لما كان الوقوف على الحقيقة فيهما متعذرا في الغالب وجب الاكتفاء فيهما بالظن، وهو يحصل باتصاف الراوي بالصدق أو اتصافه بالكذب، فمن اتصف بالصدق حتى عرف به، حصل الظن بصدق خبره، ومن اتصف بالكذب وتكرر منه حصل الظن بكذب

خبره، ولما كان الباعث على اجتناب الكذب، هو خوف الله تعالى، بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، كان ذلك الظن لا يحصل غالبا إلا بمن هذه صفته؛ لأن من ليس له خوف يحجزه عن المحارم، قد يجترئ على الكذب في الحديث كما اجترئ على غيره، فلا يحصل ظن الصدق بخبره، وإن كان هو في نفسه لا يجترئ على خصوص الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلذلك اشترطت العدالة التي هي ملازمة التقوى الحاجزة بين المرء وبين سائر المخالفات، ولما كان الكذب قد يحصل عن وهم وخطأ، كما يحصل عن قصد وتعمد، أضيف إلى العدالة الضبط؛ ليحصل به ظن انتفاء الكذب عن وهم وخطأ، كما حصل بها ظن انتفائه عن قصد وتعمد.

أما اعتقاد الراوي أن الأعمال غير داخلة في مُسمَّى الإيمان، أو أن الأمور لا تجري بقدر من الله تعالى، أو أن عليًا أفضل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وأحق بالخلافة منهما، أو أنه إمام جَور وظلم، أو غير ذلك من المعتقدات، فلا يحصل بشيء منها ظن صدق في الخبر، ولا عدمه، فاشتراط نفيها في قبول الخبر ظاهر البطلان.

فإن قيل: إنما اشترط ذلك لأنَّ الراوي صار بها فاسقا، وقد دللت

على أن الفاسق لا يحصل ظن الصدق بخبره، قلنا: وهـذا أيضًـا باطـل؛ لأن الفسق هو الخروج عن أوامر الله تعالى، بمخالفة حدوده، وانتهـاك محارمـه، والمبتدع لم يخالف حد الله ولا خرج عن أمره في معتقده، حتى يكون فاسـقا، بل ما حمله على التعلق بمعتقده إلا امتثال أمر الله، وطلب مرضاته، باعتقـاد ما هو الحق في نظره أو اجتهاده، وإن كان مخطئا في ذلك؛ لأنه بخطئه يكـون ضالا لا فاسقا، وفرق بين المقامين، وعـلى تسـليم تسـميته فاسـقا وأن هـذا اصطلاح لأهل السنة في تسمية مَنْ خالفهم، فليست مادة فسق هي الموجبـة لرد الخبر، حتى تصف بذلك كل من سُمِّي بلفظ مشتق من مادتهـا، بـل ولا معناها الذي هو الخروج عن أَمر الله، هو الموجب لذلك أيضًا في حـد ذاتـه؛ لأنه غير منحصر في الكذب، ولا الكذب من لوازمـه، فقـد يكـون الرجـل زانيًا، ولا يكون كاذبا، وإنما الموجب لرد الخبر، هـو الإقـدام عـلى ارتكـاب المحرم، الذي لا يؤمن معه الإقدام على الكذب؛ لأنه من جملـة المحرمـات، فمن ليس له خوف يحجزه عن شرب الخمر، وأكل مال الغير مـثلا، كـذلك لا يحجزه عن الكذب عن رسـول الله صـلى الله عليـه وآلـه وسـلم، ولـيس المبتدع الذي سُمِّي فاسقا بهذه المثابة؛ لأنه ما أقدم عـلى محـرم في نظـره، ولا

اجترئ بالبدعة على مخالفة في نظره، حتى يخشى أن يتسرب من جرأته على الكذب في الحديث، بل في المبتدعة من يعتقد أن ارتكاب الكبيرة كفر، وأنَّ صاحبها مخلد في النار، مما صار به مبتدعا فاسقا، فحكمتم برد خبره من أجل هذا الفسق، الذي هو أعلى ما يطلب في إثبات الخبر، كما أن في غيرهم من طوائف المبتدعة من بلغ الغاية القصوى في الدين والورع والخشية والتقوى، فتسمية بدعتهم فسقا، يُردُّ به الخبر ينافي ما أصَّلتُمُوه من قبول خبر مَنْ وجدت فيه هذه الصفات، ويقتضي مساواتهم بالمنهمكين في المعاصي وارتكاب المخالفات؛ لأن اسم الفسق الذي هو علة رد الخبر، شامل لجميعهم، فكما يرد خبر يزيد بن معاوية، والحجاج الثقفي، أبى نواس، كذلك يُردُّ خبر عكرمة مولى ابن عباس، وجابر بن زيد، والأعمش، وعبدالرزاق، وقتادة، ووكيع بن الجراح، فهؤلاء بسوء رأيهم، وفساد معتقدهم، وأولئك بفجورهم ومخالفتهم، وهذا في غاية البطلان.

فإن قيل: إنما سميناهم فسَّاقا؛ لخروجهم عن أمر الله، بمخالفة نصوص الشريعة وأدلتها القاطعة، وذلك يدل على تهاونهم الذي لا يؤمن معه الاجتراء على الكذب.

قلنا: لا يخلو ردهم لتلك النصوص، أن يكون عن إنكار صدقها وعدم الإذعان لها مع اعترافهم بثبوتها، أو ذلك إنما هو لعدم ثبوتها، أو لتأويلها وصرفها عن ظاهرها، فإن كان الأول، فمرتكبه كافر لا فاسق، ولا كلام لنا مع الكافر، وإن كان الثاني، فهم غير مختصين به، بل جميع الأمة حالهم مع النصوص كذلك، فما من إمام إلا وقد خالف الكثير منها بتأويل رأى معه جواز تلك المخالفة كما قال القرافي في (التنقيح): لا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أدلة كثيرة، ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفتها. اهـ

فإن كان مناط الحكم بالفسق، هو مخالفة النصوص بتأويل، وجب أن يطرد هذا الحكم كلما وجدت المخالفة، فيحكم بفسق جميع الأئمة، وهذا باطل، فالحكم بفسقهم أيضًا باطل، وإن كان المناط هو مخالفتهم لما تعتقدون أنه الحق، وإن كانوا في ذلك متأولين، فهذا أبطل؛ لأنه تحكم لا دليل عليه، ولأنَّ لهم أيضًا مثل ذلك.

فإن قيل : إنما أخرجنا أئمة السنة ؛ لصحة تأويلهم وفساد تأويل المبتدعة.

قلنا: هذا لا يجدي نفعا من وجهين: أما الأول: فلأنهم يدعون مثل هذا ويزعمون أنَّ تأويلهم هو الصحيح، ويبدون لذلك براهين وأدلة، وأن تأويلكم هو الفاسد. وأما الثاني: فلأنكم قد صرحتم ببطلان كثير من تأويلات أهل السنة، وأقمتم على فسادها الحجج والبراهين، فالشافعية أبطلوا كثيرًا من تأويلات مخالفيهم، والحنفية كذلك، وهكذا فعل كل فريق من أهل السنة مع مخالفة منهم بما أسفر عن مخالفة الكل ما ليس له تأويل مقبول من النصوص، فاستوى أهل السنة والمبتدعة في ذلك، فإما أن تطلقوا اسم الفسق على الجميع، وإما أن ترفعوه عن الجميع.

فإن قيل: إنما حصل الخلاف بين أهل السنة في الفروع وأمرها قريب، بخلاف ما حصل من المبتدعة، فإنه في الأصول وأمرها عظيم؛ لأن الخطأ فيها مؤدي إلى الكفر.

قلنا: وهذا أيضًا ليس بنافع من وجوه:

أما الأول: فإن الكلام في نفس المخالفة، لا فيما يترتب عليها من حق أو باطل، والمخالفة في حد ذاتها واحدة بالنسبة إلى عدم امتثال الآمر بها، فلا تختلف سواء كانت في الفروع أو في الأصول، فالراد لحديث في

النكاح والطلاق، كالراد لحديث في الأسماء والصفات، والجاحد لآية في التوحيد، كالجاحد لآية في الطهارة، إذ المخبر بهما واحد،والآمر بهما واحد، والكل من عند الله.

وأما الثاني: فإنكم قد بدَّعتم أيضًا بالمخالفة في الفروع، وحكمتم بذلك على منكر المسح على الخفين، حتى نقلتم مسائله من كتب الفقه إلى دواوين الأصول، وما ذلك إلا لمجرد المخالفة.

وأما الثالث: فإنكم قد اختلفتم أيضًا في مسائل الأصول، وخالفتم من آيات الصفات وأحاديثها كل ما يوافق رأيكم، وأوَّلتُموها بأضعف التأويلات، وحملتموها على أبعد المحامل، وأبيتم إلا الإيمان بما يقبله عقلكم، لا بما تقتضيه تلك النصوص، وخالفتم السلف الصالح في ذلك، فارتكبتم من المخالفة ما يكون اسم الفسق معه، أولى من غيره من المخالفات، حتى بدَّع بعضكم بعضا، وأطلق كل فريق منكم اسم الضلال على مخالفه، فساويتم المبتدعة في جميع ما رميتموهم به من أنواع المخالفات، فتخصيصكم إياهم باسم الفسق، تحكُّم خارج عن مناهج الدليل، فلم يبق إلا أن التفسيق بالبدعة باطل، وأن رد الرواية بها غير معقول.

فإن قيل : إنما حكمنا برد رواية المبتدعة ؛ لأنا وجدنا الكذب فيهم شائعًا.

وقد حكى ابن لهيعة: أنه سمع شيخًا من الخوارج يقول بعد أن تاب: أن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذوا دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صَيَّرناه حديثا، وكذلك أقر محرز أبو رجاء بعد أن تاب من بدعته، بأنه كان يضع الأحاديث، يُدخِل بها الناس في القدر. وقال علي بن حرب: من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة، فإنهم لا يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي. وقال أشهب: سئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون. وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: لم أر أشهد بالزور من الرافضة. وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا.

وقال الذهبي في (الميزان)[1] لما تكلم على البدعة الكبرى وحصرها في الرفض - على مذهب أهل الشام - قال: فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقًا ولا مأمونا،

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١١٨).

بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا. اهـ

فلما رأينا الكذب فيهم شائعًا، علمنا أن الحامل لهم عليه، هو بدعتهم، فرددنا الحكم إليها، وشرطنا في قبول الرواية نفي البدعة.

قلنا: وهذا باطل أيضًا من وجهين:

أما الأول: فإن الرافضة الذين وصف الذهبي وهم السابُّون للشيخين رضي الله عنهما، غير داخلين فيما نحن بصدده من الكلام على البدعة، الناشئة عن رأي واجتهاد؛ لأنَّ هؤلاء فسقة بتمالؤهم على ارتكاب المحرم من سب الشيخين رضي الله عنهما، وانتقاصهما ونسبة العظائم إليهما، بما لا دليل لهم عليه، ولا مستند لهم فيه، فإن السب والتنقيص من مطلق المؤمنين، ليس عليه دليل فضلا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن ارتكاب المحرم المجمع عليه، لا يدخله اجتهاد، فهذا الضرب فسقة، باجترائهم على المحرمات لا ببدعتهم، ثم هم أيضًا غير موجودين في أسانيد الأخبار المخرجة في دواوين أهل السنة إلا على سبيل القلة والندرة، وإنما الموجود فيها أهل التشيع بغلو أو بلا غلو كما سبق عن الذهبي.

وأما الثاني: فإنا وجدنا الكذب شائعًا أيضًا في أصناف من أهل السنة كالمتعصبين من أهل الجمود في التقليد، وكذا القصَّاص والوعاظ، بل وفيمن هو خير منهم كالزهاد والعباد حتى قال يحيى القطان: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيما يُنسب إلى الخير والزهد.

وأسند الذهبي في ترجمة جعفر المستغفري من (تذكرة الحفاظ)[1] عنه قال: سمعت ابن مندة الحافظ يقول: إذا وجدت في إسناد زاهدا، فاغسل يدك من ذلك الحديث.

وقال ابن الصلاح[2]: أعظم الوضَّاعين ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم، وركونا إليهم. اهـ

وقال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول: لقد أدركت بالمدينة أقواما، لو استسقى بهم القطر لسقوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٣) واسم المستغفري، أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١١٠).

والزهد، وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه تُقَى وورع وصيانة، وإتقان وعلم وفهم، ويعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غدا في القيامة، فأما زهد بلا إتقان ولا معرفة، فلا ينتفع به، وليس هذا بحجة، ولا يحمل عنهم العلم.

وقال معن بن عيسى: سمعت مالكا يقول: كم أخ لي بالمدينة، أرجو دعوته، ولا أجيز شهادته.

ونقل الحافظ في ترجمة زكريا بن يحيى الوقار[1] عن ابن عدي أنه قال في المترجم: كان يُتهم بوضع الأحاديث؛ لأنه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعة. قال: والصالحون قد وُسِموا بهذا أن يرووا أحاديث في فضائل الأعمال موضوعة، ويُتهم جماعة منهم بوضعها. اهـ

وفي ترجمة إبراهيم بن هراسة[2] منه قال ابن حبان: كان من العباد غلب عليه التقشف، فأغضى عن تعاهد الحفظ، حتى صار كأنه يكذب، وأطلق أبو داوود فيه الكذب.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٢١).

وفي ترجـمة أحمد بن عطاء الهجيمي الزاهد[1] منه قال ابـن المـديني: أتيته يوما فجلست إليه فرأيت معه درجا يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلت له: هذا سمعته؟! قال: لا، ولكن اشتريته وفيـه أحاديـث حسـان، أحـدث بهـا هؤلاء؛ ليعملوا بها، وأرغبهم وأقربهم إلى الله، لـيس فيـه حكـم ولا تبـديل سنة، قلت له: أما تخاف الله؟! تقرب العباد إلى الله بالكذب عـلى رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟

وفي ترجـمة بكر بن الأسود الزاهد،[2] قال ابن حبـان: غلـب عليـه التقشـف حتـى غفـل عـن تعاهـد الحـديث؛ فصـار الغالـب عـلى حديثـه المعضلات، وكان يحيى بن كثير يروي عنه ويكذبه.

وفي ترجـمة سليمان بن عمرو النخعي[3]، قال الحاكم: لسـت أشـك في وضعه للحديث على تقشفه، وكثرة عبادته.

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٢١).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٩٧).

وفي ترجمة عبدالله بن أيوب بن أبى علاج[1] متهم بالوضع كذاب مع أنه من كبار الصالحين، قال ابن عدي: كان متعبدا يفتل الشريط والخوص، ويتصدق بما فضل من قوته.

وفي ترجمة على بن أحمد أبى الحسن الهكاري[2] أنه كان من العباد الزهاد، وقال بعض أصحاب الحديث: كان يضع الحديث بأصبهان.

وفي ترجمة معلى بن صبيح الموصلي[3] قال ابن عمار: كان من عباد الموصل وكان يضع الحديث ويكذب.

وأوردوا في الضعفاء غالب الزهاد والعباد، كإبراهيم الخوَّاص، وسلم بن سالم الخواص، وسلم بن ميمون الخواص وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: أكذب الناس القُصَّاص والسؤال.

وقال محمد بن كثير الصغاني: القصاص أكذب الخلق على الله وعلى أنبيائه ورسله.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦١).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٩٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٦/ ٦٤).

وقال أبو الوليد الطيالسي: كنت مع شعبة، فدنا منه شاب فسأله عن حديث فقال: أقاص أنت؟ قال: نعم، قال: اذهب فإنا لا نحدِّث القُصَّاص، فقلت له: يا أبا بسطام لماذا؟ فقال: يأخذون الحديث منا شبرا، فيجعلونه ذراعًا، وقال أيوب: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القُصَّاص.

وقال ابن قتيبة في (اختلاف الحديث)[1]: الحديث يدخله الفساد من وجوه ثلاثة:

١- الزنادقة واحتيالهم للإسلام بدس الأحاديث المستبشعة والمستحيلة...

٢- والقصاص فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم، ويستدِرُّون ما عندهم بالمناكير وغرائب الأحاديث، ومن شأن العوام ملازمة القصاص، ما دام يأتي بالعجائب الخارجة عن فطر العقول.......

(١) تأويل مختلف الحديث (٢٧٩) وإليك الوجه الثالث الذي لم يذكره المؤلف، قال ابن قتيبة: وأما الوجه الثالث الذي يقع فيه فساد الحديث، فأخبار متقادمة كان الناس في الجاهلية يروونها، تشبه أحاديث الخرافة، كقولهم: إن الضب كان يهوديا عاقا فمسخه الله تعالى ضبا، ولذلك قال الناس: (أعق من ضب) ولم تقل العرب: أعق من ضب لهذه العلة، وإنما قالوا ذلك؛ لأنه يأكل حسوله – الحسول ولد الضب حين يخرج من بيضته- إذا جاع.

وقال ابن الجوزي في (الموضوعات): معظم البلاء في وضع الحديث إنما يجري من القصَّاص؛ لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق، والصحيح فيها يقل.

ويحكي عن أبى عبدالله النهاوندي أنه قال: قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التي تحدث بها في الرقاق، قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة، قال: وكان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا، ويتقوت الباقلاء صرفا، غلقت الأسواق ببغداد يوم موته فحسَّن له الشيطان هذا الفعل القبيح.

وسئل عبدالجبار بن محمد عن أبى داوود النخعي فقال: كان أطول الناس قيامًا بليل، وأكثرهم صيامًا بنهار، وكان يضع الحديث وضعًا.

وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلب أهل زمانه في السنة، وأذبهم عنها وكان مع هذا يضع الحديث.

وقال ابن عدي[1]: سمعت أبا بدر أحمد بن خالد يقول: كان وهب ابن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحدًا، قال أبو عروبة: وكان يكذب كذبًا فاحشًا.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٦٩ – ٧٠).

وقد نص السلف على أن القصص بدعة، وأن التزهد والتقشف الخارج عن السنة بدعة أيضًا، فكان مقتضى هذا أن تُرَد رواية كل زاهد ومذكر، ويعلق ذلك بزهده وتذكيره؛ لأنه وجد فيهم الكذب شائعًا، ووصفوا بالبدعة كما هو حال الآخرين.

فإن قيل: لم يصدر الكذب إلا من جهلة الزهاد ومن لا تقوى عنده من القُصَّاص والوعاظ.

قلنا: وكذلك المبتدعة فإنا لم نجد الكذب شائعًا إلا في فسقتهم، ومن لا يخشى الله منهم، أما أهل الدين والتقوى، فوجدناهم في نهاية الصدق، وغاية التحرز من الكذب، ووجدنا أصولهم كأصولنا في أن من كذب فهو مجروح مردود الشهادة والرواية، حتى الخطابية الذين قال فيهم الشافعي[1]: أقبل شهادة أهل الأهواء كلهم، إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، كان هذا مذهبهم فكانوا يرون أن الكذاب مجروح خارج عن المذهب، فإذا سمع بعضهم بعضا قال: شيئاً عرف أنه ممن لا يجيز الكذب فاعتمد قوله لذلك، وشهد بشهادته فلا يكون شهد بالزور لمعرفته

(١) مقدمة ابن الصلاح (١٢٦).

أنه محق وأنه لا يكذب، وكتب رجالهم شاهدة بذلك كرجال الشيعة للنجاشي، وأبي الحسن بن بابويه، وابن أبي طي، وعلي بن فضال، والكشي، وعلى بن الحكم، وابن عقدة، والليثي، والمازندراني، والطوسي، وغيرهم، فإن فيها جرحا كجرح أهل السنة، وتعديلا كتعديلهم، وقد شهد أهل الجرح والتعديل قاطبة بوجود الصدق في المبتدعة، كما سنذكر بعض نصوصهم بذلك وكما سبق عن الذهبي من قوله: إن التشيع كان شائعًا في التابعين وتابعيهم، مع الدين والورع والصدق، فاستوى الحال وانقطع المقال.

فصل

وأما النقل: فقد ذهب جماعة من أهل الحديث والمتكلمين إلى أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفارا أو فساقا بالتأويل، كما حكاه الخطيب في (الكفاية)[1] وذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن أبي ليلى والثوري وجماعة إلى قبول رواية الفاسق ببدعته ما لم يستحل الكذب، ونسبه الحاكم في (المدخل) والخطيب في (الكفاية) إلى الجمهور وصححه الرازي استدل له في (المحصول) ورجحه ابن دقيق العيد وغيره

---

(١) الكفاية في علم الرواية (١٢١).

من المحققين، وقوَّاه جماعة بما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمر عمل التابعين على ذلك فصار كما قال الخطيب كالإجماع منهم.

قال السخاوي: وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب. اهـ

بل حكى ابن حبان: الإجماع على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية، إلى بدعته فقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من (ثقاته)[1]: ليس بين أهل الحديث خلاف، أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها، أنَّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعى إليها، سقط الاحتجاج بخبره. اهـ

لكن اقتصر ابن الصلاح[2] على عزو هذا المذهب إلى الكثير أو الأكثر فقال بعد حكاية الخلاف: وقال قوم: تُقبل روايته ما لم يكن داعية، ولا يقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وهو

(١) الثقات (٦/ ١٤٠- ١٤١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١٢٦).

أعدل المذاهب وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث ، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول. اهـ

وسبقه إلى ذلك الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة)[1] وتبعه كل من اختصر كتابه، وقد قال الإمام الشافعي في (الأم)[2]: ذهب الناس في تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تباينا شديدا، واستحل بعضهم من بعض مما تطول حكايته، وكان ذلك متقادما منه ما كان في عهد السلف وإلى اليوم، فلم نعلم من سلف الأئمة من يُقتدى به، ولا من بعدهم من التابعين، رد شهادة أحد بتأويل، وإن خطأه وضلله ورآه استحلَّ ما حرَّم الله عليه، فلا نرد شهادة أحدٍ بشيء من التأويل كان له وجه يحتمل، وإن بلغ فيه استحلال المال والدم. اهـ

وقال أيضًا: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية؛ لأنهم يرون شهادة الزور لموافقيهم، وكذا قال أبو يوسف القاضي: أجيز شهادة

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (٥٦).

(٢) الأم (٦/ ٢٠٥).

أصحاب الأهواء، أهل الصدق منهم إلا الخطابية، والقدرية الذين يقولون: لا يعلم الله الشيء حتى يكون، رواه الخطيب في (الكفاية).[1]

وقال أبو بكر الرازي في (الإحكام): ويقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر، وهو مَنْ كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب، وهم أهل الأهواء، فإنَّ شهادتهم مقبولة، وعلى ذلك جرى أمر السلف في قبول أخبار أهل الأهواء في رواية الأحاديث وشهاداتهم، ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعاً من قبول شهادتهم. اهـ

وقال الحازمي في (شروط الأئمة الخمسة) لما تكلم على العدالة: ومنها أن يكون مجانبا للأهواء، تاركا للبدع، فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية. اهـ

وقال العز بن عبدالسلام في (القواعد الكبرى): لا تُرد شهادة أهل الأهواء؛ لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة أو أولى، فإنَّ من يعتقد أنه مخلد في النار على شهادة الزور، أبعد في الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك، فكانت الثقة بشهادته وخبره أكمل من الثقة بمن لا

(١) الكفاية (١٢٦)

يعتقد ذلك، ومدار قبول الشهادة والرواية على التحقق بالصدق، وذلك متحقق في أهل الأهواء، تحققه في أهل السنة، والأصح أنهم لا يكفرون ببدعتهم؛ ولذلك تقبل شهادة الحنفي إذا حددناه في شرب النبيذ؛ لأن الثقة بقوله لا تنخرم بشربه؛ لاعتقاده إباحته، وإنما ردت شهادة الخطابية ؛ لأنهم يشهدون بناء على إخبار بعضهم بعضاً، فلا تحصل الثقة بشهادتهم؛ لاحتمال بنائها على ما ذكرناه.

وقال ابن دقيق العيد: الذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية، إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب إلا بإنكار قطعي من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والتقوى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي حيث يقبل شهادة أهل الأهواء. اهـ

قال الحافظ في (شرح النخبة)[1]: التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدَّعي أن مُخَالِفَتَهَا مبتدعة، وقد تبالغ فتكفرها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أنَّ الذي تُرَدُّ روايته، من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة،

(١) نخبة الفكر (٢٣٠).

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله أصلا. اهـ

وقال في ترجمة أبان بن تغلب من (التهذيب)[1]: التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان رضي الله عنهما، وأن عليًا رضي الله عنه كان مصيبًا في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين رضي الله عنهما وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليًا رضي الله عنه أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا دينًا صادقًا مجتهدًا، فلا ترد روايته بهذا، لا سيما أن كان غير داعية. اهـ

وقال في (مقدمة الفتح)[2]: والمفسق ببدعته كالخوارج والروافض الذين لا يغلون، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافا ظاهرًا لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ، اختلف أهل السنة في قبول من هذا سبيله، إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٨١).

(٢) مقدمة فتح الباري (٣٨٥).

مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرًا، فلا تقبل، وإن لم تشتمل، فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع، سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه، وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدَّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة، على مصلحة إهانته، وإطفاء بدعته اهـ.

وقال أيضًا في ترجمة خالد بن مخلد القطواني من (المقدمة)[1]: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه. اهـ

وقال الذهبي في ترجمة علي بن المديني من (الميزان)[2]: ما كل أحد فيه بدعه، أو له هفوة أو ذنوب، يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ. اهـ

وقال الأمير الصنعاني في "إرشاد النقاد"[3]: اعلم أن هذه القوادح المذهبية والابتداعات الاعتقادية، ينبغي للناظر أن لا يلتفت إليها، ولا يعرَّج في القدح عليها، وقد اختار الحافظ، وحكاه عن الجماهير غيره، أن الابتداع بمفسق لا يقدح به في الراوي، إلا أن يكون داعية، وهذه مسألة قبول فساق التأويل وكفار التأويل، وقد نقل في العواصم إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق، ومثله في كفار التأويل من أربع

(١) مقدمة فتح الباري (٤٠٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/ ١٧٠).

(٣) إرشاد النقاد (١٢٧) بتصرف يسير.

طرق، وإذا رأيت أئمة الجرح والتعديل يقولون: "فلان ثقة حجة، إلا أنه قدري، أو يرى الإرجاء، أو يقول بخلق القرآن، أو نحو ذلك" أخذت بقولهم ثقة، وعملت به، وطرحت قولهم: "قدري" ولا تقدح به في الرواية، غاية ذلك أنه مبتدع، ولا يضر الثقة بدعته في قبول روايته، لما عرفت من كلام الحافظ، فإنَّ قولهم: ثقة، قد أفاد الأخبار بأنه صدوق، وقولهم: يقول بخلق القرآن مثلا، إخبار بأنه مبتدع، ولا تضرنا بدعته في قبول خبره. اهـ

وقال ابن القيم في "الطرق الحكمية"[1]: الفاسق باعتقاده إذا كان متحفظاً في دينه، فإن شهادته مقبولة، وإن حكمنا بفسقه، كأهل البدع والأهواء، الذين لا نكفرهم كالرافضة، والخوارج، والمعتزلة، ونحوهم، هذا منصوص الأئمة، ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم، وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد ابن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته، وشهادته والصلاة خلفه، هجرًا له وزجرا؛ لينكف ضرر بدعته عن المسلمين، ففي قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه، رضى ببدعته، وإقرار له عليها، وتعريض

(١) الطرق الحكمية (٢٥٣).

لقبولها منه. اهـ

وقال بعده بقليل: إذا غلب على الظن صدق الفاسق، قبلت شهادته، وحكم بها، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق، فلا يجوز رده مطلقًا، بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب، فإن كان صادقًا، قُبِلَ قوله وعمل به، وفسقه عليه، وإن كان كاذبا، رُدَّ خبره، ولم يلتفت إليه، وخبر الفاسق وشهادته لرده مأخذان:

أحدهما: عدم الوثوق به، إذ تحمله قلة مبالاته بدينه، ونقصان وقار الله في قلبه، على تعمد الكذب.

والثاني: هجره على إعلانه بفسقه، ومجاهرته به، فقبول شهادته، إبطال لهذا الغرض المطلوب شرعا، فإذا علم صدق لهجة الفاسق، وأنه من أصدق الناس، فلا وجه لرد شهادته، وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاديا يدله على طريق المدينة، وهو مشرك على دين قومه، ولكن لما وثق بقوله، أمنَّه ودفع إليه راحلته وقبل دلالته.

وقد قال أصبغ بن الفرج: إذا شهد الفاسق عند الحاكم، وجب عليه التوقف في القضية، وقد يُحتج له بقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ

﴿فَتَبَيَّنُوٓا﴾[1] ومدار قبول الشهادة وردها، على غلبة ظن الصدق وعدمه، والصواب المقطوع به أن العدالة تتبعَّض، فيكون الرجل عدلا في شيء، فاسقا في غيره، ومن عرف شروط العدالة، وعرف ما عليه الناس، تبين له الصواب في هذه المسألة. اهـ.

فصل

وما سمعته في مطاوي فحاوي هذه النقول من الخلاف في أصل المسألة، إنما هو في لسان المخالف لا في عمله، وفي مقاله لا في تصرفه، فإنهم مجمعون على توثيق المبتدعة، وقبول روايتهم، والاحتجاج بأخبارهم، لم يخالف في ذلك أحد منهم أصلا، فهذا مالك يتشدد في الرواية عن المبتدعة وينهى عنها، ثم يروي عن جماعة منهم، ويحتج بأحاديثهم، كثور بن زيد الديلي، وثور بن يزيد الشامي، وداوود بن الحصين، وهم خوارج قدرية، وعدي بن ثابت، وهو شيعي، بل قالوا فيه: رافضي، والصلت بن زبيد وهو مرجئ، وغيرهم.

(١) سورة الحجرات [٦].

وقد حكى البرقي في "الطبقات": أنَّ مالكًا سُئل كيف رويت عن داوود بن الحصين، وثور بن زيد، وذكر غيرهما، وكانوا يرمون بالقدر، فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض، أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة، كما قال الشافعي في حق إبراهيم بن أبي يحيى القدري الشيعي، وقيل فيه أيضًا: رافضي لما سئل عن الرواية عنه، لأن يخر إبراهيم من جبل أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث، ولهذا كان يقول: حدثنا الثقة في حديثه، المتهم في دينه، كما كان ابن خزيمة يقول في عبَّاد بن يعقوب أحد رجال البخاري: حدثنا الصادق في روايته، المتهم في دينه، وهذا أحمد ابن حنبل يبالغ في التنفير من الرواية عنهم، والتشديد فيها، حتى كان يمنع ولده عبدالله من الكتابة عمن أجاب في المحنة كما سبق، ثم يروي عن كثير منهم ويحتج لمذهبه بأحاديثهم حتى احتج بغلاتهم كعمران بن حطان، وتلميذه صالح بن سرح، ورشيد الهجري، وجابر الجعفي، وأضرابهم من أهل الغلو، وكم لهم من نظير في مسنده .

وقد روي عن عبدالرزاق ما لعله يبلغ نصف مسنده، وفي عبدالرزاق يقول ابن معين: لو ارتد عبدالرزاق ما تركنا حديثه، كما نقله

الذهبي عن الحاكم في ترجمة ابن رميح من "طبقات الحفاظ"[1] .

وقد سأل عبدالله بن أحمد أباه فقال لـه: لِمَ رويـت عـن أبـى معاويـة الضرير وكان مرجئًا، ولم تروِ عن شبابة بن سوار وكان قدريا، فقال: لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإرجاء، وشبابة كان يـدعو إلى القـدر، وهـذا مـن الإمام أحمد رحمه الله عذر غير مقبول؛ فإنه أكثـر مـن الاحتجـاج بأحاديـث الدعاة الغلاة، كمن سمينا وغيرهم، وهكذا حال الباقين ممن نقل عنه كـلام في منع الرواية عن المبتدعة كشريك فإنّـا وجـدناه يـروي عـن كثـير مـنهم، كالصلت بن بهرام وغيره، على أنـه هـو مـتهم أيضًـا بالقـدر، فهـذا صـنيع المتقدمين، وأما المتأخرون فقد أجمعـوا عـلى صـحة أحاديـث الصـحيحين، وتلقيها بالقبول مع إخراج صاحبيها للمبتدعة، والإكثار من الرواية عنهم.

وقد ذكر الذهبي في ترجمة أبي أحمد الحاكم من "الطبقات" أنه قـال: سمعت أبا الحسن الغازي يقول: سألت البخاري عن أبى غسان فقال: عـما تسأل عنه؟ قلت: شأنه في التشيع، فقال: هو عـلى مـذهب أئمـة أهـل بلـده الكوفيين، ولو رأيتم عبيدالله بن موسى وأبا نعيم وجميع مشـايخنا الكـوفيين

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٠) واسم ابن رميح أحمد بن محمد بن رميح بن عصمة النخعي.

لما سألتمونا عن أبى غسان يعني لشدتهم في التشيع، وقد جمع الحافظ أسماء من روى لهم البخاري منهم، فسمَّى نحو السبعين، وما أراه استوعب.

وأما صحيح مسلم ففيه أكثر من ذلك بكثير حتى قال الحاكم: إن كتابه ملآن من الشيعة، فهذا كما ترى إجماع على قبول رواية المبتدعة كما قال الحافظ في (مقدمة الفتح)[1]: إن جمهور الأئمة أطبقوا على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرّج عنه في الصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما. اهـ

وسبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال في مختصره:إنَّ اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين، يلزم منه تعديل رواتهما. اهـ

ويلزم منه أيضًا قبول رواية المبتدعة، لكنهم خالفوا هذا الفعل بألسنتهم كما قال ابن القيم في (الطرق الحكيمة)[2] عند تقرير رواية المبتدعة وشهادتهم: هذا هو الصواب الذي عليه العمل، وإن أنكره كثير من الفقهاء بألسنتهم. اهـ

---

(١) مقدمة فتح الباري (٣٨٤).

(٢) الطرق الحكمية (٢٥٦).

وقال الأمير الصنعاني في (إرشاد النقاد)[1]: قد يصعب على من يريد درك الحقائق، وتجنب المهاوي والمزالق، معرفة الحق من أقوال أئمة الجرح والتعديل، بعد ابتداع هذه المذاهب، التي طال فيها القال والقيل، وفُرقت كلمة المسلمين، وأنشأت بينهم العداوة والبغضاء، وقدح بعضهم في بعض، وانتهى الأمر إلى الطامة الكبرى من التفسيق والتكفير، فترى عالما يقدح في راوٍ كان يقول بخلق القرآن، أو بقدم القرآن، والقول بالقدر والإرجاء والنصب والتشيع، ثم تراهم يصححون أحاديث جماعة من الرواة قد رموهم بتلك القوادح، ألا ترى أن البخاري أخرج لجماعة رموهم بالقدر، وكذلك مالك ومسلم، وهذا من صنع أئمة الدين، قد يعده الواقف عليه تناقضا، ويراه لما قرروه معارضا، وليس الأمر كذلك، فإنه إذا حقق صنيع القوم، وتتبع طرائقهم وقواعدهم، علم أنهم لا يعتمدون بعد إيمان الراوي إلا على صدق لهجته، وضبط روايته. اهـ

---

(١) إرشاد النقاد (١٢٤ – ١٢٦) باختصار.

فصل

وكذلك ما اشترطوه في قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعيـة، فإنه باطل في نفسه، مخالف لما هم مجمعون في تصرفهم عليه، وأن أغرب ابن حبان فحكى إجماعهم على اشتراطه فقـال: إن الداعيـة إلى البـدع، لا يجـوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا. اهـ

ووافقه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج، وإن تقدم عنه ما يخالفه فـإن هذا ناشئ عن تهور، وعدم تأمل، ويكفي في إبطاله ما تقدم عن جماعـة مـن الأئمة كالثوري وأبي حنيفة، وأبى يوسف، وابـن أبـى لـيلى وآخـرين، مـن قبول رواية المبتدع مطلقًا، سواء كان داعية أو غير داعية، وعـن جماعـة مـن أهل الحديث، والكلام من قبول روايته ولو كان كافرا ببدعته، فكيـف وقـد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابـن حبـان والحـاكم الحاكيـان لهـذا الإجماع بأحاديث الدعاة، كحَرِيز بن عثمان، وعمران بن حطان، وشبابة بـن سوار، وعبدالحميد الحماني وأضرابهـم، بـل قـد فسـروا الدعايـة بـالإعلان والإظهار، وإن لم تحصل دعوة بالفعل؛ لأنه متى أعلن مذهبـه، ونشره بـين الناس، كان الغرض من ذلك الدعاية إليه بتحسينه وترويجه، وحينئـذ فكُـل

مبتدع داعية إلا القليل النادر، فما فائدة هذا الاشتراط؟! ثم هو أيضًا باطل من جهة النظر والدليل؛ فإن الداعية لا يخلو أن يكون دينا ورعا، أو فاسقا فاجرا، فإن كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الإقدام على الكذب، وإن كان الثاني، فخبره مردود؛ لفسقه وفجوره، لا لدعوته، فبطل هذا الشرط من أصله.

فصل

وأما اشتراط كونه روى ما لا يؤيد بدعته، فهو من دسائس النواصب، التي دسُّوها بين أهل الحديث؛ ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ما ورد في فضل علي عليه السلام، وذلك أن جعلوا آية تشيُّع الراوي، وعلامة بدعته، هو روايته فضائل علي عليه السلام، كما ستعرفه، ثم قرروا أن كل ما يرويه المبتدع، مما فيه تأييد لبدعته فهو مردود، ولو كان من الثقات، والذي فيه تأييد التشيع في نظرهم، هو فضل عليٍّ وتفضيله، فينتج من هذا أن لا يصح في فضله حديث، كما صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب، كابن تيمية وأضرابه، ولذلك تراهم عندما يضيق بهم هذا المخرج، ولا يجدون توصلا منه إلى الطعن في حديث

لتـواتره، أو وجـوده في الصـحيحين، يميلـون بـه إلى مسـلك آخـر، وهـو التأويل، وصرف اللفظ عن ظاهره، كما فعـل حريـز بـن عـثمان في حـديث (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)[1] وكما فعل ابن تيمية في أكثر مـا صـح من فضائله بالنسبة إلى اعترافه.

وقد حكى ابن قتيبة - وهو من المتهمـين بالنصـب - لهـذا المـذهب عمن قبله من المتقدمين، كما أنهم يفعلون ضد ذلك بالنسبة لأعدائه، فيقـول الذهبي في حديث: (اللهم اركسهما في الفتنة ركسا، ودعهما في النـار دعـا)[2] أنه من فضائل معاوية، لقول النبي صلى الله عليه وآلـه وسـلم: (اللهـم مـن

(١) رواه البخاري (٤/ ١٦٠٢) برقم [٤١٥٤] ومسلم (٤/ ١٨٧١) بـرقم [٢٤٠٤] ولفظـه: عـن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليـه وآلـه وسـلم خـرج إلى تبـوك واستخلف عليا رضي الله عنه فقال: أتخلفني والنساء ؟ قال: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلـة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٢٦) بـرقم [٣٧٧٢٠] والبـزار في مسـنده (٩/ ٣٠٣) بـرقم [٣٨٥٩] وأبو يعـلى في مسـنده (١٣/ ٤٣٠) بـرقم [٧٤٣٦] والطـبراني في المعجـم الأوسـط (٧/ ١٣٣) برقم [٧٠٨٠] والمعجم الكبير (١١/ ٣٨) برقم [١٠٩٧٠].

سببته أو لعنته، فاجعل ذلك له زكاة ورحمة)[1] وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر النقاد فجعلوا يثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون راويها بفسق التشيع، ثم يردُّون من حديثه ما كان في الفضائل، ويقبلون منه ما سوى ذلك، ولعمري أنها لدسيسة إبليسية، ومكيدة شيطانية، كاد ينسد بها باب الصحيح، من فضل العترة النبوية، لولا حكم النافذ، والله غالب على أمره ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ٣٢﴾[2] وأول من علمته صرَّح بهذا الشرط، وإن كان معمولا به في عصره إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، المعروف بين أهل الجرح والتعديل بالسعدي، وهو أحد شيوخ الترمذي وأبي داوود والنسائي، وكان من غلاة النواصب، بل قالوا: إنه حريزي المذهب، على رأي حريز بن عثمان وطريقته في النصب، وكان حريز المذكور يلعن عليًا رضي الله عنه سبعين مرة في الصباح، وسبعين مرة بالعشي، فقيل له في

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٠٩) برقم [٢٦٠٢] من رواية جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.

(٢) سورة التوبة [٣٢].

ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي. ذكره ابن حبان.[1]

وقال إسماعيل بن عياش: عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة، فجعل يسب عليًا رضي الله عنه ويلعنه، وقيل ليحيى بن صالح: لِمَ لَمْ تكتب عن حريز؟ فقال: "كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين، فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليًا رضي الله عنه سبعين مرة، وأخباره في هذا كثيرة".

وقد ذكر الخطيب في ترجمته من (تاريخ بغداد)[2] والحافظ في ترجمة محمد بن حريز من (اللسان)[3]: أن الحافظ يزيد بن هارون قال: رأيت رب العزة في المنام فقال: يا يزيد لا تكتب عنه؛ فإنه يسب عليًا رضي الله عنه، فالجوزجاني كان على مذهب هذا الخبيث، وطريقته في النصب، وزاد عليه

---

(١) المجروحين (١/ ٢٦٨) ولمزيد معرفة لأخبار حريز بن عثمان انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٧) والتعديل والتجريح (٢/ ٥٤٤) وتهذيب الكمال (٥/ ٥٦٨) والجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩) وضعفاء العقيلي (١/ ٣٢١) والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٩٧) والكاشف (١/ ٣١٩) وميزان الاعتدال (٢/ ٢١٨)..

(٢) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٧).

(٣) لسان الميزان (٥/ ٣٧٣).

بالتعصب في الجرح والتعديل، فكان لا يمر به رجل ممن فيه تشيع إلا جرَّحه وطعن في دينه، وعبَّر عنه بأنه زائغ عن الحق، متنكِّبٌ عن الطريق، مائل عن السبيل، كما نبه عليه الحافظ في (مقدمة اللسان)[1] فقال: ومما لا ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين مَنْ جَرَّحه عداوة، سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبى إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم، بلسان ذلقة، وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يلـيِّنُ مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيدالله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية. اهـ

ولما نقل عنه في (مقدمة الفتح)[2] أنه قال في إسماعيل بن أبان الورَّاق: مائلا عن الحق، قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، تعقب ذلك بقوله: كان الجوزجاني ناصبيا منحرفا عن علي رضي الله عنه، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان رضي الله عنه، والصواب موالاتهما

(١) لسان الميزان (١/ ١٦).

(٢) مقدمة فتح الباري (٣٩٠).

جميعا، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع. اهـ

ونص على ذلك في غير ترجمة منها: ترجمة المنهال بن عمرو.(١)

فهذا الناصبي هو أول من نص على هذه القاعدة، فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل(٢) كما نقله عنه الحافظ في (مقدمة اللسان)(٣): ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس من حديثه، لكنه مخذول في بدعته، مأمون في روايته، فهؤلاء ليس فيهم حيلة، إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف، إلا ما يقوى به بدعتهم، فيتهم بذلك.

فانظر كيف اعترف بأنه صدوق اللهجة، مأمون الرواية، ثم اتهمه مع ذلك بالكذب والخيانة مما هو تناقض محض، وتضارب صريح، ليؤسس بذلك قاعدة التحكم في مرويات المبتدع، الذي يقصد به المتشيع، من قبول ما كان منها في الأحكام وشبهها، ورد ما كان منها في الفضائل، حتى لا

---

(١) نقل ابن حجر في مقدمة فتح الباري (٤٤٦) أنَّ الجوزجاني قال في المنهال بن عمرو: كان سيء المذهب، وتعقبه بقوله: وأما الجوزجاني فقد مَرَّ إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه.

(٢) أحوال الرجال (٣٢).

(٣) لسان الميزان (١/ ١١).

يقبل في فضل علي رضي الله عنه حديث، وهذا الشرط لو اعتبر، لأفضى إلى رد جميع السنة، إذ ما من راوٍ إلا وله في الأصول والفروع مذهب يختاره، ورأي يستصوبه ويميل إليه، مما غالبه ليس متفقا عليه، فإذا روى ما فيه تأييد لمذهبه، وجب أن يرد، ولو كان ثقة مأمونا؛ لأنه لا يؤمن عليه حينئذ غلبة الهوى في نصرة مذهبه. كما لا يؤمن المبتدع الثقة المأمون في تأييد بدعته، فكما لا يقبل من الشيعي شيء في فضل علي رضي الله عنه، كذلك لا يقبل من غيره شيء في فضل أبي بكر رضي الله عنه، ثم لا يقبل من الأشعري ما فيه دليل التأويل، ولا من السلفي ما فيه دليل التفويض، ثم لا يقبل من الشافعي ما فيه تأييد مذهبه، ولا من الحنفي كذلك، وهكذا بقية أصحاب الأئمة، الذين لم يخرج مجموع الرواة بعدهم عن التعلق بمذهب واحد منهم أو موافقته، خصوصا وقد وجدنا في أهل كل مذهب من يضع الأحاديث ويفتريها؛ لنصرة مذهبه.

وحينئذ فلا يقبل في باب من الأبواب حديث، إلا إذا بلغ رواته حد التواتر، أو كان متفقا على العمل به، وذلك بالنسبة لخبر الآحاد، وما هو مختلف فيه قليل، وبذلك ترد أكثر السنة، أو ينعدم المقبول منها، وهذا في

غاية الفساد، فالمبني عليه كـذلك، إذ الكـل يعتقـد أن مذهبـه حـق، ورأيـه صواب، وكونه باطلا وبدعة في نفسه، أمر خارج عن معتقد الراوي، ولهـذا لم يعتبروا هذا الشرط ولا عرجوا عليه في تصرفاتهم أيضا، بـل احتجـوا بـما رواه الشيعة الثقات مما فيه تأييد مذهبهم، وأخـرج الشـيخان فضـائل عـلي عليه السلام من رواية الشيعة؛ كحديث أنت مني وأنا منك، أخرجه البخاري[1] من رواية عبيدالله بن موسى العبسي الذي أخبر البخاري عنـه إنـه كـان شـديد التشـيع، وحـديث: لا يحبـك إلا مـؤمن ولا يبغضـك إلا منـافق، أخرجـه مسلم[2] من رواية عدي بن ثابت وهو شيعي غال داعية، وهكذا فعـل بقيـة الأئمة أصـحاب الصـحاح والسـنن والمصـنفات، الـذين لا يخرجـون مـن الحديث إلا ما هو محتج به، صرحوا بصحة كثير منها، وذلـك كثـير لمتتبعـه، دال على بطلان هذا الشرط وغيره مما سبق، وأنـه لا يعتـبر في صـحة الخـبر

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٩٦٠) برقم [٢٥٥٢] وعبيدالله بن موسى قال عنه ابـن حجـر العسـقلاني في تقريب التهذيب (٣٨٨): ثقة كان يتشيع.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٨٦) برقم [٧٨] وعدي بن ثابت قال عنه ابن حجـر العسـقلاني في تقريـب التهذيب (٣٨٨): ثقة رمي بالتشيع.

وقبوله، إلا ضبط الراوي وصدقه، كما هو حال عبدالسلام بن صالح، راوي حديث الباب، وكثير من متابعيه كما أوضحناه والله المستعان.

الوجه الثاني:

أنهم جرَّحوه بالكذب ونكارة الحديث، وهذا الجرح بالنسبة له باطل مردود، فإن عبدالسلام ما كان كذاب ولا منكر الحديث، بل كان ثقة صالحا مأمونا صادقًا كما قال من خالطه وعرفه وعاشره وخَبَرَه، وذلك أنَّ الاعتماد في معرفة صدق الراوي وضبطه، إنما هو على اعتبار أحاديثه، وتتبع مروياته، فإذا كانت موافقة لمرويات الثقات، غير مخالفة للمعقول، ولا للشائع المعروف من المنقول، عرف أنه صادق في حديثه، ضابط لمروياته، وإن انفرد وأغرب، وخالف الثقات، وأتى بالمنكرات، عرف أنه ضعيف، غير صادق في خبره، ولا ضابط لما يرويه، كما قال ابن الصلاح[1]: يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه

(١) مقدمة ابن الصلاح (١١٦).

كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه. اهـ

وكما قال مسلم في (مقدمة صحيحة)[1]: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله. اهـ

ولهذا تجد أهل الجرح والتعديل، يجرِّحون الراوي أو يعدلونه، وبينهم وبينه قرون عديدة، كما قال يحيى بن معين: إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطُّوا رحالهم في الجنة منذ مائتي سنة، ذكره الذهبي في ترجمة ابن أبى حاتم من (طبقات الحفاظ)[2] وذلك أنهم يتتبعون مروياته، ويعتبرون أحاديثه، فإن وجدوها نقية، ليس فيها ما يستنكر، مع عدم انفراده بها، أو بأكثرها، علموا صدقة وضبطه، وإن وجدوه يأتي بالمنكرات والغرائب نظروا، فإن تابعه عليها مثله، أو أقوى منه، حكموا ببراءته وصدقة أيضًا، وإن لم يتابعه أحد، نظروا في الرواة فوقه ودونه، فإن كان فيهم ضعيف أو

(١) صحيح مسلم (١/ ٧)

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣١).

مجهول، احتمل أن تكون النكارة من أحدهم، كما قال الحافظ في (اللسان)[1] في ترجمة محمد بن نوح الأصبهاني، الذي روى عن الطبراني عن مقدام بن داوود عن عبدالله بن يوسف عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (طعام البخيل داء، وطعام السخي شفاء)[2] ورواه عنه أبو العباس العدوي فقال القاضي عياض: الحمل فيه على العدوي أو على المقدام، فتعقبه الحافظ بقوله: ولا يلصق الوهم بسبب، إلا بعد معرفة محمد بن نوح. اهـ

وإن كانوا ثقات معروفين، انحصرت التهمة، وحكموا بأن الغرابة والنكارة منه، فإن كان ذلك منه على سبيل القلة والندرة، احتملوه وعرفوا أنه قليل الضبط، وإن تكرر ذلك منه، حكموا بضعفه؛ لسوء حفظه، فردوا من حديثه ما انفرد به؛ لاحتمال أن يكون قد وهم فيه، أو انقلب منه السند أو المتن عليه، وقبلوا ما تابعه عليه غيره؛ لبعد احتمال الوهم والخطأ من الاثنين والثلاثة، هذا إذا كان الحديث مما يحتمل، أما إذا كان ظاهر الوضع، واضح البطلان، وانفرد عن الثقات، فإنهم يحكمون عليه حينئذ بأنة كذاب

(١) لسان الميزان (٥/ ٤٠٨).

(٢) مسند الفردوس (٢/ ٤٥٦) برقم [٣٩٥٤] بنحوه.

وضاع، كقول ابن عدي في إبراهيم بن البراء: ضعيف جدًا، حدَّث بالبواطيل، وأحاديثه كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدًا، متروك الحديث.

وقول ابن حبان في إبراهيم بن أبى حية: روى عن جعفر وهشام مناكير وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وقول ابن أبى حاتم في إبراهيم بن عكاشة: روى عن الثوري خبرا منكرًا دل على أنه ليس بصدوق، وقول النباتي صاحب الحافل في أحمد بن الحسن الكوفي: وقد روى حديثا منكرًا، حُق لمن يروي مثل هذا الحديث أن لا يكتب حديثه، وقول ابن حبان في أحمد بن محمد الحمَّاني: راودني أصحابنا على أن أذهب إليه فأسمع منه فأخذت جزءًا لأنتخب فيه، فرأيته حدث عن يحيى بن سليمان بن نضلة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (رد دانق من حرام، أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة)[1] ورأيته حدث عن هناد، عن أبي أسامة، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: (لرد دانق من حرام أفضل من مائة ألف تنفق في سبيل

---

(١) انظر لسان الميزان (١/ ٢٧٠).

الله)[1] فعلمت أنه يضع الحديث، فلم أذهب إليه، وقول مسلمة بن قاسم في بكر بن سهل الدمياطي: تكلم الناس فيه، ووضعوه من أجل الحديث الذي حدث به عن يحيى بن سعيد بن كثير عن يحيى بن أيوب، عن مجمع بن كعب، عن مسلمة بن خالد رفعه: (أعروا النساء، يلزمن الحجال).[2]

وقول الذهبي في جعفر بن حميد الأنصاري: وقد أسند حديثا من طريقه عن جده عمر بن أبان ما نصه: عمر بن أبان لا يدري من هو، والحديث إنما دلنا على ضعفه.[3]

وقول ابن أبي حاتم في الحسن بن رشيد: حديثه يدل على الإنكار، وذلك أنه روى عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما:

---

(١) انظر الفردوس بمأثور الخطاب (٤/ ٣٥٩) برقم [٧٠٣٢] وجامع العلوم والحكم (٩٦).

(٢) رواه الصيداوي في معجم شيوخه (١٠٥) وقال ابن الأثير في نهاية غريب الحديث (١/ ٣٤٦): الحجلة - بالتحريك - بيت كالقبة يستر بالثياب وتكون له أزرار كبار وتجمع على حجال.

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٢) والحديث المتكلم عليه هو عن عمران بن أبان بن معقل المدني قال أراني أنس بن مالك الوضوء فمسح صماخيه وقال: يا غلام إنهن من الرأس هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ.

(من جلس في حر مكة ساعة، باعد الله عنه جهنم سبعين خريفا).[1]

وقول ابن حبان في حميد بن علي القيسي-: أتيناه بالبصرة، فإذا شيخ مظهر للصلاح والخير، فأملي علينا عن عبدالواحد بن غياث، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (الأذان والإقامة مثنى مثنى، اللهم فأرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين)[2] فقلت: زدنا، قال: ثنا يحيى بن حبيب، ثنا خالد بن الحارث، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: أنه كان يصلي حتى تَرمَ قدماه.[3] حدثنا هُدبة، ثنا حماد، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا: (إذا كان يوم القيامة بعث الله على قوم ثيابا خضرا، بأجنحة خضر، فيسقطون على حيطان الجنة، فيقول لهم خزنة الجنة: ما أنتم، أما شهدتم الحساب؟ أما شهدتم الموقف؟ قالوا: لا، نحن عبدنا الله سرًا، فأحب أن يدخلنا الجنة سرًا) قال:

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٤) وانظر لسان الميزان (٢٠٦).

(٢) أصل الحديث الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم فأرشد الأئمة واغفر للمؤذنين. رواه الشافعي في مسنده (٥٦).

(٣) رواه البخاري (١/ ٣٨٠) برقم [١٠٧٨].

فقمنا وتركناه، وعلمنا أنه لم يتعمد؛ فإنه لا يدري ما يقول.

قال الذهبي: يعني ابن حبان أنه ما أتى بهذه الأحاديث بين يدي الطلبة الحفاظ، إلا وهو لا يعي ما يخرج من رأسه، وقول الخطيب في الرواة عن مالك في ترجمة الهيثم بن خالد الخشاب: قال مطين: كان عبدالرحمن بن نمير قال: اذهب فاكتب عن هيثم الخشاب، فذهبت إليه ثم جئت فألقيت عليه هذا الحديث فقال: هذا قد كفانا مؤنته.

قال الخطيب: يعني أن رواية مثل هذا الحديث، تبين حال راوية؛ لأنه باطل لا أصل له .

وذكر الذهبي في كتاب (العلو)[1] له، حديثا في فضل علي والعباس

---

(١) العلو للعلي الغفار (٣٥٥) والحديث عن ابن عباس قال: (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فصف المهاجرين والأنصار صفين، ثم أخذ بيد العباس وعلي، فمر بين الصفين فضحك، فقال علي: بأبي وأمي من أيش ضحكت؟ قال: هبط جبريل فأخبرني أنَّ الله باهى بك وبك يا عباس وبي حملة العرش، وباهى بالمهاجرين والأنصار أهل السماء العليا). والحديث موضوع، كما نص على ذلك شيخنا محقق الكتاب المحدث حسن بن علي السقاف حيث قال: رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة الكذاب في كتاب العرش ص (٩٠-٩١) وليث بن أبي سليم الراوي عن مجاهد ضعيف جدًا متروك، وأمره مشهور.

رضي الله عنهما بإسناد رجاله ثقات، ثم قال: هذا موضوع في نقدي، فلا أدري من آفته، وسفيان بن بشر ثقة مشهور، ما رأيت فيه جرحا، فليضعف بمثل هذا. اهـ

إلى غير ذلك . . . لكنهم قد يتهمون الراوي ويضعفونه بحديث يكون في الواقع بريئا منه؛ لوجود المتابعين له، أو وجود المجاهيل في السند فوقه أو دونه، وكثيرًا ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين، ولابن الجوزي من المتأخرين، وربما وقع ذلك للذهبي أيضًا، حتى قال الحافظ في ترجمة علي ابن صالح الأنماطي من (اللسان)[1] وقد اتهمه الذهبي بحديث هو بريء منه ما نصه: ينبغي التثبت في الذين يضعفهم من قِبَلَه. اهـ

فصل

وأما ما يترتب عليه هذا الحكم وهو معرفة كون الحديث منكرًا لا أصل له، فذلك بأمور: منها ما هو واضح جلي، يشترك في معرفته كل من له دراية بالحديث، كركاكة اللفظ والمعنى، واشتماله على المجازفات، والإفراط في الوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير،

(١) لسان الميزان (٤/ ٢٣٥).

وغير ذلك مما هو مذكور في كتب الموضوعات وأصول الحديث، ومنها: ما هو خفي لا يدركه إلا البزل[1] في هذا الشأن وأهمها أمران:

الأمر الأول:

التفرد من الراوي المجهول أو المستور، أو من لم يبلغ من الحفظ والشهرة، ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه، أو في أصله تفردا بإطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير، كما قال مسلم في (مقدمة صحيحه)[2]: إن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، ولو أمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه، قُبلت زيادته، فأما من تراه يَعْمَد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره،

(١) البزل: هو الرجل الكامل في تجربته. القاموس المحيط. مادة [ب ز ل].

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).

فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس. اهـ

ولهذا تجدهم يضعِّفون الراوي بقولهم: أتى بأحاديث لا يتابع عليها، أو ينفرد ويُغْرِب عن الثقات، ونحو هذا من العبارات، حتى إنهم يحكمون بضعفه وكذبه في أحاديث صحيحة أو متواترة لا غرابة في إسنادها وانفراده بروايتها عن شيوخ ليست معروفة من روايتهم، كقول الدارقطني في (غرائب مالك) عقب ما رواه من طريق أبى داوود وإبراهيم ابن فهد، عن القعنبي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث)[1] هذا باطل.

وقوله فيه أيضًا عقب ما رواه أحمد بن عمر بن زنجويه، عن هشام ابن عمار، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه: (البحر

(١) صحيح البخاري (٥/ ٢٣٠٢) برقم [٥٨٨٣] وصحيح مسلم (٤/ ١٩٨٤) برقم [٢٥٦١] من رواية أبي أيوب رضي الله عنه.

هو الطهور ماؤه، الحل ميتته)[1] هذا باطل بهذا الإسناد.

وقوله عقب ما رواه من طريق أحمد بن محمد بن عمران، عن عبدالله ابن نافع الصائغ، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة)[2] الحديث لا يثبت بهذا الإسناد، وأحمد بن محمد مجهول.

وقوله فيه أيضًا عقب ما رواه من طريق الحسن بن يوسف، عن بحر بن نصر، عن ابن وهب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما رفعه (اتقوا النار ولو بشق تمرة)[3] هذا منكر بهذا الإسناد لا يصح، ولما نقله الحافظ العراقي في ذيل الميزان عقَّبه بقوله: رواته ثقات، غيرة، فهو المتهم به عمدا أو وهما. اهـ

(١) رواه مالك في الموطأ (١/ ٢٢) برقم [٤١] من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري (١/ ٣٩٨) برقم [١١٣٣] وصحيح مسلم (٢/ ١٠١٢) برقم [١٣٩٤] من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح البخاري(٢/ ٥١٤) برقم [١٣٥١] ومسلم (٢/ ٧٠٤) برقم [١٠١٦] من رواية عدي بن حاتم رضي الله عنه.

مع أن هذه الأحاديث كلها صحيحة مخرَّجة في الصحيحين، ما عدا حديث البحر فإنه في الموطأ، وله طرق متعددة صححه بعض الحفاظ من أجلها.

ونقل الذهبي في ترجمة إبراهيم بن موسى المروزي عن الإمام أحمد أنه قال فيما رواه إبراهيم المذكور عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: (طلب العلم فريضة على كل مسلم)[1] هذا كذب، قال الذهبي: يعني بهذا الإسناد، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة.[2]

وقال في ترجمة إسحاق بن محمد البيروتي: من مناكيره روايته عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قلت: يا رسول الله، أرسل وأتوكل؟ قال: بل قيِّد وتوكل، هذا بهذا الاسناد باطل، ويروي هذا بإسناد آخر فيه ضعف.[3]



(١) تقدم تخريجه.

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١٩٦).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٣٥٢).

وقال الحافظ في ترجمة أحمد بن محمد الصلت من (اللسان)[1]: ومن مناكيره روايته عن بشر الحافي، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا (ازهد في الدنيا، يحبك الله..)[2] الحديث رواه ابن عساكر في تاريخه[3]، وهذا الحديث بهذا الاسناد باطل وإنما يعرف من حديث سهل بن سعد الساعدي بإسناد ضعيف.

ونقل أيضًا في ترجمة إسحاق بن مالك الحضرمي عن الأزدي أنه قال فيما رواه إسحاق المذكور عن يحيى بن الحارث الدماري، عن القاسم، عن أبي أمامة رفعه: (السواك مطهرة للفم مرضاة للرب)[4] لا يصح، قال الحافظ: يعني بهذا الإسناد.[5]

---

(١) لسان الميزان (١/ ٢٧١).

(٢) الحديث رواه الحاكم (٤/ ٣٤٨) برقم [٧٨٧٣] وابن ماجه (٢/ ١٣٧٣) برقم [٤١٠٢] والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ١٩٣) برقم [٥٩٧٢] والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٤٤) برقم [١٠٥٢٢] عن سهل ابن سعد الساعدي.

(٣) تاريخ دمشق (١٠/ ١٩٩ – ٢٠٠).

(٤) أصل الحديث في صحيح البخاري (٢/ ٦٨٢).

(٥) لسان الميزان (١/ ٣٧٠).

وقال الذهبي في ترجمة موصي بن إبراهيم الدمياطي: خبره باطل عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر: (من بدل دينه فاقتلوه)[1] فكتب عليه الحافظ: وليس المتن باطلا، وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة لهذا الإسناد.[2]

وقال الحافظ في (تعجيل المنفعة)[3] في ترجمة الربيع بن مالك: قال البخاري: لم يثبت حديثه، وتبعه ابن أبي حاتم وهو في القول (إذا نزل المسافر منزلاً) وهو حديث صحيح مخرَّج في الصحيح، لكن من طريق سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه عن خولة، وإنما نفى البخاري ثبوته من جهة هذا الإسناد الخاص. اهـ

ولما نقل الذهبي في ترجمة رزق الله بن الأسود عن العقيلي أنه قال: حديثه منكر، وتعقبه بأنَّ المتن صحيح.[4] تعقبه الحافظ في "اللسان"[5]

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ٢٥٣٧) برقم [٦٥٢٤].

(٢) لسان الميزان (٦/ ١١٢).

(٣) تعجيل المنفعة (١٢٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٧٣) والحديث المتكلم عليه هو (الولد للفراش) وهو في صحيح البخاري (٢/ ٧٢٤) برقم [١٩٤٨] ومسلم (٢/ ١٠٨١) برقم [١٤٥٧].

(٥) لسان الميزان (٢/ ٤٥٨).

بقوله: استدراك الذهبي المذكور يلزمه في أحاديث لا تحصى في كتابه هذا؛ فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالإسناد دون المتن، إما أن يكون مقلوبا أو مركبا، أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي وسوء حفظه. اهـ

وقال الحافظ السيوطي في كتاب المبتدأ من "اللآلىء المصنوعة" اعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم، أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص؛ لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفا من وجه آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يُجرِّحونه به، فيغتر ابن الجوزي بذلك، ويحكم على المتن بالوضع مطلقًا. اهـ إلى غير هذا مما قد ذكرت الكثير منه في (حصول التفريج بأصول التخريج).[1]

الأمر الثاني:

مخالفته للأصول والثابت المعروف من المنقول، كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع. اهـ

(١) هذا الكتاب للمؤلف عليه رحمة الله لم يكمله، ولقد طبع الجزء الموجود منه.

فإذا وجدوا الحديث كذلك، حكموا بوضعه، ولو كان رجاله ثقات، أو مخرَّجا في الصحيح، كالحديث الذي رواه مسلم[1] من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبى سفيان، ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ثلاث خلال أعطيهن قال: نعم، قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبى سفيان أزوجكها، قال: نعم... الحديث، فهذا مخالف لما ثبت بالتواتر، أنَّ أم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل إظهار أبى سفيان للإسلام، زوجها إياه النجاشي، وهي في الحبشة، ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قبل أن يُظهر أبوها الإسلام، لا خلاف بين أهل السير والأخبار في ذلك، ولهذا صرَّح ابن حزم وجماعة بأنه موضوع، وقد أجاب عنه جماعة بأجوبة متعددة، ليس فيها ما يساوي سماعة، أورد جميعها ابن القيم في "جلاء الأفهام"[2] وبين بطلانها، والحق أنه موضوع حصل عن سهو وغلط، لا عن قصد وتعمد،

(١) صحيح مسلم (٤/ ١٩٤٥) برقم [٢٥٠١].

(٢) جلاء الأفهام (٢٢٤٣) وما بعدها.

والموضوع الذي هو من هذا القبيل، موجود في الصحيحين كما نقل الحافظ شمس الدين ابن الجزري في "المصعد الأحمر" عن ابن تيمية أنه قال: إن الموضوع يراد به ما يعلم انتفاء مخبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داوود والنسائي، وفي صحيح مسلم والبخاري أيضًا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب. اهـ

وكحديث الإسراء الذي رواه البخاري ومسلم(1) من رواية شريك فإن فيه زيادات باطلة، مخالفة لما رواه الجمهور، وَهِمَ فيها شريك، إلا أن

---

(1) صحيح البخاري (٣/ ١٣٠٨) برقم [٣٣٧٧] وصحيح مسلم (١/ ١٤٨) برقم [١٦٢] وفيهما عن شريك بن عبدالله بن أبي نمر سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري بالنبي صلى الله عليه وآله سلم من مسجد الكعبة، جاء ثلاثة نفر، **قبل أن يوحى إليه**، وهو نائم في مسجد الحرام..

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٨٠): وقوله: (قبل أن يوحى إليه) أنكرها الخطابي وابن حزم وعبدالحق والقاضي عياض والنووي، وعبارة النووي وقع في رواية شريك - يعني هذه - أوهام أنكرها العلماء، أحدها قوله: قبل أن يوحى إليه، وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي...

مسلمًا[1] ساق إسناده ولم يسق لفظه، وكالحديث الذي رواه البخاري[2] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزر قترة وغبرة... الحديث. وفيه: فيقول إبراهيم: يا رب إنك وعدتني أن لا تخزيني يوم يبعثون، فأي خزي أخزى من أبي الأبعد...الحديث، فقد طعنوا فيه بأنه مخالف لقوله **تعالى**: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾[3].

وقال الإسماعيلي : هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عليه السلام علم أن الله لا يخلف الميعاد، فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك ؟اهـ

وإن كان الحافظ قد أجاب عن هذا بما يطلب من تفسير سورة

---

(١) ساق مسلم الحديث في الصحيح (١/ ١٤٨) برقم [١٦٢] بسنده إلى سليمان بن بلال قال: حدثني شريك بن عبدالله بن أبي نمر قال: سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام، وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني وقدم فيه شيئا وأخر وزاد ونقص.

(٢) صحيح البخاري (٣/ ١٢٢٣) برقم [٣١٧٢].

(٣) سورة التوبة [١١٤].

الشعراء من (الفتح)[1] له، وكذلك طعن يعقوب بن سفيان في حديث زيد ابن خالد الجهني أن عمر رضي الله عنه قال: يا حذيفة، بالله، أنا من المنافقين؟ وقال: هذا محال. اهـ

ولكن هذا غير وارد؛ لأنه صدر من عمر رضي الله عنه عند غلبة الخوف، وعدم أمن المكر، أو على سبيل التواضع، كما أجاب عنه الحافظ في (مقدمة الفتح)[2]، وكالحديث الذي رواه مسلم[3] عن أبي هريرة رضي الله

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٥٠٠): والجواب عن ذلك أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذي تبرأ فيه إبراهيم عليه السلام من أبيه، فقيل كان ذلك في الحياة الدنيا لما مات آزر مشركا، وهذا أخرجه الطبري من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وإسناده صحيح، وفي رواية فلما مات، لم يستغفر له، ومن طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه قال: استغفر له ما كان حيًّا، فلما مات أمسك..

(٢) مقدمة فتح الباري (٤٠٤).

(٣) قال مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٩) برقم [٢٧٨٩]: عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فقال: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل.

عنه خلق الله التربة يوم السبت.. وذكر باقي الأيام، فقد حكموا بوضعه لمخالفته نص القرآن في أنَّ الخلق كان في ستة أيام لا في سبعة، ولإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يخلق فيه شيء، وقد بين علته البيهقي في "الأسماء والصفات"[1] وأشار إلى بعضها ابن كثير في سورة البقرة[2] وأنه مما غلط فيه بعض الرواة فرفعه، وإنما سمعه أبو هريرة رضي الله عنه من كعب الأحبار،[3] إلى غير ذلك من أحرف وقعت في الصحيحين من هذا القبيل، ترى الكثير منها في كلام ابن حزم على الأحاديث، وأما ما هو خارج الصحيحين فكثيرٌ جدًا، من ذلك استدلال الذهبي على بطلان حديث المتعبد خمسمائة سنة على رأس جبل وفيه قول الحق سبحانه وتعالى: قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله، فيجدوا نعمة البصر قد أحاطت بخمسمائة سنة، وبقيت نعمة الجسد له فيقول: أدخلوا عبدي النار.... الحديث بأنه مخالف لقوله تعالى : ....

(١) الأسماء والصفات (٢/ ١٢٥).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٧٠).

(٣) تاريخ البخاري الكبير (١/ ٤١٣).

﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[1] ذكر ذلك في ترجمة بن هرم من (الميزان).[2]

واستدلاله على بطلان حديث ميسرة أن عليًا عليه السلام نزل مسكنا، فأمر بنبيذ، فنبذ في الخوابي، فشرب وسقى أصحابه، فأخذ رجلا قد سكر ليحده، فقال: يا أمير المؤمنين، تحدَّني على شراب قد سقيتنيه؟ فقال: ليس أحدك على الشراب إنما أحدك على السكر، بأن هذا من صور التكليف بما لا يطاق، ذكر ذلك في ترجمة طالب بن عبدالله.

واستدلاله أيضًا على بطلان حديث (من علق في مسجد قنديلا، صلى عليه سبعون ألف ملك،ومن بسط فيه حصيراً فله من الأجر كذا وكذا)[3] بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات ولم يوقد في حياته في مسجده قنديل، ولا بسط فيه حصير، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى

---

(١) سورة النحل [٣٢].

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٠) في ترجمة سليمان بن هرم.

(٣) رواه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢٧٣) برقم [١٣٢٧].

هذه الفضيلة، وسبقه إلى ذلك ابن حبان ذكره في ترجمة عاصم بن سليمان.[1]

واستدلاله أيضًا على بطلان حديث (إن الله أحيا لي أمـي فآمنـت)[2] بأنة مخالف لما صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن ربه في الاستغفار لها، فلم يؤذن له، ذكره في ترجمة عبدالوهاب بن موسى.[3]

واستدلال بعض الحفاظ على كذب حـديث (مـا أنـا وأمـة سـوداء سفعاء الخدين عملت بطاعة الله، إلا سواء) بأن الله لم يجعل لنبيه عـدلا مـن أمته، نقله الحافظ في ترجمة شداد بن عبيدالله من (اللسان).[4]

وقال الحافظ أبو موسى المديني في "خصائص المسند": ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده، قد احتاط فيه إسـنادا ومتنا، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، على ما أخبرنا أبـو عـلي قـال: ثنـا أبـو

---

(١) انظر المجروحين (٢/ ١٢٦) وميزان الاعتدال (٤/ ٥).

(٢) الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، لكن قال ابن حجر في لسان الميـزان (٤/ ٩١): وقـد وجدت له شاهدا مـن حـديث أبي هريـرة رضي الله عنـه، وآخـر مـن حـديث ابنـي مليكـة الجعفيين، وآخر من حديث أبي رزين والله المستعان.

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٧).

(٤) لسان الميزان (٣/ ١٤٠).

نعيم (ح) وأنا ابن الحصين قال: أنا ابن المذهب قال: أنا القطيعي، ثني عبدالله، ثني أبي، ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، عن أبي التياح قال: سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "يهلك أمتي هذا الحي من قريش"[1] قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم . قال عبدالله: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث؛ فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يعني قوله: اسمعوا وأطيعوا - قال أبو موسى: وهذا مع ثقة رجال إسناده، حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير، أمر بالضرب عليه.

واستدلال الحافظ على كذب ابن بطه الحنبلي الفقيه المشهور، على وضع زيادة زادها في حديث (كلم الله موسى) وهي قوله: (مَنْ ذَا العبراني الذي يكلمني من الشجرة)[2] بأن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي.

---

(١) رواه البخاري (٣/ ١٣١٩) برقم [٣٤٠٩] ومسلم (٤/ ٢٢٣٦) برقم [٢٩١٧].

(٢) لسان الميزان (٤/ ١١٤) وانظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٣٢).

واستدل هو[1] والذهبي[2] على بطلان حديث أخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما (كان خاتم النبوة مثل البندقة من لحم، مكتوب عليه محمد رسول الله)[3] بمخالفته الأحاديث الصحيحة في صفة ختم النبوة.

واستدل الحافظ السيوطي على بطلان حديث (من قال: أنا عالم فهو جاهل)[4] بورود ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين، وأفرد لذلك جزءًا أسماه (أعذب المناهل)[5] وأورد شواهده في (الصواعق على النواعق) إلى غير ذلك.

وقد أكثر ابن الجوزي في موضوعاته من الحكم على الأحاديث بالوضع من هذا الطريق، وسبقه إلى ذلك الجوزقاني في موضوعاته، فإنه بيَّن فيه كما قال الذهبي: أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها، وهذا

---

(١) لسان الميزان (٦/ ١٥٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٧/ ٢٣).

(٣) صحيح ابن حبان (١٤/ ٢١٠).

(٤) انظر ميزان الاعتدال (٥/ ٥١٢).

(٥) انظر الحاوي للفتاوى للسيوطي (١/ ٧-٩) لقد ذكر الكتاب وفيه إبطال للحديث المذكور.

موضوع كتابه؛ لأنه سماه (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) يذكر الحديث الواهي ويُبين علته، ثم يقول: باب في خلاف ذلك، ثم يذكر صحيحا ظاهره يعارض الذي قبله، قال الذهبي: وعليه في كثير منه مناقشات. اهـ

وكذلك بيَّن صنيعه هذا الحافظ السيوطي في أول كتاب الإيمان من (اللآلئ المصنوعة).

فصل

إذا تقرر هذا، وعلمت أن جرح الراوي يكون بسبب روايته للمنكرات والموضوعات، وأنَّ النكارة والوضع بالتفرد ومخالفة الأصول، فاعلم أن عبدالسلام بن صالح لم يتفرد بشيء من مروياته، ولا وقع فيها ما هو منكر مخالف للأصول؛ حتى يجرَّح ويحكم بكونه منكر الحديث، فإنهم حكموا عليه بذلك من أجل روايته لحديث الباب، وحديث الإيمان إقرار بالقول، فقد قال الخطيب في ترجمته من (تاريخ بغداد):[1] قد ضعَّف جماعة من الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث، ثم نقل الدارقطني أنه

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٥٠ – ٥١).

قال: روى عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: الإيمان إقرار بالقول، وعمل بالجوارح.. الحديث[1]، وهو متهم بوضعه لم يحدَّث به إلا من سرقه منه. اهـ

وكذلك فعل ابن الجوزي، فإنه لم يورد له في الموضوعات سوى هذين الحديثين، وهو منهم تحاملٌ لا دليل عليه، ولا موجبٌ له، سوى موالاته لأهل البيت كعادتهم مع غيره، فإنه لم ينفرد بهذين الحديثين، حتى يتهم بهما، ويُتحَامل عليه من أجلهما.

أما حديث الباب فقد عرفت ما فيه، وأما حديث الإيمان فقد تابعه عليه جماعة منهم:

١- أحمد بن عامر بن سليمان الطائي.

٢- وعلي بن غراب وهو ثقة، وثقة ابن معين والدارقطني، وقال أحمد: ما رأيته إلا صدوقا، واحتج به النسائي.

٣- وكذلك تابعه محمد بن سهل البجلي، اخرج هذه المتابعات الثلاث

---

(١) شعب الإيمان (١/ ٤٧ - ٤٨).

الخطيب في (التاريخ)[1].

٤- وتابعه أيضًا داوود بن سليمان بن وهب الغازي، أخرجه أبو زكريا البخاري في فوائده.

٥- وقال الحافظ أبو الحجاج المزي في "التهذيب":[2] تابع أبا الصلت على هذا الحديث الحسن بن علي التميمي الطبرستاني، عن محمد بن صدقة العنبري، عن موسى بن جعفر. وتابعه أحمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب العلوي، عن عباد بن صهيب عن جعفر. اهـ

قال الحافظ السيوطي: ومتابعتهما في فوائد تمَّام،

٦- وتابعه أيضًا أحمد بن محمد بن إبراهيم البلاذري الحافظ، أخرجه الحافظ الشيرازي في (الألقاب).

٧- وتابعه أيضًا محمد بن زياد السهمي، أخرجه الصابوني في (المائتين).

٨- وتابعه أيضًا محمد بن أسلم، أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان).[3]

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٥٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٨١).

(٣) شعب الإيمان (١/ ٤٨) برقم [١٧].

٩- وتابعه أيضًا عبدالله بن موسى بن جعفر، أخرجه ابن السني في كتاب (الإخوة والأخوات).

فهؤلاء تسعة متابعون ، وله مع هذا شواهد من حديث أبي قتادة ، وعائشة ، وأنس بن مالك ، وعمر بن الخطاب ، وابنه عبدالله رضي الله عنهم وآخرين.

وقد قرأت في ترجمة محمد بن عبدالله بن طاهر، أبى العباس الخزاعي من (تاريخ الخطيب)[1]: أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري، حدثني علي بن محمد المذكر، حدثنا محمد بن علي بن الحسين الفقيه الرازي، حدثنا أبي، عن محمد بن عبدالله بن طاهر قال: كنت واقفا على رأس أبي، وعنده أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو الصلت الهروي، فقال أبي: ليحدثني كل رجل منكم بحديث، فقال أبو الصلت: حدثني علي بن موسى الرضا - وكان والله رضياً كما سمي - عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد ابن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه، قال:

(١) تاريخ بغداد (٥/ ٤١٨).

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الإيمان قول وعمل، فقال بعضهم : ما هذا الإسناد؟ فقال له أبي : هذا سعوط المجانين ، إذا سعط به المجنون برأ، فأقرَّه أحمد ابن حنبل ، وإسحاق ابن راه ويه على ذلك، ولم ينكراه.

وقد ذكر السخاوي في (المقاصد الحسنة)[1] والحافظ السيوطي في (التعقبات المفردة): إن الديلمي ذكر في "مسند الفردوس" أن علي بن موسى الرضا عليه السلام لما دخل نيسابور، خرج علماء البلد في طلبه، يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حرب، ومحمد بن رافع، فتعلقوا بلجامه، فقال له إسحاق: بحق آبائك الطاهرين، حدثنا بحديث سمعته من أبيك، فقال: ثنا العبد الصالح أبي موسى بن جعفر، وذكر الحديث، فأفاد هذا أنَّ الحديث مشهور عن الرضا عليه السلام، وأن عبدالسلام بن صالح لم ينفرد به، ومن قلة حياء ابن حبان، وابن طاهر المقدسي، وعدم تعظيمهما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أنهما تكلما في علي بن موسى الرضا عليه السلام، وعلى من لا يحترم العترة الطاهرة من الله ما يستحقه،

(١) المقاصد الحسنة (١٤٠).

مع أن كلا منهما مُتهم مجروح، بل رمى ثانيهما بالعظائم، نسأل الله ستره ومعافاته، آمين.

ومع عدم تفرده به، فالحديث موافق لما جاء به القرآن، ونطقت به السنة المتواترة، وأطبق عليه السلف الصالح من أن الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، فأي شيء ينكر في هذين الحديثين حتى يكذب راويهما، ويحكم عليه بكونه منكر الحديث، وقد اعتبرنا من حديثه غير ما ضعفوه به، فما وقفنا له على حديث منكر، ولا وجدنا له حديثا تفرد به، ولولا خوف الإطالة، لأوردت من ذلك ما حضرني الآن، مع بيان متابعاته وشواهده.

فإن قيل: إذا كان الأمر على هذا، فما الحامل لمن جرحه على جرحه، مع أنه لم ينفرد ولم يأت بمنكر للأصول حتى يسوغ لهم ذلك.

قلنا: الحامل لهم أمور:

الأمر الأول:

أنه قد يحصل منهم أو من بعضهم تشديد وتغال في بعض الأحيان، فيعدون كل تفرد منكرًا، أو يضعفون كل من حصل منه ذلك، وقد يبالغ

بعضهم فيكذب وذلك باطل مردود، فقد ضعفوا بهذا من هو أشهر وأحفظ من عبدالسلام بن صالح، كالحسن بن علي بن شبيب المعمري الحافظ صاحب التصانيف، كذّبه فضلك الرازي، وجعفر بن الجنيد، وموسى بن هارون؛ لتفرده بأحاديث، بيَّنَ هُو سبب تفرده بها؛ لما كثر عليه الإنكار، وقال في حقه البرديجي: ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين أو ثلاثين حديثا في كثرة ما كتب، وقال الحافظ في (اللسان)[1]: قد استقر الحال على توثيقه، وغاية ما قيل فيه: إنه حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد قال الدارقطني: إنه رجع عنها، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه، فقد رجع عنها وإن كان مصيبا فيها كما كان يدَّعي، فذاك أرفع له. اهـ

وكذلك الطبراني تكلم فيه ابن مردويه وبعض معاصريه، وأجاب عنه الذهبي[2] بقوله: لا ينكر له التفرد، في سعة ما روى. اهـ

وكذلك عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وأجاب عنه الذهبي[3]

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٢٢٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٤٣٤).

بقوله: لا ينكر له إذا انفرد بحديث، بل وبعشرة يقال: كانت غلته في العام أربعين ألفا، ينفقها على أصحاب الحديث.

وكذلك عبدالله بن صالح - كاتب الليث- تكلموا فيه ؛ لانفراده بأحاديث عن الليث، وقد ذكر الحافظ في (مقدمة الفتح)[1]: إن ابن عبدالحكم قال: سمعت أبي، وقيل له: إن يحيى بن بكير يقول في أبي صالح فقال: قل له: هل جئنا الليث قط، إلا وأبو صالح عنده، رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره. اهـ

بل تكلموا فيمن هو أشهر وأوثق وأحفظ من جميع هؤلاء، كعلي بن المديني، الذي قال فيه البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني، والذي يقول عنه الحافظ: إنه كان أعرف بعلل الحديث، وأحفظ له من أحمد وابن معين، ومع ذلك فقد ضعفه العقيلي[2]، وتكلم فيه بسبب لفظة تفرد بها في أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتنزل

---

(١) مقدمة فتح الباري (٤١٣).

(٢) ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٣٥).

الذهبي[1] للرد عليه، فقال يخاطبه: أما لك عقل يا عُقيلي!! أتدري فيمن تتكلم، فإننا لو تركنا حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبدالرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمّان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبدالحميد، لغلقنا الأبواب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، وكأنك لا تدري أنَّ كل واحد من هؤلاء، أوثق منك بطبقات، بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت، الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف بذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا!!

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٤).

فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث، وإن تفرد الثقة المتقن، يعد صحيحا غريبا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه، يعد منكرًا، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظا أو إسنادا، يصيِّرُه متروك الحديث، ثم كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة أو ذنوب، يقدح فيه بما يوهن حديثه. اهـ

فلو فرضنا أن عبدالسلام بن صالح انفرد بحديث أو حديثين، فهو مثل هؤلاء، خصوصا وقد تقدم في ترجمته: إنه كان كثير المال، وكان يكرم المشايخ، ويتطلب ما عندهم من غريب الحديث في فضل أهل البيت، فكانوا يخصونه بها، كما كان يفعل عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، فكيف وهو لم ينفرد بها.

الأمر الثاني:

إنهم قد يُجرِّحون الراوي؛ لكونه روى حديثا منكرًا، وهو توسع باطل مردود أيضًا، فقد نقل الذهبي عن أحمد بن سعيد بن سعدان أنه قال في أحمد بن عتاب المروزي: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير، ثم تعقبه بقوله: ما كل من روى المناكير ضعيف[1]، ثم إن الذهبي غفل عن هذا،

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٩).

فذكر في (الميزان)[1] الحسين بن الفضل البجلي، وقال: لم أر فيه كلامًا، لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة. اهـ

فتعقبه الحافظ في (اللسان)[2] وقال: ما كان لذكر هذا الرجل في هذا الكتاب معنى؛ فإنه من كبار أهل العلم والفضل، ثم ساق ترجمته إلى أن قال: فلو كان كل من روى شيئا منكرًا استحق أن يذكر في الضعفاء، لما سلم من المحدثين أحد، لا سيما المكثر منهم، فكان الأولى أن لا يذكر هذا الرجل لجلالته. اهـ

ثم إن الحافظ غفل عن هذا أيضًا فاستدرك في (اللسان) أئمة أجلاء لا موجب لذكرهم إلا الشره، وحب الاستكثار، والكمال لله وحده، وفي ترجمة ثابت بن عجلان من (مقدمة فتح الباري)[3] قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره، إلا إذا كثر منه رواية المناكير، ومخالفة الثقات. قال الحافظ: وهو كما قال. اهـ

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٧).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٣٠٧).

(٣) مقدمة فتح الباري (٣٩٤).

وقال ابن دقيق العيد: قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وقد قال أحمد ابن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: روى أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان،[1] وإليه المرجع في حديث: (إنما الأعمال بالنيات). اهـ

وقد تكلموا في الطبراني، وأبي نعيم، وابن مندة، والحاكم، وجماعة من الحفاظ؛ لأجل روايتهم المناكير أيضًا، وأجيب عنهم بجواب آخر، ذكرته في غير هذا الموضع، فلو فرضنا أن عبدالسلام بن صالح وقع في حديثه بعض المناكير، فذلك لا يصيِّره منكر الحديث كما عرفت.

الأمر الثالث:

أنهم قد يظنون تفرد الراوي بالحديث، فيعدونه في منكراته، ويتكلمون فيه من أجله، ويكون هو في الواقع بريئا منه؛ لوجود متابعين له عليه، لم يطلع عليهم المجرحون، بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه، وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته، وقد قال أبو حاتم[2]

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ٢٥٥١) برقم [٦٥٥٣] ومسلم (٣/ ١٥١٥) برقم [١٩٠٧].

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢٥).

في بَيان بن عمرو: إنه مجهول، والحديث الذي رواه باطل. فتعقبه الحافظ في (المقدمة)[1] بأنه ليس بمجهول، وأن العهدة في الحديث ليست عليه؛ لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف". اهـ

وضعف ابن طاهر فتح بن سلمويه بن حمران بحديث، فتعقبه الحافظ بأنه لم ينفرد به، وأن ابن حبان ذكره في الثقات.

واتهم الحاكم أبا بكر الباغندي الحافظ بحديث، وقال: لم يتابعه عليه أحد في الإسلام، وكان يظن ذلك إلى أن أخبره ابن المظفر الحافظ بأن البزار تابعه عليه.

وكذلك تكلموا في مهنا بن يحيى السامي صاحب الإمام أحمد؛ لظنهم أنه انفرد بحديث في الجمعة، وليس كذلك، بل توبع عليه كما ذكره ابن عبدالبر.

وقد يجرح أحدهم الراوي بناء على التفرد، ثم يقف بعد ذلك على المتابع، فيعرف براءة الذي جرَّحه، ثم يوثقه كقول الحاكم في (المستدرك)[2]

---

(١) مقدمة فتح الباري (٣٩٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣١٩) برقم [٣١٤٧].

في حديث قتل الحسين: كنت أحسب دهرًا أن المسمعي تفرد بهذا الحديث عن أبي نعيم، حتى حدثناه أبو محمد السبيعي، ثنا عبدالله بن محمد بن ناجية، ثنا حميد بن الربيع، ثنا أبو نعيم به.

وقول ابن حبان في إسحاق بن يحيى: أدخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الإبهام، ثم سبرت أخباره، فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات.

وقول الخطيب: في حديث كنت أظن الحمل فيه على الفقاعي، حتى ذكر عبدالغفار بن عبدالواحد الأرموي أن محمد بن جعفر مشهور عندهم ثقة، ثم بين علية الحديث إلى غير ذلك.

وهكذا وقع منهم بالنسبة لعبدالسلام بن صالح، فإنهم ظنوا انفراده بحديث الباب، وحديث الإيمان، كما صرَّحوا به، والواقع خلاف ذلك كما رأيت، وبهذا رد يحيى بن معين على من اتهمه بحديث الباب، فقال: ما تريدون منه، فقد حدث به الفيدي وهو ثقة.

الأمر الرابع:

إنهم قد يفعلون ذلك بناء على أن حديث الراوي منكر مخالف

للأصول، وهو على خلاف ذلك في الواقع، والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين، والحكم بوضع الحديث المعارض، لا يصار إليه إلا عند تعذُّر الجمع، كما هو منصوص عليه في الأصول، أو لظنهم المعارضة مع انتفائها في نفس الأمر، ووقوع هذا أيضًا منهم كثير جدًا، ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبدالله بن عبدالله بن أبي: أنه أصيبت ثنيته يوم أُحد، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنية من ذهب[1]، وحديث ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نهى أن يصلي إلى نائم أو محدث، فقال: هذان موضوعان، وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب؟ وقد قال: إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي[2]، وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم، وقد كان يصلي وعائشة رضي الله عنها بينه وبين القبلة،[3] وتعقبه الذهبي بقوله: حكمك عليهما بالوضع، بمجرد ما أبديته حكم فيه نظر؛ لا سيما خبر

---

(١) مسند البزار (٦/ ١٤٣) برقم [٢١٨٥].

(٢) صحيح ابن حبان (١٢/ ٢٥٠) برقم [٥٤٣٤].

(٣) صحيح البخاري (١/ ١٥٠) برقم [٣٧٦] ومسلم ١/ ٣٦٦) برقم [٥١٢].

الثنيتين، ذكر ذلك في ترجمة أبان بن سفيان الموصلي.[1]

وحكم الذهبي[2] بوضع حديث ابن عمرو: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفي يده كتابان : تسمية أهل الجنة، وتسمية أهل النار، بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم ، بأنه يقتضي أن يكون زنة الكتابين عدة قناطر ، وتعقبه الحافظ في (اللسان)[3] بقوله : وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم، بل هو معجزة عظيمة، وقد أخرج

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٢٠).

(٢)ميزان الاعتدال (٥/ ٤٣٨-٤٣٩).

(٣) لسان الميزان (٤/ ٩٣).

الترمذي[1] لهذا المتن شاهدًا. اهـ، ذكر ذلك في ترجمة عبدالوهاب بن همام الصنعاني.

قلت : والحديث تكلم عليه صاحب الإبريز ، بما أزال إشكاله.

وأحسن منه وأقرب ما يستفاد من كلام ابن العربي في (العارضة) فإن من وقف عليه وتدبره ، علم أن الحديث من قبيل العاديات ، وأنه ليس فيه إشكالًا أصلًا.

---

(١) يشير الحافظ ابن حجر إلى ما رواه الترمذي في جامعه برقم [٢١٤١] عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي يده كتابان فقال : أتدرون ما هذان الكتابان ؟ فقلنا : لا يا رسول الله ، إلا أن تخبرنا ، فقال للذي في يده اليمنى : هذا كتاب من رب العالمين ، فيه أسماء أهل الجنة ، وأسماء آبائهم وقبائلهم ، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبدًا ، ثم قال للذي في شماله : هذا كتاب من رب العالمين ، فيه أسماء أهل النار، وأسماء آبائهم وقبائلهم ، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبدًا ، فقال أصحابه : ففيم العمل يا رسول الله إن كان أمر قد فرغ منه ؟!! فقال : سددوا وقاربوا ؛ فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة ، وإن عمل أي عمل ، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار وإن عمل أي عمل ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيديه فنبذهما ثم قال: فرغ ربكم من العباد ، فريق في الجنة ، وفريق في السعير.

وحكم الذهبي[1] أيضًا ببطلان حديث : (مَن سرَّه أن يحب الله ورسوله فليقرأ في المصحف)[2] بأنَّ المصاحف إنما اتخذت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتعقبه الحافظ بقوله : هذا التعليل ضعيف ؛ ففي الصحيحين[3] نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ؛ مخافة أن يناله العدو ، وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أنه أصحابه سيتخذون المصاحف؟! ذكره في ترجمة الحر بن مالك[4]، بل حكم في كتابه (العلو للعلي الغفار)[5] بنكارة حديث : (لو دلى أحدكم بحبل لهبط على الله)[6] مع الاعتراف بصحة إسناده ؛ لكونه لم يعرف وجهه.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٢١٤).

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان برقم [٢٢١٩] وقال : منكر..

(٣) صحيح البخاري برقم [٢٨٢٨] وصحيح مسلم برقم [١٨٦٩].

(٤) لسان الميزان (٢/ ١٨٥).

(٥) انظر العلو للعلي الغفار (٢٥٨) ولقد حكم محقق الكتاب ؛ المحدث حسن بن علي السقاف عليه بالوضع والنكارة.

(٦) رواه أحمد في مسنده برقم [٨٨١٤] والترمذي في جامعه برقم [٣٢٩٨] وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٥) وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٦٢).

وقال فيه أيضًا في حديث (تعدد الأنبياء في كل أرض)[1] بعد تصحيح سنده : وهذه بلية تُحيِّر السامع ، كتبتها استطرادًا للتعجب! قال : وهو من قبيل اسمع واسكت. اهـ

وحكم ابن الجوزي بوضع حديث : (سدوا كل باب في المسجد إلا باب علي)[2] بأنه مقابل لحديث أبي بكر ، عملته الرافضة.

وتعقبه الحافظ في (القول المسدد)[3] بقوله : هذه دعوى لم يستدل

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك برقم [٣٨٢٢] ونصه: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال عند قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم..

(٢) تقدم تخريجه.

ولقد ورد الحديث بأن الباب الذي لم يُسد هو باب أبو بكر، ولقد أفرد الحافظ السيوطي هذا الموضوع بكتاب مستقل أسماه (شد الأثواب في سد الأبواب) قال فيه: قال العلماء لا معارضة بين الأحاديث المذكورة في الفصل الأول من أنه سد الأبواب إلا باب أبي بكر ، وبين المذكورة في الفصل الثاني من أنه سد الأبواب إلا باب علي، فإنها قصتان إحداهما غير الأخرى، فقصة علي كانت متقدمة وهي في سد الأبواب الشارعة، وقد كان أذن لعلي أن يمر في المسجد وهو جنب، وقصة أبي بكر متأخرة في مرض الوفاة...انظر الحاوي للفتاوى .(١٥/ ٢)

(٣) القول المسدد (١٦).

عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين ، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ، ولا ينبغي الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ، ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك ؛ لأنَّ فوق كل ذي علم عليم ، وطريق الورع في مثل هذا ، أن لا يحكم على الحديث بالبطلان ، بل يتوقف فيه ، إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له ، وهذا الحديث من هذا الباب. اهـ

وحكمه أيضًا تقليدًا للعقيلي[1]، بوضع حديث (من جمع بين صلاتين من غير عذر ، فقد أتى بابا من أبواب الكبائر) بأنه معارض بحديث ابن عباس رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وحكمه أيضًا بوضع حديث (من احتكر طعاما أربعين ليلة ، فقد برئ من الله وبرئ الله منه)[2] بأنَّ فيه وعيدًا مشتملًا على البراءة ممن فعل ذلك وهو لا يكفر ، وتعقبه الحافظ في (القول

(١) ضعفاء العقيلي (١/ ٢٤٧).

(٢) تقدم تخريجه.

المسدد)[1] بأنَّ هـذا مـن الأحاديـث الـواردة في معـرض الزجـر والتنفـير ، وظاهره غير مراد.

وقد وردت عدة أحاديث في الصحيح ، تشتمل على البراءة ، وعلى نفي الإيمان ، وغير ذلك من الوعيد الشديد في حق من ارتكب أمـورًا لـيس فيها ما يخرج عن الإسلام ، كحديث أبى موسى رضي الله عنه في الصـحيح في البراءة ممن حلق وسـلق[2] ، وحـديث أبي هريـرة رضي الله عنـه (لا يـزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)[3] إلى غير ذلك ، فما كان الجـواب عنهـا ، كـان هو الجواب عن هذا الحديث ، ولا يجوز الإقدام عـلى الحكـم بالوضـع قبـل التأمل والتدبر. اهـ

وحكمه أيضًا بوضع حديث (من تـزوج امـرأة لعزهـا ، لم يـزده الله تعـالى إلا ذلًا ، ومَـن تـزوج امـرأة لمالهـا ، لم يـزده الله تعـالى إلا

(١) القول المسدد (٢١).

(٢) رواه مسلم (١/ ١٠٠) برقم [١٠٤] وسلق لغة في صَلَقَ ، والصلق : رفع الصـوت. القـاموس المحيط ، مادة [ص ل ق].

(٣) رواه البخاري برقم [٦٤٢٥] ومسلم برقم [٥٧] من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

فقرًا...الحديث)[1] بأنه مخالف لما في الصحيح (تنكح المرأة لمالها ولحسبها وجمالها)[2] وتعقبه الحافظ السيوطي بأن الحديث ليس مخالف لما في الصحيح ؛ لأنه ليس المراد ، الأمر بذلك ، بل الإخبار بما يفعله الناس ، ولهذا قال في آخر الحديث : (فاظفر بذات الدين تربت يداك).

وحكمه أيضًا بوضع حديث (ولد الزنا لا يدخل الجنة)[3] بأنه مخالف للأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[4] وتعقبه الحافظ السيوطي بما نقله الرافعي في "تاريخ قزوين"[5] عن بعض

---

(١) رواه الطبراني في مسند الشاميين برقم [١١] والمعجم الأوسط برقم [٢٣٤٢].

(٢) رواه البخاري برقم [٤٨٠٢] ومسلم برقم [١٤٦٦] من وراية أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هذا حديث موضوع كما نص عليه العلماء، قال علي القاري في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (٢٠٤) برقم [٣٩١].: (حديث "ولد الزنا لا يدخل الجنة" لا أصل له) **وقال العجلوني في** كشف الخفاء ومزيل الإلباس (٢/ ٤٥٢) برقم [٢٩١٨]: **"ولد الزنا لا يدخل الجنة" يدور على الألسنة ولا أصل له، وقال صاحب القاموس في "سفر السعادة" هو باطل، ولأنه مخالف لقوله تعالى:** ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ومن أراد مزيد إيضاح عن هذا فلينظر كتاب تصحيح الأفهام فيما ينسب إلى نبينا عليه الصلاة والسلام لعلوي بن حامد بن شهاب الدين.

(٤) سورة الأنعام [١٦٤].

(٥) التدوين في أخبار قزوين (٢/ ١٤٦).

الأئمة من أنَّ معناه: أنه لا يدخل الجنة بعمل أصله، بخلاف ولـد الرشـدة، فإنه إذا مات طفلا وأبواه مؤمنان، لحق بهما، وبلغ درجتهما بصـلاحهما عـلى مـا قـال تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾(1) وولد الزاني لا يدخل الجنة بعمل أصله، أما الـزاني، فنسـبه منقطـع، وأما الزانية فشؤم زناها وإن صلحت، يمنع من وصول بركة صلاحها إليه. اهـ إلى غير ذلك.

وحديث الباب أيضًا مـن هـذا القبيـل، فـإنهم توهمـوا منـه أنَّ فيـه تفضـيلا لعـلي رضي الله عنـه عـلى أبي بكـر رضي الله عنـه، وذلـك مخـالف لأصول أهل السنة، كما صرح به كثـير مـنهم، فبـادروا إلى تكـذيب رواتـه، والأمر خلاف كما سأذكره.

الأمر الخامس:

كون الحديث في فضل علي رضي الله عنه وراويه متهم بالتشـيع، بـل مجرد كون الحديث في الفضائل، من أكبر أسباب الطعن عنـدهم في الـرواة، ولو لم يُتهموا بتشيع، فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه، ولا يتورعـون

(1) سورة الطور [21].

عن جرحه، ولو كان أوثق الثقات، وأعدل العدول، وقد تقدم عن أبي زرعة أنه قال: (كم من خلقٍ افتضحوا بهذا الحديث) يعني أنَّ كل من حدَّث به، يحكمون عليه بالضعف، ولو كان معروفًا عندهم أنه ثقة، فدليل الضعف، هو التحديث بفضل علي عليه السلام، حتى أنهم ضعفوا به جماعة من الحفاظ المشاهير، ورموهم بالرفض والتشيع، كمحمد بن جرير الطبري، تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة، والحاكم صاحب المستدرك لتصحيحه فيه حديث الطير وحديث الموالاة، والحافظ ابن السقّا لإملائه حديث الطير، ووثبوا إليه ساعة الإملاء وأقاموه وغسلوا موضعه، والحافظ الحسكاني لتصحيحه حديث رد الشمس، والحافظ ابن المظفر لتأليفه في فضائل العباس، وإبراهيم بن عبدالعزيز بن الضحاك لكونه أملى مجالس في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلما فرغ قال: نبدأ بعلي أو بعثمان فتفرقوا عنه وضعفوه، مع أنَّ المسألة خلافية لا تستوجب ذلك كما قال الذهبي، بل نسبوا الدارقطني إلى التشيع وما أبعده منه؛ لحفظه ديوان السيد الحميري، بل تكلموا في الشافعي ونسبوه إلى التشيع؛ لموافقته الشيعة في مسائل فرعية، أصابوا فيها ولم يُبدَّعوا، كالجهر بالبسملة، والقنوت في

الصبح، والتختم في اليمين، وموالاته لأهل البيت، وقد أشار هـو رضي الله عنه إلى ذلك في أبياتـه المشـهورة، وضـعفوا المسـعودي[1] وحكمـوا بتشـيعه لقوله في (مروج الذهب)[2]: والأشياء التي استحق بها أصحاب رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفضل هي السبق إلى الإيـمان والهجـرة والنصرـة لرسول الله، والقربى منـه والقناعـة، وبـذل الـنفس لـه، والعلـم بالكتـاب والتنزيل، والجهاد في سبيل الله، والورع والزهد والقضـاء والحكـم والعفـة والعلم، وكل ذلك لعلي عليه السلام منه النصيب الأوفـر، والحـظ الأكـبر، إلى مـا ينفرد به من المؤاخاة والموالاة والمنزلة ..إلخ، مع أن كل ما قاله حق لا شـك فيه. وضعفوا برواية حديث الطير خلائق منهم:

١- إبراهيم بن باب البصري.

٢- أحمد بن سعيد بن فرقد الجدي.

٣- حماد بن يحيى بن المختار.

---

(١) قال عنه الذهبي في سير أعـلام النـبلاء (١٥/ ٥٦٩): وكـان أخباريـا صـاحب ملـح وغرائـب وعجائب وفنون، وكان معتزليا. وانظر لسان الميزان (٧/ ١٦١)

(٢) مروج الذهب (٢/ ٧١٠-٧١١).

٤- إبراهيم بن ثابت القصار.

٥- إسماعيل بن سليمان الرازي.

٦- الحسن بن عبدالله الثقفي.

٧- حمزة بن خراش.

٨- دينار أبو مكيس.

٩- سليمان بن حجاج.

١٠- عبدالله بن زياد أبو العلاء.

١١- عمران بن وهب الطائي.

١٢- محمد بن أحمد بن عياض.

١٣- محمد بن سليم.

١٤- محمد بن شعيب.

١٥- ميمون بن جابر أبو خلف، وغيرهم.

وقد أورد هؤلاء الذهبي، وضعفهم تبعًا واستقلالًا بحديث الطير، مع اعترافه بثبوته ....

في (التذكرة)[1] وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضًا، منهم:

١- أحمد بن عمران بن سلمة.

٢- أحمد بن سلمة الكوفي.

٣- أحمد بن عبدالله بن يزيد.

٤- إسماعيل بن محمد بن يوسف.

٥- سعيد بن عقبة.

٦- جعفر بن محمد الفقيه.

٧- عثمان بن عبدالله الأموي.

٨- عمر بن إسماعيل بن مجالد.

٩- محفوظ بن بحر الأنطاكي.

١٠- يحيى بن بشار الكندي، في آخرين.

وضعفوا بحديث الشمس وغيره أممًا لا تحصى، كالحسن بن محمد ابن يحيى، وإسماعيل بن إياس بن عفيف، وصالح بن أبي الأسود الكوفي،

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٢- ١٠٤٣) حيث قال: وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جدا قد أفردتها في مصنف ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل.

ومالك بن مالك، ومحمد ابن سليم الوراق، ومحمد بن الحسن الأزدي، ومحمد بن الخطيب الأنطاكي، وجعفر بن محمد العوسجي، ومحمد بن المظفر، ومسعر بن يحيى ويحيى بن إبراهيم السلماسي، ومحمد ابن علي بن النعمان، وهو الذي وقعت له مناظرة مع أبي حنيفة، إذ قال له كالمنكر عليه: عمن رويت حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه؟ فقال: عمن رويت أنت عنه يا سارية الجبل؟ فأفحمه. وإبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب ضعفه الذهبي لروايته حديث الشمس، ولم يتنبه الحافظ لذلك فقال في (تعجيل المنفعة)[1] ذكره الذهبي في المغنى، ولم يذكر لذكره فيه مستند، وتكلم يحيى بن معين في الحافظ أبي الأزهر النيسابوري الثقة؛ لروايته حديثا في الفضائل عن عبدالرزاق، كما سبق إلى غير هؤلاء ممن ضعفوهم، وليس لهم على أكثرهم دليل سوى رواية الفضائل، والسبب في ذلك، أن الرفض كان شائعًا في عصورهم، فكانوا يتوهمون أن قبول مثل هذه الأحاديث، فيه ترويج لبدعة الرفض، فيبالغون في الإنكار على من أتى بشيء من ذلك، سدًّا لهذا الباب، مع أن الكثير منهم كان فيه أيضًا بدعة

(١) تعجيل المنفعة (١٤).

النصب، فكان ينتقم لنحلته وهواه،من حيث لا يشعر غيره، ممن يظن به أنه من أهل السنة، فيقلده في ذلك، والكلام في عبدالسلام بن صالح من هذا القبيل، فما أجيب به عن الحافظ أبي الأزهر وابن جرير والحاكم وابن المظفر وابن السقا والحسكاني وابن عقده وأمثالهم فهو الجواب عنه أيضًا.

الوجه الثالث:

أن هذا الجرح على ما عرفته من بطلان أساسه، صدر مبهما، لم يفسره أصحابه، ولم يبينوا مستندهم فيه، والجرح المبهم إذا عارضه تعديل كان مردودا باطلا، والعمل على التعديل بالإجماع من فعلهم، وإن خالفه فريق في مقالهم، نظير ما سبق في التضعيف بالبدعة؛ وذلك لاختلاف أنظار الناس في أسباب الجرح مع غلبة الهوى والعصبية على النفوس، فقد تحمله العداوة والمنافسة على الجرح في عدوه وقرينه بلا موجب، كما وجد ذلك بكثرة بين الأقران، وبين المختلفين في النحل والعقائد، وقد يبني جرحه على كون الراوي تفرد بالحديث المنكر، وعلى أن حديثه مخالف للأصول، ويكون الواقع خلاف ذلك كما رأيت، وقد يبنيه على أمور ليست هي من باب الجرح أصلا، كجماعة ضعَّفوا رواةً، فلما سُئلوا عن ذلك، أبدوا من

الأسباب ما لا دخل له في الجرح، كشعبة بن الحجاج ضعف راويا فسئل عن السبب، فقال: رأيته يركض على برذون، وضعف المنهال بن عمرو أيضًا لسماعه من داره صوت القراءات بالتطريب، وضعف الحكم بن زاذان، فسأله شعبة عن السبب فقال: كان كثير الكلام، وضعَّف جريرُ بن عبدالحميد سماكَ بن حَرب لأنه رآه يبول قائما، وضعف بعضهم إسماعيل ابن عبدالملك لكونه كان يبيع الزئبق، وضعف العجلي إسحاق بن إسماعيل والد إسماعيل القاضي؛ لأنه كان أمينا على أموال الأيتام، وضعّف ابن أبي حاتم راويا سمعه يقرأ بالتلحين، وضعف وكيع ويحيى بن سعيد إبراهيم ابن سعد لتجويزه سماع الملاهي، ورده الذهبي بأنه كان لا يجد دليلا ناهضا على التحريم، فأداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا؟! وضعفوا الزهري لكونه لبس زي الجند، وخدم هشام بن عبدالملك، وفي حقه يقول الذهبي: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث.

وضعفوا بأخذ الأجرة على السماع جماعة يطول عدهم، كابن الأعرابي والحسن بن سفيان، وعلي بن عبدالعزيز البغوي، والحارث بن أبي أسامة، وأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي، وأبي شعيب عبدالله بن

الحسن الحراني في آخرين، مع أن كثيرًا من الأئمة صرّحوا بجواز ذلك عند الضرورة، وضعفوا أبا ثور لأنه كان يتكلم في الرأي، وقال الفريابي في إبراهيم الجرجاني: كان شيخ أصحاب الرأي وأنا لا أكتب عن أصحاب الرأي، وتكلم الكثير منهم في أكثر أصحاب أبي حنيفة؛ لأجل الرأي أيضًا، وضعف أحمد ابن حنبل الحارث المحاسبي؛ لاشتغاله بعلم الكلام، وضعف غيره الكثير من علماء الكلام بذلك، بل جعلوا الاشتغال بعلم الكلام من البدعة الموجبة لضعف كل من وجدت فيه، كما نص عليه الحافظ السِّلفي في "معجم السفر" والحافظ ابن الرشيد في "الرحلة" وعلى هذا، فرأس المبتدعة الضعفاء هو أبو الحسن الأشعري، وضعف أبو داوود الحافظ أحمد بن منصور الرمادي صاحب المسند؛ لكونه صحب الواقفة، وتكلم يحيى بن معين في الشافعي؛ لمجرد تعصبه لمذهب الحنفية الذي كان غاليا فيه، وضعفوا زكريا بن منظور، لزعم بعضهم أنه كان طفيليا، وقد جمع الذهبي في الثقات، المجروحين بمثل هذا جزءًا، لكنه ما استوعب ولا قارب بحيث يُستدرك عليه أضعافه، وقال في أوله: قد كتبت في مصنفي (الميزان) عددًا كثيرًا من الثقات الذين احتج بهم البخاري أو مسلم أو

غيرهما؛ لكون الرجل منهم قد دُوِّن اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمر بي الرجل الثبت، وفيه مقال لا يعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا، لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة.

فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل، ويغفر لهم فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا أصلا، وبتكفير الخوارج لهم، انحطت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحا في الطاعنين، فانظر إلى حكمة ربك، نسأل الله السلامة.

وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض، ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعنا، ويعامل الرجل بالعدل والقسط. اهـ

ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم، وإنما تعرف من الجرح المفسر، فيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة، كقوله فلان كذاب؛ لأنه حدث عن فلان، وادعى السماع منه، وقد مات قبل ولادته، أو قبل دخوله لبلده، أو سُئل الشيخ عن الحديث فأنكره، وأبدى دليلا على

عدم سماعه له، أو أقر على نفسه بالكذب، أو زاد في النسخة، أو أدخل نفسه في الطباق، أو كان يترك الصلاة، ويقيم الدليل على ذلك، كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ، حيث لم يروه يصلي وهم يسمعون عليه، فوضعوا في أطراف رجله حبرا، ثم رجعوا إليه بعد ثلاثة أيام والحبر في رجله، أو رؤيتهم إياه سكران أو نحو ذلك، ويطرح له ما ليس بجرح كالأشياء التي ذكرناها، وأما على الإبهام المحتمل لهذا فلا يقبل، خصوصا مع معارضته للتعديل، وعلى هذا استقر صنيع جميعهم، وصرَّح به أكثرهم في أصول الفقه والحديث كما هو معروف، وقد قال النووي في الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول (شرحه)[1] ما نصه: (ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتا مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا) وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داوود من جماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر، مفسر السبب. اهـ

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٢٥).

وقال الحافظ في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضعفوا أيضًا في (مقدمة الفتح)[1] ما نصه: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبين السبب، مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها مالا يقدح. اهـ

ولما نقل عن الدار قطني أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطي: يتكلمون فيه. تعقبه بقوله: هذا تليين مبهم لا يقبل، وكذلك تعقب "ابن سعد"[2]: على قوله في عبدالأعلى ابن عبدالأعلى: لم يكن بالقوي، فقال: هذا جرح مردود غير مقبول، وتعقب الخليلي على قوله في عبدالملك بن الصباح: كان متهما بسرقة الحديث، فقال: هذا جرح مبهم، وتعقب الدارقطني على قوله في بريد بن أبي مريم: ليس بذاك، فقال: هذا جرح غير مفسر، فهو

(١) مقدمة فتح الباري (٣٨٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٩٠).

مردود، وقال في ترجمة محمد بن بشار البصري: ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك، فما عرَّجوا على تجريحه، وقال الحافظ نور الدين في (مجمع الزوائد)[1] في الكلام على حديث في ترجمة معاوية، فيه شيخ الطبراني لم يوثقه إلا الذهبي، وليس فيه جرح مفسر. اهـ

وقال ابن دقيق العيد في "شرح الإلمام": مقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسرًا. اهـ

وقال الكمال الأدفوي في "الإمتاع": ومن ذلك قولهم فلان ضعيف، ولا يبينون وجه الضعف، فهو جرح مطلق، وفيه خلاف وتفصيل، والأولى أن لا يقبل من متأخري المحدثين؛ لأنهم يجرِّحون بما لا يكون جرحًا. اهـ

وقال الحاكم في (المستدرك): هؤلاء الذين في هذا الكتاب، ثبت عندي صدقهم؛ لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينا، ولا أجيزه تقليدًا، والذي اختاره لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا. اهـ

---

(١) مجمع الزوائد (٩/ ٣٥٦).

وذكر الذهبي في "الميزان"[1] أنَّ البخاري ذكر أرقم بن شرحبيل في الضعفاء، ثم تعقبه الذهبي بقوله: لم يذكر أبو عبدالله مستندًا لذكره في كتاب الضعفاء، وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد. اهـ

وقال اللكنوي في "الرفع والتكميل"[2]: قد زل قدم كثير من علماء عصرنا في مسألة كون الجرح مقدمًا على التعديل، لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهما منهم أن الجرح مطلقًا، مقدم على التعديل، وليس الأمر كما ظنوا، بل ذلك مقيد بأن يكون الجرح مفسرًا، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقًا على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل، وإن كان مبهمًا. اهـ

ونصوصهم في هذا كثيرة، ذكرت بعضها في "إبراز الوهم المكنون

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣١٩).

(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (١١٧).

من كلام ابن خلدون"[1] وبسطتها أيضًا في غيره، وإذا عرفت هذا فالجرح في عبدالسلام بن صالح كله من هذا القبيل، لم يذكر أحد من الجارحين له سببا لجرحه، حتى يُنظر فيه هل هو مقبول أو مردود، على أن قرائن أحوالهم دلت على سبب جرحهم إياه، وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله.

(١) قال الغماري في إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون (٤٥٩) في معرض رده على ابن خلدون ما نصه: قوله: إلا أنَ المعروف عند أهل الحديث أنَّ الجرح مقدم على التعديل، هذه القاعدة المكسورة المعزوَّة إلى علماء الحديث على غير ما هي عليه عندهم، هي الأساس الذي بنى عليه كلامه، والعماد الذي رفع عليه ما أراده، من إبطال صحيح الأحاديث ورامه، وهي قاعدة مفتعلة مزورة شاذة مهجورة على الوجه والإطلاق الذي ذكره، بل لهم فيها مذاهب وتفصيلات وشروط مبسوطة في المطولات، منبه عليها في المختصرات من كتب الحديث والأصول، وجلب جميع ذلك أو معظمه يطول، ولنقتصر على ذكر ما يكفي في رد تزويره وبطلان إيهامه، فنقول: قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث (١١٧): التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة، يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا، فيعد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدًا، وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرا، مبين السبب؛ لأن الناس يختلفون في ما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحًا، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه؛ للنظر فيه، هل هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله. وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده...

ومن هذه الوجوه تعرف صحة حكم الحافظ في التقريب حيث اعتمد أنه صدوق،[1] وطرح كل ما قيل فيه، فالحمد لله رب العالمين.

فصل

وهناك أمور يجب التنبيه عليها:

الأول: زعم الدارقطني أن عبدالسلام بن صالح كان رافضيًا خبيثا، وهذا منه غلو وإسراف؛ فإن الرافضي هو من كان يحط على الشيخين رضي الله عنهما، كما ذكره الذهبي في "الميزان"[2]، والحافظ في (التهذيب) وغيرهما،

---

(١) قال ابن حجر في التقريب (٣٥٥): صدوق له مناكير وكان يتشيع وأفرط العقيلي فقال كذاب.

(٢) قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ١١٨-١١٩) عند ترجمته لأبان بن تغلب الكوفي: شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته. ثم تكلم عن التشيع المقبول والتشيع غير المقبول فقال: البدعة على ضربين، فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة .. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا وتعرض لسبهم، والغالي في عرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال معثر...

ولم يكن عبدالسلام بن صالح كذلك، فقد تقدم عنه أنه كان يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل، وصرَّح بأن هذا مذهبه الذي يدين الله به، فكيف يكون هذا رافضيًا؟! وقد نقل الحافظ في (اللسان)[1] عن ياقوت أنه قال في أحمد ابن طارق الكركي: كان رافضيًا، ثم تعقبه بقول: وياقوت متهم بالنصب، فالشيعي عنده رافضي. اهـ

الثاني: قال العقيلي: إنه كذاب، وهذا القول لم يسبقه إليه أحد ممن عاصر عبدالسلام، وقد تقدم عن الحافظ أنه قال: هذا إفراط من العقيلي، وتقدم أيضًا كلام الذهبي فيه، ومجازفته في حق علي بن المديني، وقد اعترض الحافظ أبو زرعة العراقي على من جرَّح راويًا لم يعاصره، كما نقله عنه تلميذه الثعالبي في "غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد".

الثالث: أنه قال: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وعبدالسلام بن صالح لم يتفرد ، ثم هو تهافت من العقيلي ، فإن الكذاب لا يجوز الاحتجاج به مطلقًا.

---

(١) لسان الميزان (١/ ١٨٨).

الرابع: زعموا أنه كان يروي أحاديث في المثالب، وهذا ليس بجرح فقد جرحوا به أيضًا الفضيل بن عياض وذكروا أنه روى أحاديث تزري على عثمان رضي الله عنه وأجاب عنه الذهبي في الجزء الذي جمعه في (الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم)[1] فقال: إنه روى ما سمع ولم يقصد غضا، ولا أزرى على عثمان، ففعل ما يسوغ. اهـ

وبمثل هذا أجاب إسحاق بن راهويه عن عبدالسلام بن صالح أيضًا كما سبق، ولو كان هذا جرحاً لجرح جميع الأئمة والحفاظ، فما منهم إلا وقد روى من ذلك ما بلغه أو صح عنه، وهذا أحمد ابن حنبل أورعهم قد خرّج كثيرًا من ذلك في مسنده كحديث (اللهم اركسهما في الفتنة ركسا، ودعهما في النار دعا)[2] لكنه أبهم اسم عمرو بن العاص ومعاوية فقال: فلانا وفلانا، وكخبر شرب معاوية للخمر في إمارته، وغير ذلك يطول ذكره.

وخرَّج مالك والبخاري ومسلم حديث الحوض الذي حكي عن

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (٢٧).

(٢) تقدم تخريجه مع التصريح بذكر عمرو بن العاص ومعاوية، وانظر مسند أحمد (٤/ ٤٢١).

مالك أنه قال: ما ندمت على حديث أدخلته في الموطأ إلا هذا الحديث.[1]

وعن الشافعي أنه قال: ما علمنا في كتاب مالك حديثا فيه إزراء على الصحابة، إلا حديث الحوض، ووددنا أنه لم يذكره، وكذلك في الصحيحين حدث الرؤيا، وما شابهه وشاكله، فلو كانت روايتها تجرَّح لثبت جرح جميع الرواة، وأغرب من هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد من (الميزان)[2] فقال ما نصه: نقم على عبدالمجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع؛ لكونه روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبدالله البهي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه، وانثنت خصراه، قال قتيبة: حدّث وكيع بمكة، وكان سنة حجَّ فيها الرشيد، فقدموه إليه، فدعا الرشيد سفيان بن عيينه وعبدالمجيد، فأما عبدالمجيد فقال: يجب أن يقتل؛ فإنه لم يرو هذا إلا وفي

---

(١) روى البخاري (٥/ ٢٤٠٧) برقم [٦٢١٣] ومسلم (١/ ٢١٧) برقم [٢٤٧] عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي!! فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك؛ إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى، ومالك في الموطأ (١/ ٢٨) برقم [٥٨] بنحوه.

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩١).

قلبه غش للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فسأل الرشيد سفيان فقال: لا يجب عليه القتل، رجل سمع حديثا فرواه، والمدينة شديدة الحر، وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين، فترك إلى ليلة الأربعاء، فمن ذلك تغير.

قال الذهبي: قلت: النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر، وهو بشر يأكل ويشرب وينام، ويقضي حاجته ويمرض ويتداوى ويتسوك ويتطيب فهو في هذا كسائر المؤمنين، ولما مات بأبي هو وأمي صلى الله عليه وآله وسلم، عُمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف، والكفن واللحد والدفن، لكن ما زال طيبًا مطيبا، حيا وميتًا، وارتخاء أصابعه المقدسة وانثناؤها، وربو بطنه، ليس معنا نص على انتقائه، والحيُّ قد يحصل له ريح، وينتفخ منه جوفه، فلا يُعد هذا إن كان قد وقع عيبًا.

ثم اندفع الذهبي في تقرير كلام يدل كسابقه على جهله بمنصب النبوة، وانصباغه بصبغة تيمية، وما الغرض هذا؟! فإن بطلانه ضروري عند كل مؤمن، ولكن الغرض تبريتهم ساحة من رواه من الجرح.

الخامس: نقلوا عن عبدالسلام بن صالح أنه قال: كلب للعلوية خير من بني أمية، قيل له: فيهم عثمان، قال: فيهم عثمان، وهذا إن صح عنه، فهو مبالغة لا تدل على ضعف حديثه، وربما استخرجها بعضهم منه في حال الجدال والمناظرة، والغضب قد يستفز المناظر لأكثر من هذا، وعلى كل حال فأين هو من حَريز بن عثمان الذي كان يلعن عليًا عليه السلام سبعين مرة في الصباح، وسبعين مرة في المساء؟! وعرفوا منه هذا وتحققوه، ثم قالوا عنه: أنه من أوثق الثقات!! فما أجيب به عن حريز، فهو الجواب عن عبدالسلام ابن صالح، والله الموفق.

فصل

وأما الذين طعنوا في الحديث، فالكلام معهم على قسمين: قسم إجمالي ، وقسم تفصيلي ، أما الإجمالي فإنهم بنوه على أصول باطلة:

الأصل الأول: كون عبدالسلام بن صالح شيعيًا ضعيفًا منكر الحديث. وقد علمت بطلان هذا بما لا مزيد عليه.

الأصل الثاني: إبطال كل ما ورد في فضل علي عليه السلام أو أكثره، والحكم على من روى شيئا منه بالتشيع والضعف والنكارة، ولو بلغ

الحديث مبلغ التواتر، بحيث من تتبع صنيعهم في ذلك رأى العجب العجاب، والسبب فيه ما ذكره ابن قتيبة في كتابه في الرد على الجهمية فقال: وقد رأيت هؤلاء أيضًا حين رأوا غلو الرافضة في حق علي رضي الله عنه وتقديمه، وادعائهم له شركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نبوته، وعلم الغيب للأئمة من ولده، وتلك الأقاويل والأمور السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر، إفراط الجهل والغباوة، ورأوا شتمهم خيار السلف، وبغضهم وتبرأهم منهم، قابلوا ذلك أيضًا بالغلو في تأخير علي كرم الله وجهه، وبخسه حقه، ولحنوا في القول، وإن لم يصرحوا إلى ظلمه، واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق، ونسبوه إلى الممالأة على قتل عثمان، وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن، ولم يوجبوا له اسم الخلافة؛ لاختلاف الناس عليه، وأوجبوها ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه، واتهموا من ذكره بغير خير، وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله كرم الله وجهه، أو يظهروا ما يجب له، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجيا شاقا لعصا المسلمين، حلال الدم، وسووا بينه وبين أهل الشورى؛ لأن عمر رضي الله عنه لو تبين له

فضله؛ لقدمه عليهم، ولم يجعل الأمر شورى بينهم، وأهملوا مَنْ ذكره أو روى حديثا في فضله، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها، وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية - يعني الموضوعة - كأنهم لا يريدونها بذلك، وإنما يريدونه، فإن قال قائل: أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي رضي الله عنه وأبو سبطيه الحسن والحسين، وأصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين، تمعّرت الوجوه، وتنكرت العيون، وطرت حسايك الصدور، وإن ذكر ذاكر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من كنت مولاه فعلي مولاه)[1] و(أنت بمنزلة هارون من موسى)[2] وأشباه هذا، التمسوا لتلك الأحاديث المخارج؛ لينتقصوه ويبخسوه حقه،

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٧٦) والحاكم في المستدرك (٣/ ١١٨) برقم [٤٥٧٦] وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٦٦) وقال الألباني: حديث صحيح غاية، جاء من طرق جماعة من الصحابة خَرَّجْتُ أحاديث سبعة منهم، ولبعضهم أكثر من طريق واحد وقد خرجتها كلها وتكلمت على أسانيدها في سلسلة الأحاديث الصحيحة.كما أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢/ ١٠٦) برقم [٤٨١] وقال: إسناده صحيح.

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٦٠٢) برقم [٤١٥٤] ومسلم (٤/ ١٨٧١) برقم [٢٤٠٤].

بغضا منهم للرافضة، وإلزاما لعلي عليه السلام بسببهم ما لا يلزمه، وهذا هو الجهل بعينه. اهـ

فهذا أهم الأسباب الحاملة للمتقدمين الذين كانوا في عصر ابن قتيبة وقبله على الطعن في فضائل علي عليه السلام، وقد أشار الإمام أحمد إلى نحو هذا، إذ سأله ابنه عبدالله عن علي ومعاوية فقال: اعلم أن عليًا كان كثير الأعداء، ففتش له أعداؤه شيئا فلم يجدوه، فجاؤا إلى رجل قد حاربه وقاتله، فأطروه كيدًا منهم له، رواه السلفي في (الطيوريات) فمن كان بهذه الصفة، فكيف يقبل فضائل علي أو يصححها؟! وقد انطوت بواطن كثير من الحفاظ، خصوصا البصريين والشاميين على البغض لعلي وذويه، وأشار ابن القيم في (إعلام الموقعين)[1] إلى قريب من هذا أيضًا، لما تكلم على المفتين من الصحابة، فقال: وأما علي بن أبي طالب عليه السلام، فانتشرت أحكامه وفتاويه، ولكن قاتل الله الشيعة، فإنهم أفسدوا كثيرًا من علمه بالكذب عليه، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه، إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبدالله ابن مسعود، وكان

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢١).

رضي الله عنه وكرم الله وجهه يشكو عدم حمله العلم الذي أودعه كما قال: إن ها هنا علما لو أصبت له حمله. اهـ

فهذا يشير إلى أنهم تركوا من علمه كما تركوا من فضله، معارضة للشيعة وإخمادا لهم، والله المستعان.

الأصل الثالث: أنهم ظنوا أنه مخالف للأصول الدالة على أفضلية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإن فيه ما يدل على أفضلية علي عليه السلام، ولهذا زاد فيه بعض الكذابين، ذكر أبي بكر وعمر وعثمان، فذكر الحافظ في (اللسان)[1] في ترجمة إسماعيل بن علي بن المثنى الاسترابادي الواعظ الكذاب إنه كان مرة يعظ بدمشق فقام إليه رجل فسأله عن حديث (أنا مدينة العلم، وعلي بابها) فقال: هذا مختصر، وإنما هو: (أنا مدينة العلم، وأبو بكر ساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها، وعلي بابها)[2] قال: فسألوه أن يخرج لهم إسناده، فوعدهم به. وفي هذا الرجل يقول ابن السمعاني في (الأنساب): كان يقال له كذاب ابن كذاب، ويقول النخشبي: كان يقص

(١) لسان الميزان (١/ ٤٢٢).

(٢) مسند الفردوس (١/ ٤٤) برقم [١٠٥].

ويكذب، ولم يكن على وجهه سيما المتقين، دخلت على أبي نصر السجزي بمكة فسألته فقال: هذا كذاب ابن كذاب، لا يكتب عنه ولا كرامة، وذكر هذه القصة ابن عساكر في (التاريخ)[1] فقال: أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب، حدثني أبو الفرج الأسفرايني قال: كان أبو سعد الاسترابادي يعظ بدمشق فقام إليه رجل فقال: أيها الشيخ، ما القول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنا مدينة العلم وعلي بابها)؟ قال: فأطرق لحظة، ثم رفع رأسه وقال: نعم لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدرا في الإسلام، إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكره، قال: فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده، ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده، فانعم، ولم يخرجه لهم.

فانظر كيف أنكروه عند الانفراد، واستحسنوه لما ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، وافتراه بعض الواضعين أيضًا، فرواه من حديث أنس بلفظ (أنا مدينة العلم، وأبو بكر وعمر وعثمان سورها، وعلي بابها) فزاد في الحديث ما يؤيد مذهب أهل السنة، من تفضيل الثلاثة على

---

(١) تاريخ دمشق (٩/ ٢٠).

علي؛ لظنه أن في الحديث ما يفضله عليهم، بل ما رضِيَ النواصب بهذا حتى أدخلوا فيه معاوية، فذكره الديلمي[1] من حديث أنس رضي الله عنه بلفظه (أنا مدينة العلم، وعلي بابها، ومعاوية حلقتها) وسلك بعضهم فيه مسلكا آخر فقال: ليس المراد به علي بن أبي طالب رضي الله عنه بل هو العلو، كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (أنا مدينة العلم، وأنا بابها العلي) وليس في الحديث شيء مما توهموه، بل هو كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ)[2] وقوله: (أقرؤكم أُبي) وقوله: (ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر)[3] فقد نصوا

---

(١) مسند الفردوس (١/ ٤٤) برقم [١٠٦].

(٢) رواه معمر بن راشد في جامعه (١١/ ٢٢٥) وأبو داوود الطيالسي في مسنده (٢٨١) برقم [٢٠٩٦] وأحمد في مسنده (٣/ ١٨٤) برقم [١٢٩٢٧] والترمذي في جامعه (٥/ ٦٦٤) برقم [٣٧٩٠] وابن ماجه (١/ ٥٥) برقم [١٥٤] والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٦٧) برقم [٨٢٤٢] وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ١٤١) برقم [٥٧٦٣] وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٧٤) برقم [٧١٣١] والطبراني في المعجم الصغير (١/ ٣٣٥) برقم [٥٥٦] والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٧٧) برقم [٥٧٨٤] والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢١٠) برقم [١١٩٦٦]

(٣) صحيح ابن حبان (١٦/ ٧٦) برقم [٧١٣٢] والمستدرك (٣/ ٣٨٥) برقم [٥٤٦٠].

على أنه فيها ما يدل على أفضلية معاذ وأبي ذر على غيرهم من الخلفاء الراشدين.

ولهذا قال السخاوي في "المقاصد الحسنة"[1] بعد الكلام على بعض طرق حديث الباب: وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، على أن أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، وقال الحافظ العلائي أثناء كلامه عليه أيضًا: ليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول بل هو كحديث: أرحم أمتي بأمتي - يعني المذكور فيه- وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ. اهـ

وبهذا أيضًا رد ابن حجر الهيتمي[2] على من حكم عليه بالوضع فقال: وليس هو مقتضيا لأفضليته على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فهو حديث حسن بل قال الحاكم: صحيح. اهـ

فهذا يدل على أنهم حكموا بوضعه لتوهمهم مخالفته للأصول،

---

(١) المقاصد الحسنة (٩٨).

(٢) انظر الصواعق المحرقة (٢/ ٣٥٨).

ووهموا في ذلك كما وهموا في غيره من الأحاديث التي ظنوها مخالفة للأصول، وحكموا بوضعها بناء على ذلك، ورد عليهم غيرهم ممن عرف أنها غير مخالفة، واهتدى لطرق الجمع بينهما كما قدمنا كثيرًا من أمثلته، وقد قال بعض شراح الطريقة المحمدية الأولى في تفضيل الخلفاء الأربعة: أن كل واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذي اشتهر به؛ لأن فضيلة الإنسان ليست من حيث ذاته، بل باعتبار أوصافه فنقول:

إن أبا بكر أفضل من الصحابة باعتبار كثرة صدقه واشتهاره فيما بينهم، وعمر أفضلهم من جهة العدل، وعثمان أفضلهم من جهة الحياء، وعلي أفضلهم من جهة العلم واشتهاره به. اهـ ونحوه لبعض الأئمة الأفراد في القرن العاشر وغيره.

فصل

وأما الكلام التفصيلي فهو مع الأفراد الذين طعنوا في الحديث، أو نقل عنهم ذلك فنقول: أما يحيى بن معين فإنه تكلم في أبي الصلت، وفي حديثه قبل أن يعرف حال أبي الصلت، وقبل أن يصله حديثه من غير طريقه كما قال الخطيب، فإنه لما نقل كلامه فيه، وفي حديثه من رواية

عبدالخالق بن منصور وغيره تعقب ذلك بقوله: أحسب عبدالخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديمًا، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد فأجاب إبراهيم بن الجنيد عن حاله، قال: وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية عنه، فأنكره أحمد ابن حنبل ويحيى ابن معين عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية، فقال: إنه صحيح، ومراده أنه صحيح من حديث من حديث أبي معاوية، وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه، وقد سأله العباس بن محمد الدوري عنه فوثقه، ثم سأله عن الحديث فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي ؟!

وكذلك سأله ابن محرز عن الحديث، فقال: هو من حديث أبي معاوية، وكذلك روى عنه صالح بن محمد جزره وغيرهم.

وهكذا وقع لأحمد ابن حنبل، فإنه ما كان يعرف أبا الصلت، ثم عرفه بعد ذلك وأمر ولده بالرواية عنه وهو لا يأذنه بالرواية إلا عن ثقة كما سبق. ثم إن الإمام أحمد كثيرًا ما ينكر أحاديث ويحكم ببطلانها؛ لكونها لم تصله، كما نص عليه الحافظ.

وأما أبو حاتم وأبو زرعة، فمعلوم تشديدهما في الحديث وحكمهما عليه بالبطلان بأدنى شبهة كما نص عليه الحافظ، وكم من حديث في الصحيح صرَّحَا بأنه موضوع لا أصل له، ومن رجع إلى (علل ابن أبي حاتم) و(التلخيص الحبير) للحافظ و(نصب الراية) للزيلعي، وتخريج أحاديث الكشاف له، علم ذلك وتحققه، على أنهما كانا يسرقان الجرح، والكلام على الأحاديث من البخاري، بل ظلماه في كتابه الكبير في الرجال، ونسباه لأنفسهما، فأمرا عبدالرحمن بن أبي حاتم أن يأخذ نسخة من كتاب البخاري، ويسألهما عن الرجال المذكورين فيه، وهما يجيبانه بجواب البخاري حتى أتيا على جميع الكتاب، وتشديد البخاري رحمه الله معلوم معروف.

وأما ابن عدي والدارقطني، فكلامهما دعوى مجردة لا دليل عليها، وكل كلام لا دليل عليه فهو باطل، فلكل واحد أن يأتي إلى حديث له طرق متعددة لا يوافق هواه ويطعن فيه بأن أحد رجاله وضعه، وسرقه منه الباقون، كما يقول ابن عدي دفعا بالصدر، وادعاء بغير دليل، ولهذا قرر علماء الأصول، أن من شرط صحة التواتر عند السامع، أن لا يكون متشبعا

بضد الخبر المتواتر، فإنه إذا كان كذلك لا يقع منه موقع التواتر، ولا يوجب عنده العلم، فهؤلاء لما تعلق بذهنهم بطلان كل ما ورد في فضل علي عليه السلام، وأنه من وضع الرافضة، صاروا يردون من ذلك ما بلغ حد التواتر، بادعاء السرقة التي لا يقبلها العقل السليم.

وأما ابن الجوزي فهو مقلد لمن سبقه، فلا ينبغي أن يُعد في الحاكمين على الحديث بالوضع؛ لأنه لم يقل ذلك عن اجتهاد، فهو بمنزلة العدم، كحال كل مقلد، ولو فرضنا أنه حكم بذلك اجتهادا، فتساهله وتهوره معلوم، حتى قال الحافظ فيه: إنه حاطب ليل لا يدري ما يخرج من رأسه،[1] وقد كثر اعتراض الناس عليه، وتعقبه فيما حكم عليه من الأحاديث بالوضع، والتحذير من الاغترار بكلامه، كما بسطته في غير هذا الموضع، وقد تعقبوه على هذا الحديث كما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

وأما الذهبي فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل علي عليه السلام، فإنه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها، اعترته حدَّة

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٨٣) ذكر ابن حجر قصة ذكرها ابن الجوزي لثمامة بن أشرس ثم قال بعدها: دلت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليل، لا ينقد ما يحدث به.

أتلفت شعوره، وغضبٌ أذهب وجدانه، حتى لا يدري ما يقول، وربما سب ولعن من روى فضائل علي عليه السلام، كما وقع منه في غير موضع من (الميزان)[1] وطبقات الحفاظ تحت ستارة أنَّ الحديث موضوع، ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه، ولو بسطت المقام في هذا، لذكرت لك ما تقضي منه بالعجب من الذهبي رحمه الله تعالى، وسترنا بمنه آمين.

ويكفي في رد كلامه أنه قال في (الميزان)[2]: عبدالسلام بن صالح أبو الصلت الهروي الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد. اهـ فما وصفه بضعف، ولا رماه بكذب، ثم عند ذكر الحديث في (المستدرك)[3] أقسم بالله أن عبدالسلام بن صالح ما هو ثقة ولا هو مأمون، فكيف الجمع بين هذا

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (٥/ ١٣٧) ترجمة علي بن أحمد المؤدب الحلواني، فإنه قال: روى أحاديث موضوعة من أفظعها ما رواه الخطيب ...عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا قال: (لما عرج بي، رأيت على باب الجنة مكتوبا لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي حب الله، الحسن والحسين صفوة الله، فاطمة أمة الله، على باغضهم لعنة الله) قلت: إي والله وعلى واضعه لعنة الله.

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٨).

(٣) التلخيص (٣/ ١٢٦).

وذاك؟ وقد تعقبه الحافظ في حكمه على هذا الحديث بالوضع في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه، فإنه أورد له هذا الحديث، وقال: موضوع، فتعقبه الحافظ في (اللسان)[1] بقوله: وهذا الحديث له طرق كثيرة في (مستدرك الحاكم) أقلُّ أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق عليه القول بالوضع. اهـ

وصرح الذهبي ببطلان حديث الطير في نحو عشرين موضعًا من..

(١) لسان الميزان (٢/ ١٢٢).

(الميزان)[1] وضعَّف به خلائق ليس له على ضعفهم دليل سوى روايته، ثم لم يجد بُدًّا من اعترافه به؛ لكثرة طرقه التي تغلبت على نَصْبه، سامحه الله، فصرَّح بثبوته في (تذكرة الحفاظ).[2]

وأما النووي رضي الله عنه، فإنه قال ذلك عن تقليد لمن سبقه من الحفاظ، ولو نظر في طرق الحديث وحكم باجتهاده، لما أمكن أن يصدر عنه

---

(١) سأكتفي بذكر عشرة مواضع من ذلك كأمثلة على ذلك:

١- ميزان الاعتدال (١/ ٢٣٧) ترجمة أحمد بن سعيد بن فرقد الجدي.

٢- ميزان الاعتدال (١/ ٣٩٠) ترجمة إسماعيل بن سليمان الرازي.

٣- ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٩) ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي.

٤- ميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٠) ترجمة الحسن بن عبدالله الثقفي.

٥- ميزان الاعتدال (٢/ ٢٩١) ترجمة الحسين بن سليمان الطلحي.

٦- ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٠) ترجمة حماد بن المختار.

٧- ميزان الاعتدال (٣/ ٤٨) ترجمة دينار أبو مكيس الحبشي.

٨- ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٢) ترجمة عبدالله بن زياد أبو العلاء.

٩- ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٨) ترجمة عبدالسلام بن راشد.

١٠- ميزان الاعتدال (٦/ ٥٧٥) ترجمة ميمون بن جابر أبو خلف الرفاء.

(٢) قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ) (٣/ ١٠٤٢- ١٠٤٣) وأما حديث الطير، فله طرق كثيرة جدا قد أفردتها في مصنف ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل.

القول بوضعه؛ فإنه حكم بصحة أحاديث لا تبلغ رتبة هذا ولا تقاربه، وكم أوقعه التقليد في مزالق الأوهام، التي كثر بها تعقب المتأخرين عليه، فيم حكم به على الأحاديث ردًّا وقبولاً، وتصحيحًا وتضعيفًا.

وأما صاحب (أسنى المطالب) فليس هنالك، حتى ينتصب في مصاف الرجال، أو ينتظم في سلك هؤلاء الأبطال، وإنما ذكرته لأنبه على سقوط كتابه المتداول بين العامة، فإنه أكثر الكتب خطأ، وأقلها فائدة ونفعا، وما أدري ما الذي دفع صاحبه لتأليفه؟! مع بعده عن معرفة الحديث وصناعته، والعجب منه إذ يقول في خطبة كتابه: إن عمدته فيه على الشيخ عبدالرؤوف المناوي، مع أن المناوي كتب ....

في (التيسير)[1] على هذا الحديث ما نصه: وهو حسن باعتبار طرقه، لا صحيح ولا ضعيف، فضلا عن كونه موضوعا، ووهَّم ابن الجوزي. اهـ

ويزعم أنه رأى كتاب الحافظ ابن حجر في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ويجعل في المحدثين سخاويين، سخاويًا كبيرًا، اختصر كتاب

---

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٣٧٧) وقال المناوي في فيض القدير (٣/ ٦٠) برقم [٢٧٠٥]: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب، فإنَّ المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلها، أو لا بد للمدينة من باب، فأخبر أن بابها هو علي كرم الله وجهه، فمن أخذ طريقه، دخل المدينة، ومن أخطأه، أخطأ طريق الهدى، وقد شهد له بالأعلمية الموافق والمخالف، والمعادي والمحالف، خرج الكلاباذي أن رجلا سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عليا هو أعلم مني، فقال: أريد جوابك، قال: ويحك كرهت رجلا كان رسول الله صلى الله عليه وآله سلم يعزه بالعلم عزا، وقد كان أكابر الصحب يعترفون له بذلك، وكان عمر يسأله عما أشكل عليه، جاءه رجل فسأله فقال: ههنا علي فاسأله، فقال: أريد أسمع منك يا أمير المؤمنين، قال: قم لا أقام الله رجليك، ومحى اسمه من الديوان، وصح عنه من طرق أنه كان يتعوذ من قوم ليس هو فيهم، حتى أمسكه عنده، ولم يولِّه شيئا من البعوث؛ لمشاورته في المشكل، وأخرج الحافظ عبدالملك بن سليمان قال: ذكر لعطاء أكان أحد من الصحب أفقه من علي؟ قال: لا والله، قال الحرالي: قد علم الأولون والآخرون أن فهم كتاب الله منحصر إلى علم علي، ومن جهل ذلك، فقد ضل عن الباب، الذي من ورائه يرفع الله عن القلوب الحجاب حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغير بكشف الغطاء ..

شيخه الحافظ ابن حجر، وسخاويا صغيرًا اقتصر منه على مجرد الموضوع، وكل هذا لا أصل له، ويقول في حديث (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه)[1] له طرق كلها ضعيفة، وحكم عليه ابن حجر والعراقي بالوضع. اهـ مع أن أصله الذي هو (تمييز الطيب من الخبيث)[2] يقول: له طرق ضعيفة، وقد انتقد الحافظ ابن حجر وشيخه العراقي الحكم عليه بالوضع. اهـ فعكس هو القضية، ويقول في حديث (بني الإسلام على النظافة) ذكره في الإحياء بلا سند. قال مخرِّجه العسقلاني: لم أجده، ويقول في حديث (الحبة السوداء شفاء من كل داء) رواه أبو نعيم والطبراني[3]، وقول الأصل رواه البخاري لعله تعليق. اهـ

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه (٢/ ١٢٢٣)برقم [٣٧١٢]من رواية عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٤٤٣)برقم [٧٥٩]من رواية جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، والديلمي في مسند الفردوس (١/ ٣٣٩)برقم [١٣٥٠]والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٤٤٣) برقم [٧٦٠]من رواية عدي بن حاتم.

(٢) تمييز الطيب من الخبيث(١٨).

(٣) المعجم الأوسط (١/ ٣٩) برقم [١٠٥] والمعجم الكبير (١/ ١٨٧) برقم [٤٩١].

مع أن الحديث مسند في "صحيح البخاري"[1] في باب الحبة السوداء من كتاب الطب، ويقول: قد صنفت كتباً في الحديث، وجميع ما احتوت عليه موضوع منها موضوعات القضاعي. اهـ

وهذا بالهذيان أشبه منه بالكلام، إلى غير هذا مما لعل نصف كتابه من قبيله، مع أنه مجرد ناقل لكنه يتصرف فيخطئ، بل يخطئ في النقل بدون تصرف كما مضى، والمقصود: أن الرجل وكتابه ساقطان عن درجة الاعتبار، والله المستعان.

خاتمة

(في ذكر بعض نصوص المتأخرين في هذا الحديث)

قد سبق قول الحافظ السيوطي في (الجامع الكبير): كنت أجيب دهرا عن هذا الحديث بأنه حسن، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي رضي الله عنه في (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس رضي الله عنها، فاستخرت الله تعالى، وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحيح. اهـ

---

(٤) صحيح البخاري (٥/ ٢١٥٣) برقم [٥٣٦٣].

ونقل في (اللآلئ المصنوعة) عن الحافظ العلائي أنه قال في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على (مصابيح البغوي) وادعى أنها موضوعة ما نصه: حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) قد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة، وجزم ببطلان الكل، وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبي في (الميزان)[1] وغيره، والمشهور به رواية أبي الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأبو الصلت مختلف فيه، لكنه توبع فبرئ من عهدته، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم، وقد تفرد به عن الأعمش فكان ماذا؟! وأيُّ استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في حق علي رضي الله عنه، ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه، بجواب عن الروايات الصحيحة عن ابن معين في توثيقه وتصحيح حديثه، ومع ذلك فله شاهد، رواه الترمذي في جامعه وسنده حسن، فكيف إذا انضم إلى حديث أبي

---

(١) تقدم تصريح الذهبي بأن الحديث موضوع في عدة مواضع ، فلا داعي للتكرار.

معاوية، ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة سوى دعوى الوضع دفعًا بالصدر. اهـ باختصار.

وسئل الحافظ عن هذا الحديث، فأجاب بقوله: هذا الحديث أخرجه الحاكم في (المستدرك) وقال: صحيح، وخالفه أبو الفرج ابن الجوزي فذكره في الموضوعات، وقال: إنه كذب، والصواب خلاف قولهما معًا، وأن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولا ولكن هذا هو المعتمد في ذلك. اهـ

قلت: لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة هذا الجواب، إلا الطرق الموجودة في الحاكم، ولو استحضر غيرهما لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة، فإنه جزم بصحة أحاديث في (القول المسدد) لا تبلغ هذا ولا تقاربه، ثم إنه بنى حكمه بالحسن على قاعدة ذكرها في اللسان، ولكنها غير مطردة ولا لازمة، كما بينته في أصول التخريج.

وقال الحافظ السخاوي في (المقاصد الحسنة)[1] بعد إيراد كلام الحافظ فيه، وبعض طرقه الواهية وألفاظه الموضوعة التي فيها ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، ما نصه: وبالجملة فطرقه كلها ضعيفة، وأحسنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما، بل هو حديث حسن. اهـ

وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا أستجيز الاستدلال بكلامهم، فإن كلام المقلد بمنزلة العدم، وقد ذكرت نصوصهم في جزء جمعته قبل هذا وسميته "سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها" ولنا عودة إلى الكلام عليه في جزء ثالث إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه،

وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين،

والحمد لله رب العالمين.

---

(١) المقاصد الحسنة(٩٧- ٩٨) وقال محقق الكتاب السيد المحدث عبدالله بن الصديق الغماري: بل صحيح جداً لعدة وجوه بيَّنها شقيقنا الحافظ أبو الفيض في "فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي" لم يؤلف مثله.

مراجع الكتاب

١- إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون / أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، أبو الفيض (ت ١٣٨٠هـ) مطبعة الترقي، دمشق، ط١، ١٣٤٧هـ.

٢- الأحاديث المختارة / محمد بن عبدالواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، أبو عبدالله (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

٣- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد / محمد بن إسماعيل، المعروف بالأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تقديم: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤- أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح) / عبدالله بن عدي الجرجاني، أبو أحمد (ت ٣٦٥هـ) تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٥- أسد الغابة / علي بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، أبو الحسن (ت ٦٣٠هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبدالوهاب فايد، دار الشعب

٦- إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين / محمد بن الحاج السلمي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٤م.

٧- الأسماء والصفات / أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، أبو بكر (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب / محمد بن درويش البيروتي، الشهير بالحوت، المكتبة الأدبية، حلب.

٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبو عبدالله (ت ٧٥١هـ) تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

١٠- الإفضال والمنة برؤية النساء لله تعالى في الجنة / أحمد بن محمد ابن الصديق الغماري، أبو الفيض (ت ١٣٨٠هـ) دار العهد

الجديد، مصر.

١١- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى / علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

١٢- الأم / محمد بن إدريس الشافعي، أبو عبدالله (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.

١٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث / أحمد محمد شاكر، دار المؤيد، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٤- البحر العميق في مرويات ابن الصديق / أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، أبو الفيض (ت ١٣٨٠هـ). (مخطوط)

١٥- تاريخ دمشق / علي بن حسن بن عساكر، أبو الحسن (ت ٥٧١هـ) تحقيق: محب الدين العمروي ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) / يحيى بن معين ، أبو زكريا (ت ٢٣٣هـ) تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي

وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧- تاريخ بغداد / أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أبو بكر (ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- التاريخ الكبير / محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

١٩- تأويل مختلف الحديث / عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.

٢٠- التدوين في أخبار قزوين / عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢١- تذكرة الحفاظ / محمد بن أحمد الذهبي، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: حمدي عبدالمجيد إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٢- تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ / محمود سعيد ممدوح، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٣- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما / محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري الحاكم، أبو عبدالله (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية - دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٤- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح / سليمان بن خلف بن سعد الباجي، أبو الوليد (ت ٤٧٤هـ) تحقيق: د.أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: د.إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.١

٢٦- تفسير ابن أبي حاتم / عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي، أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)

٢٧- تفسير القرآن العظيم / اسم المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ) دار الفكر ، بيروت، ١٤٠١هـ.

٢٨- تقريب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٩- التلخيص (المطبوع بذيل مستدرك الحاكم) / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٠- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣١- تمييز الطيب من الخبيث / عبدالرحمن بن علي بن محمد الشيباني ، المعروف بابن ديبع (ت ٩٤٤هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣٢- التيسير بشرح الجامع الصغير / زيد الدين عبدالرؤوف المناوي (ت ١٣٠١هـ) مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض ، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٣- الثقات / محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، أبو حاتم (ت ٣٥٤هـ) تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٤- جامع الترمذي / محمد بن عيسى الترمذي السلمي ، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ) أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

٣٥- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم / عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، أبو الفرج (ت ٧٥٠هـ) دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٦- جامع معمر (منشور كملحق بكتاب المصنف لعبدالرزاق الصنعاني)/ معمر بن راشد الأزدي (ت ١٥١هـ) تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٣هـ

٣٧- الجرح والتعديل / عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي ، أبو محمد (ت ٣٢٧هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٣٨- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، أبو عبدالله (ت ٧٥١هـ) تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط ، دار العروبة ، الكويت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٩- الحاوي للفتاوى / عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٤٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء / أحمد بن عبدالله الأصبهاني ، أبو نعيم (ت ٤٣٠هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٤، ١٤٠٥هـ.

٤١- حياة الشيخ أحمد بن الصديق / عبدالله بن عبدالقادر التليدي ، المطبعة المهدية ، تطوان - المغرب.

٤٢- الرفع والتكميل / محمد عبدالحي اللكنوي الهندي ، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ) تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيرزت، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٣- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) تحقيق : محمد إبراهيم الموصلي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٢م.

٤٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين / محيي الدين يحيى بن شرف النووي، أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ) المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٤٥- سنن ابن ماجه / محمد بن يزيد القزويني ، أبو عبدالله (ت ٢٧٥هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر ، بيروت.

٤٦- سنن البيهقي الكبرى / أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، أبو بكر (ت ٤٥٨هـ) تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٧- سنن النسائي الكبرى / أحمد بن شعيب النسائي ، أبو عبدالرحمن (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: د.عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٨- السنة / عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت ٢٨٧هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) المكتب الإسلامي،

بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٤٩- سؤالات البرذعي / عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة (ت ٢٦٤هـ) تحقيق: د.سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٥٠- شروط الأئمة الخمسة / محمد بن موسى الحازمي ، أبو بكر (ت ٥٨٤هـ) تحقيق: محمد زاهر الكوثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥١- شعب الإيمان / أحمد بن الحسين البيهقي ، أبو بكر (ت ٤٥٨هـ) تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٠هـ.

٥٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان / محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، أبو حاتم (ت ٣٥٤هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٣- صحيح البخاري / محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ) تحقيق : د.مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ،

بيروت ، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٤- صحيح مسلم / مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، أبو الحسين (ت ٢٦١هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

٥٥- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة / أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، أبو العباس (ت ٩٧٣هـ) تحقيق: عبد الرحمن التركي وكامل الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٥٦- الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي / عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة (ت ٢٦٤هـ) تحقيق: د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٥٧- الضعفاء الكبير / محمد بن عمر بن موسى العقيلي ، أبو جعفر (ت ٣٢٢هـ) تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٨- الضعفاء والمتروكين / أحمد بن شعيب النسائي، أبو عبدالرحمن

(ت ٣٠٣هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٦٩هـ.

٥٩- الضعفاء والمتروكين / عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج (ت ٥٧٩هـ) تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ

٦٠- طبقات الشافعية الكبرى / عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ، أبو نصر (ت ٧٧١هـ) تحقيق : د.عبدالفتاح محمد الحلو ود.محمود محمد الطناحي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة ، ط٢، ١٩٩٢م.

٦١- الطبقات الكبرى / محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، أبو عبدالله (ت ٢٣٠هـ) دار صادر ، بيروت

٦٢- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبوعبدالله (ت ٧٥١هـ) تحقيق : د. محمد جميل غازي ، مطبعة المدني ، القاهرة.

٦٣- العظمة / عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، أبو محمد (ت ٣٦٩هـ) تحقيق : رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٤- العلو للعلي الغفار / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) تحقيق : حسن بن علي السقاف ، دار الإمام النووي ، عمّان ، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٥- الفردوس بمأثور الخطاب / شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، أبي شجاع (ت ٥٠٩هـ) تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

٦٦- فضائل الصحابة / أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالله (ت ٢٤١هـ) تحقيق : د.وصي الله محمد عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٧- فقه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري دراسة مقارنة / حسن بن علي الكتاني الأثري ، دار البيارق ، لبنان ، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٨- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير / زيد الدين عبدالرؤوف المناوي (ت ١٣٠١هـ) تحقيق : أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٩- القاموس المحيط / محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ - ١٤١٤م) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، طبعة جديدة ، دار الفكر ، بيروت.

٧٠- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط١، ١٤٠١هـ.

٧١- الكامل في ضعفاء الرجال / عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني ، أبو أحمد (ت ٣٦٥هـ) تحقيق : يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٧٢- الكفاية في علم الرواية / أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، أبوبكر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق : أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة.

٧٣- الكنى والأسماء / محمد بن أحمد بن حمّاد الدُّولابي ، أبو بشر (ت ٣١٠هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٤- لسان الميزان / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : دائرة المعارف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٥- المجروحين / محمد بن حبان البستي ، أبو حاتم (ت ٣٥٤هـ) تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

٧٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي، القاهرة - بيروت، ١٤٠٧هـ.

٧٧- المجموع شرح المهذب / محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، أبوزكريا (ت ٦٧٦هـ) تحقيق : محمود مطرحي، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧٨- مروج الذهب ومعادن الجوهر / علي بن الحسين بن علي المسعودي ، أبو الحسن (ت ٣٤٦هـ) دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت،

ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧٩- المستدرك على الصحيحين / محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ، أبوعبدالله (ت ٤٠٥هـ) تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٨٠- مسند أبو داوود الطيالسي / سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي ، أبو داوود (ت ٢٠٤هـ) دار المعرفة ، بيروت.

٨١- مسند أبو يعلى / أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، أبو يعلى (ت ٣٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨٢- مسند أحمد ابن حنبل / أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالله (ت ٢٤١هـ) مؤسسة قرطبة ، مصر.

٨٣- مسند إسحاق بن راهويه / إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي (ت ٢٣٨هـ) تحقيق: د.عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٨٤- مسند البزار (البحر الزخار) / أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، أبو بكر (ت ٢٩٢هـ) تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن - مكتبة العلوم والحكم، بيروت - المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨٥- مسند الروياني / محمد بن هارون الروياني، أبو بكر (ت ٣٠٧هـ) تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

٨٦- مسند الشهاب / محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، أبو عبدالله (ت ٤٥٤هـ) تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٨٧- مسند عبد بن حميد / عبد بن حميد بن نصر الكسي، أبو محمد (ت ٢٤٩هـ) تحقيق: صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨٨- المعجم الأوسط / سليمان بن أحمد الطبراني، أبو القاسم (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٨٩- معجم الشيوخ / محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي ، أبو الحسين (ت ٤٠٢هـ) تحقيق : الدكتور عمر عبدالسلام تدمري ، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان ، بيروت ، طرابلس ، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٠- المعجم الصغير / سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، أبو القاسم (ت ٣٦٠هـ) تحقيق : محمد شكور محمود ، المكتب الإسلامي ، دار عمار ، بيروت ، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩١- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي / أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي ، أبو بكر (ت ٣٧١هـ) تحقيق : الدكتور زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط١، ١٤١٠هـ.

٩٢- المعجم الكبير / سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، أبو القاسم (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٩٣- معرفة الثقات / أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي ، أبو الحسن (ت ٢٦١هـ) تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٤- المغني في الضعفاء / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٩٥- المقاصد الحسنة / محمد عبدالرحمن السخاوي، أبو الخير (ت ٩٠٢هـ) تحقيق : عبدالله بن الصديق الغماري ، دار الهجرة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٦- مقدمة ابن الصلاح / عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، أبو عمرو (ت ٦٤٣ هـ) دار الحديث ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩٧- مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (هدي الساري) / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩م.

٩٨- الموقظة في علم مصطلح الحديث / محمد بن أحمد الذهبي، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار السلام، مصر، ط٥، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال / محمد بن أحمد الذهبي ، أبو عبدالله (ت ٧٤٨هـ) تحقيق : علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٥م.

١٠٠- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) دار إحياء التراث العرب ، بيروت.

١٠١- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (رجال صحيح البخاري) / أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي ، أبو نصر (ت ٣٩٨هـ) تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.



فهرس الأحاديث والآثار

الـمحتويات